المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم، دراسة نحوية تصريفية

What is considered as the existent or non-existent, a grammatical morphological study

بقلم الدكتورة

إيمان محمد حزين

المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بنات بني سويف ، جامعة الأزهر ، جمهورية مصر العربية

الترقيم الدولي/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار ديسمبر ٢٠٢٤م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم، دراسة نحوية تصريفية

إيمان محمد حزين

قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: Emanmotawea1917.el@azhar.edu.eg

الملخص

يهدف البحث إلى التعريف بما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم، وجمع مسائله، وتتبع مواضعه، وبيان أثره في الدرس النحوي والصرفي، وإبراز دوره في معالجة القضايا النحوية والصرفية، وبيان مدى تعويل النحاة عليه في تفسير الأحكام، وتوجيه الشواهد، والاحتجاج لبعض الآراء والمذاهب.

ويُعَدُّ ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم من الأدلة التي اعتمد عليها النحويون في تقعيد القواعد، فنراهم ينزلون المعدوم منزلة الموجود، والموجود منزلة المعدوم، حسب ما استَقرَّ لديهم من كلام العرب، وحسب ما تقتضيه قواعد الصناعة النحوية والصرفية.

وقد اشتمل البحث على مقدمة تحدثت فيها عن أسباب اختياري لموضوع البحث، وأهدافه، وخطته، والمنهج المتبع فيه، وتمهيد للتعريف بما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم لغة واصطلاحًا، وبيان أثره في الدرس النحوي والصرفي، وموقف النحويين منه، وأتبعته دراسة تطبيقية وقعت في مبحثين؛ المبحث الأول: اشتمل على المسائل النحوية والصرفية لما نُزِّلَ منزلة الموجود، والمبحث الثاني: اشتمل على المسائل النحوية والصرفية لما نُزِّلَ منزلة المعدوم، ثم أنهيت البحث بخاتمة ضمَّنتُها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ويلي الخاتمة ثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الموجود ، المعدوم ، دراسة ، نحوية ، تصريفية.

What is considered as the existent or non-existent, a grammatical morphological study

Iman Muhammad Huzain Mutawa
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arab Studies, Beni Suef Women , Al-Azhar University, Egypt.
Email: Emanmotawea1917.el@azhar.edu.eg

Abstract

The research aims to define what is considered as the existent or non-existent, collect its issues, track its locations, clarify its effect on the grammatical and morphological study, display its role in addressing grammatical and morphological issues, and clarify the extent to which grammarians depend on it in interpreting rulings, directing evidence, and arguing for some opinions and doctrines.

What is considered as the existent or non-existent is considered one of the evidences that grammarians relied on in establishing rules, so we see them placing the non-existent in the position of the existent, and the existent in the position of the non-existent, according to what is established for them from the speech of the Arabs, and according to what is required by the rules of the grammatical and morphological industry.

The research included an introduction in which I talked about the reasons for choosing the research topic, its objectives, its plan, and the methodology followed in it, and a preface to define what is considered as the existent or non-existent in language and terminology, and explaining its effect on the grammatical and morphological study, and the position of grammarians on it, and I followed it with an applied study that occurred in two sections; the first section: included the grammatical and morphological issues of what is considered as the existent, and the second section: included the grammatical and morphological issues of what is considered as the non-existent, then I terminated the research with a conclusion included the most important results reached by the research, and the conclusion is followed by a list of sources and references.

Keywords: existent - non-existent - study - grammatical - morphological.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله الذي أنزل كتابه بلسان عربي مبين، وتفضّل على عباده بنعمة النطق والتبيين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فمن الظواهر اللغوية التي ترتّبَ عليها الكثير من الأحكام النحوية والصرفية، واهتم بها النحويون، وأحسنوا توظيفها في بناء قواعد اللغة، وتفسير أحكامها ظاهرة **(ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم)**، فنراهم لا يعتدون بالموجود مع وجود صورته في اللفظ، فيصير في حكم المعدوم لا أثر له، ويعتدون بالمعدوم مع فقد صورته في اللفظ، فيكون له أثر كالملفوظ به، ويقدرون وجوده لفظًا على سبيل الحقيقة، أو حُكمًا على سبيل التوهم والافتراض إذا دلّ عليه الدليل.

ولأهمية هذه الظاهرة في تفسير ظواهر اللغة، وبناء قواعدها، وتعليل أحكامها حاولت –قدر استطاعتي– تناولها بالعرض والمناقشة، والتحليل والتفصيل، من خلال جمع مسائلها، وتتبع مواضعها في مؤلفات النحاة، وتفسير الأحكام التي ترتبت عليها، وبيان أثرها في الدرس النحوي والصرفي، فجاءت هذه الدراسة بعنوان: **(ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم، دراسة نحوية تصريفية)**.

أسباب اختيار موضوع البحث:

– **أولاً:** أهمية ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم في الاستدلال على الأحكام النحوية والصرفية.

– **ثانيًا:** تُعَدُّ هذه الظاهرة من مميزات اللغة العربية، ومن لطائف أسرار الصناعة النحوية والصرفية التي تبرهن على أن قواعد اللغة لم توضع غفلًا أو عبثًا، وإنما روعي فيها أثر كل لفظ، وما يترتب عليه من قواعد وأحكام، سواء أكان موجودًا في اللفظ أم معدومًا.

– **ثالثًا:** أن هذا الموضوع لم يتناوله أحد –على حَدِّ عِلْمِي– بالدراسة بهذه الكيفية من قبل؛ مما دفعني إلى دراسته، وإبراز قيمته النحوية والصرفية.

أهداف البحث:

– **أولاً:** التعريف بما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم، وبيان موقف العلماء منه.

– **ثانيًا:** الوقوف على المسائل النحوية والصرفية التي عَوَّل فيها العلماء على هذه الظاهرة.

– **ثالثًا:** بيان أثر ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم في الدرس النحوي والصرفي.

الدراسات السابقة:

قامت بحوث نحوية حول ظاهرة المعدوم والموجود، منها:

١– **(المعدوم والموجود في النحو العربي– دراسة في تأصيل المصطلح)**، إعداد: أ.د/ سعدون أحمد علي الربعي، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، م.م/ حسين علي محمد، الكلية الإسلامية الجامعة – قسم الدراسات القرآنية واللغوية، بحث منشور بمجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد (٣٩)، حزيران ٢٠١٨م.

٢– **(اعتبار المعدوم وإلغاء الموجود في ناصب الظرف الواقع خبرًا)**، إعداد: أ.د/ سعدون أحمد علي الربعي، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، م.م/ حسين علي محمد، الجامعة الإسلامية – النجف الأشرف، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد (٥٩)، الجزء الأول.

٣– **(ما لا يعتد به عند النحويين– عرضًا ومناقشة)**، إعداد: أ.م/ رضا عبد الرحيم علي أحمد، المدرس المساعد في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، فرع بني سويف، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، العدد (٣٥)، الإصدار الثاني، أكتوبر ١٤٤٤هـ – ٢٠٢٢م.

ويختلف البحث الأول عن بحثي في فكرة الموضوع؛ حيث إنه تناول الحديث عن العوامل اللفظية والمعنوية وأثرها في الإعراب، فأشار إلى العامل اللفظي

بالموجود، وإلى العامل المعنوي بالمعدوم، أما بحثي فيتناول ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم من حيث الاعتداد بالمعدوم وهو غير ملفوظ به، وعدم الاعتداد بالموجود وهو ملفوظ به، وما تَرتّب عليهما من أحكام نحوية وصرفية.

وأما البحث الثاني فهو مسألة خلافية حول عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا، أمنصوب بعامل مقدر أم موجود.

وأما البحث الثالث فقد تناول ما لا يعتد به عند النحويين، ويقابل في هذا البحث ما نُزِّلَ منزلة المعدوم، ويختلف عن بحثي في اقتصاره على دراسة المسائل النحوية فقط، على حين تناول بحثي دراسة المسائل النحوية والصرفية، بالإضافة إلى اختلاف المسائل النحوية التي تمت دراستها ومناقشتها، وما يتبع ذلك من اختلاف القواعد والأحكام التي ترتبت عليها.

منهج البحث:

اتّبعتُ المنهج الاستقرائي في إحصاء مسائل ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم، وتتبع مواطنه في نصوص العلماء –قدر المستطاع– ثم اتّبعتُ المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مسائل البحث، وتناولها بالتفصيل والتحليل، مبينة أثر هذه الظاهرة في كل مسألة، وما يترتب عليها من أحكام نحوية وصرفية، ورتّبْتها داخل البحث على حسب ترتيب ألفية ابن مالك، مع وضع عنوان مناسب لكل مسألة، والتعقيب في آخر المسألة المدروسة؛ استنتاجًا لِمَا خَلَصَ إليه البحث من قواعد، وأحكام.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتألف من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة:

أما المقدمة: فتحدثت فيها عن أسباب اختيار موضوع البحث، وأهدافه، وخطته، والمنهج المتبع في دراسته.

وأما التمهيد، فجاء بعنوان: (ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم – دراسة نظرية)، ويتضمّن مبحثين:

- **المبحث الأول**: الموجود والمعدوم في اللغة والاصطلاح، والألفاظ المرادفة لهما.

- **المبحث الثاني**: موقف النحويين من الاستدلال بما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم، وأثره في الدرس النحوي والصرفي.

وأما المبحثان، فجاءا للدراسة التطبيقية، وهما على النحو التالي:

- **المبحث الأول**: (مواضع ما نُزِّلَ منزلة الموجود)، ويشتمل على مطلبين:
  - المطلب الأول: ما نُزِّلَ منزلة الموجود، دراسة نحوية.
  - المطلب الثاني: ما نُزِّلَ منزلة الموجود، دراسة تصريفية.
- **المبحث الثاني**: (مواضع ما نُزِّلَ منزلة المعدوم)، ويشتمل على مطلبين:
  - المطلب الأول: ما نُزِّلَ منزلة المعدوم، دراسة نحوية.
  - المطلب الثاني: ما نُزِّلَ منزلة المعدوم، دراسة تصريفية.

وأنهيتُ البحث بخاتمة سَجَّلتُ فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، ثم ذيلتها بثبت للمصادر والمراجع.

هذا وأسأل الله العلي القدير التوفيق والسداد، إنّه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد:

(ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم - دراسة نظرية)،

ويتضمَّن مبحثين:

- **المبحث الأول**: الموجود والمعدوم في اللغة والاصطلاح، والألفاظ المرادفة لهما.
- **المبحث الثاني**: موقف النحويين من الاستدلال بما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم، وأثره في الدرس النحوي والصرفي.

المبحث الأول:

الموجود والمعدوم في اللغة والاصطلاح، والألفاظ المرادفة لهما

أولاً- الموجود والمعدوم في اللغة:

الموجود لغة: تدور مادة (وَ جَ دَ) حول معنى إدراك الشيء، والحصول عليه، يقال: "وَجَد المطلوب، كوَعَدَ ووَرِمَ، يَجِدُهُ ويَجُدُهُ، بضم الجيم، ولا نظير لها، وجْدًا وجِدَةً ووُجْدًا وَوُجُودًا ووِجْدانًا وإجْدانًا، بكسرهما: أدْرَكَهُ"(١). "وأوْجَدَه الله مطلوبَهُ، أي: أظفَرَه به، وأوْجَدَهُ، أي: أغناه"(٢).

والموجود من صحّ له تأثير، "فتأثير القديم صحة الفعل منه، وتأثير الجسم شغله للحيز، وتأثير العرض تغييره للجسم، وصفة الموجود من الوجود على التقدير"(٣). "**وقيل:** الموجود هو الكائن الثابت"(٤).

المعدوم لغة: تدور مادة (عَ دِ مَ) حول معنيين؛ هما: الفقد، والفقر، ويراد بالعدم: "فقدان الشيء وذهابه، والعُدْمُ لغة؛ إذا أرادوا التثقيل فتحوا العين، وإذا أرادوا التخفيف ضموها، عَدِمْتُ فلانًا أعْدَمُهُ عَدَمًا، أي: فقدتُه أفقدُه فقدًا وفقدانًا، أي: غاب عنك بموت أو فقد لا يقدر عليه، وأَعْدَمَهُ الله مني كذا، أي: أفاتَه، ورجلٌ عديمٌ لا مالَ له، وقد عَدِمَ مالَه وفَقَدَهُ وذهَبَ عنه، والعديم: الفقير؛ لأنه فَقَد الغِنى"(٥). "والعَدَمُ بعد الوجود أخصُّ من العدم المطلق، وامتناع الأخص لا يوجب امتناع الأعم"(٦).

---

(١) القاموس المحيط: ص(٣٢٤).

(٢) الصحاح: (و ج د) ٥٤٧/٢.

(٣) الفروق اللغوية: ص(١١٧).

(٤) مفاتيح العلوم: ص(٤٣).

(٥) كتاب العين: (ع د م) ٥٦/٢.

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٩٠٩/١.

والفرق بين الفَقْد والعَدَم: أن "الفَقْد: هو عدم الشيء بعد وجوده، وهو أخصُّ من العَدَم؛ لأن العَدَم يُقال فيه وفيما لم يُوجد بعد"(١).

"والمعدوم ما ليس بكائن ولا ثابت"(٢)، و "هو ما يصح أن يقال فيه: هل يوجد؟، والموجود هو ما يصح عنه سؤال السائل: هل يعدم؟ إلى أن يجاب عنه بلا ونعم"(٣).

ثانياً- الموجود والمعدوم في الاصطلاح:

لم يضع النحاة تعريفًا لِمَا نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم على الرغم من أهميته لديهم في الاستدلال على قواعد اللغة، والاحتجاج به في ترجيح آرائهم، وتقوية مذاهبهم، ويمكن القول بأن ما نُزِّلَ منزلة الموجود: (هو ما ليس له صورة في اللفظ، وله وجود في التقدير، وأثر في الصناعة النحوية والصرفية، فصار في حكم الملفوظ به).

ويدلُّ على ذلك أنهم حكموا بمنع صرف (جوارٍ)؛ تنزيلاً للياء المحذوفة منزلة الموجود، كما حكموا بصحة الواو وعدم قلبها ألفًا في (كرَوَ) مرخم (كرَوَان)؛ لئلا تلتقي ساكنة مع الألف المحذوفة للتخفيف؛ تنزيلاً لها منزلة الموجود.

وأما ما نُزِّلَ منزلة المعدوم: (فهو ما له صورة في اللفظ، وليس له أثر في الصناعة النحوية والصرفية، فصار في حكم غير الملفوظ به).

ويدلُّ على ذلك أنهم أجازوا العطف على محل اسم (إنَّ) بالرفع؛ تنزيلاً لها منزلة المعدوم؛ لأنها لا تُغَيِّر معنى الجملة، ولا تخرجها عن كونها جملة؛ إذ فائدتها التأكيد فقط، ومعنى الابتداء باقٍ في الاسم، كما أجازوا إمالة الألف مع وجود الفاصل بينها وبين الكسرة قبلها بحرفين أولهما ساكن، نحو: (شِمْلاَل، ومِصْباح)؛ تنزيلاً للحرف الساكن منزلة المعدوم.

---

(١) الكليات: ص(٦٩٤).

(٢) شمس العلوم: (ع د م) ٤٤٢١/٧.

(٣) مفاتيح العلوم: ص(٤٣).

ثانياً- الألفاظ المرادفة للموجود والمعدوم:

لم يقتصر النحاة على التعبير بلفظ الموجود أو المعدوم، وإنما عبروا عنهما أيضًا بألفاظ مرادفة تحمل الدلالة نفسها، ومن ذلك:

أولاً- الألفاظ المرادفة للموجود:

١- **حكم الثابت:** ومن أمثلته قول الفارسي عند حديثه عن فتح ما قبل واو الجمع في (المصطفَون): "فجاء ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[١]، و "هم المصطفَون" مفتوحًا ما قبل الواو منه، وهلَّا نُقِلت الحركة كما نُقِلت في نحو: ﴿هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾[٢]، فالقول في ذلك أنَّ المحذوف لالتقاء الساكنين في حكم الثابت في اللفظ"[٣].

٢- **حكم الثبات:** ومن أمثلته قول ابن جني عند حديثه عن صحة الواو الثانية في (العواور): "كما صَحِّحَ الآخَرُ الواو في "العواور"؛ لأنه إنما يريد "العواوير"، فلما حذف الياء وهي عنده في حكم الثبات أقرَّ الواو على صحتها دلالة على أنه يريد الياء"[٤].

٣- **مراد كالمنطوق به:** ومن أمثلته قول ابن الخشاب في تقدير التنوين في اسم الفاعل المضاف: "وعلى ذلك أيضًا جاء: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾[٥]، فنصبه على الحال؛ والحال من شرطها أن تكون نكرة، فلولا أن إضافته في نية الانفصال، والتنوين مرادٌ كالمنطوق به لَمَا جاز نصه على الحال"[٦].

٤- **حكم المثبت:** ومن أمثلته قول ابن يعيش عند حديثه عن تقدير (مِنْ) في قولهم: "اللهُ أكبرُ": "وقالوا: "الله أكبرُ"، والمراد أكبرُ من كل شيء، يدلُّ على ذلك أنَّه

---

(١) سورة آل عمران: من الآية (١٣٩).

(٢) سورة المعارج: من الآية (٣١).

(٣) الحجة للقراء السبعة: ٢/٩٨.

(٤) المحتسب: ١/٢٩٠.

(٥) سورة الحج: من الآية (٩).

(٦) المرتجل في شرح الجمل: ص(٢٣٨).

لو لم تكن "مِنْ" مرادة؛ لوجب صرف الاسم كما وجب صرفُ "أَفْكَل"[١] ونحوه مما هو على "أفعل"، ولا معنى للوصف فيه، وإذا لم ينصرف دلَّ على أن "مِنْ" مرادة، وأنها كانت محذوفة من اللفظ، فهي في حُكم المُثْبَت"[٢].

٥- **حكم المنطوق به:** ومن أمثلته قول ابن يعيش عند حديثه عن حذف العائد من الصلة: "فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ﴾[٣]، وقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولٗا﴾، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾[٤] ... فكلٌّ هذا على إرادة الهاء، وحذفُها تخفيفًا لطول الكلام بالصلة، ألا ترى أنَّه لولا إرادةُ الهاء بقي الموصول بلا عائد فكان في حكم المنطوق به؛ لأن الدلالة عليه من جهتين: من جهة اقتضاء الفعل له، ومن جهة اقتضاء الصلة؛ إذ كان العائد"[٥].

٦- **منوية الثبوت:** ومن أمثلته قول ابن مالك في منع صرف (جَيَل) مخفف (جَيْأل)؛ إذا سُمِّي به رجل: "ولو قيل في (جَيْأل)[٦] اسم رجل: "جَيَل" لم يجز صرفه وإن كان في اللفظ ثلاثيًّا؛ لأن الهمزة منوية الثبوت؛ ولذلك لم تقلب الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها"[٧].

٧- **حكم الوجود:** ومن أمثلته قول ابن الناظم عند حديثه عن منع (لَحْيَان) من الصرف: "ومن ذاهب إلى أنه ممنوع من الصرف؛ لانتفاء "فَعْلَانَة" وهو المختار؛ لأنه وإن لم يكن له "فَعْلَى" وجودًا فله "فَعْلَى" تقديرًا؛ لأنا لو فرضنا له مؤنثًا لكان "فَعْلَى" أولى به من "فَعْلَانَة"؛ لأنه الأكثر، والتقدير في حكم الوجود"[٨].

---

(١) الأفكل: بالفتح: الرِّعْدَةُ من برد أو خوف. لسان العرب: ١٩/١١.
(٢) شرح المفصل: ١٣٤/٤.
(٣) سورة الرعد: من الآية (٢٦).
(٤) سورة هود: من الآية (٤٣).
(٥) شرح المفصل: ٤١٩/١.
(٦) جَيْأل: اسم للضبع: الصحاح (ج أ ل) ١٦٥٠/٤.
(٧) شرح الكافية الشافية: ١٤٢٥/٣.
(٨) شرح الألفية: ص(٤٥٣).

٨- **كالملفوظ:** ومن أمثلته قول أبي الفداء في صحة الواو الثانية من "العواور" جمع "عُوَّار": "العواوير جمع عُوَّار، ولم يقلب الواو همزة؛ لأنه يريد الياء المحذوفة، وما كان مرادًا بالنيَّة فهو كالملفوظ"(١).

٩- **مقدرة الثبوت:** ومن أمثلته قول ابن هشام عند حديثه عن إعلال "قاضٍ" بحذف الياء: "المحذوف لعلة كالثابت؛ ولهذا تقول: "هذا قاضٍ" بالكسر لا بالرفع؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهي مقدرة الثبوت"(٢).

١٠- **نية الملفوظ به:** ومن أمثلته قول الشيخ خالد الأزهري في إبقاء المنادى المرخم على صورته من غير إبدال على لغة من ينتظر: "وتقول في "ثمود"، و"علاوة"، و"كروان" أعلامًا: "يا ثَمُو"، و"يا علَاوَ"، و"يا كرَوَ" بإبقاء الواو على صورتها في المسائل الثلاث من غير إبدال؛ لأنها ليست طرفًا في التقدير؛ لأن الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به، وتُسمَّى لغة من ينتظر"(٣).

ثانياً- الألفاظ المرادفة للمعدوم:

١- **غير موجودة:** ومن أمثلته قول ابن يعيش عند حديثه عن جواز إمالة الألف مع وجود الحاجز بينها وبين الكسرة قبلها: "وكذلك "شِمْلال" تُميل فتحة اللام منه؛ لكسرة شين "شِمْلال"، ولا يُعتدّ بالميم فاصلةً؛ لسكونها، فهي حاجزٌ غيرُ حصين، فصارت كأنها غير موجودة"(٤).

(١) الكناش في فني النحو والصرف: ٢٨١/٢.
(٢) مغني اللبيب: ص(٣٥).
(٣) التصريح: ١١٠/٤.
(٤) شرح المفصل: ١٩٠/٥.

٢- **في حكم الساقط:** ومن أمثلته قول ابن مالك عند حديثه في باب التنازع عن توكيد ثاني العاملين للفعل الأول: "فلو كان ثاني العاملين مؤكِّدًا لكان في حكم الساقط، كقول الشاعر[١]:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ.

فأتاكِ الثاني توكيد للأول"[٢].

٣- **التقدير بها السقوط:** ومن أمثلته قول ابن إيّاز عند حديثه عن بقاء الهمزة المنقلبة عن الياء في "عيائيل"؛ لأن الياء التي نشأت عن إشباع الكسرة في "عيائل" في تقدير السقوط: "عيائل بالهمز والياء؛ ذلك لأنه حيث أشبع الكسرة فزيدت الياء، فكان التقدير بها السقوط أبقى الهمزة"[٣].

٤- **كالميت المعدوم:** ومن أمثلته قول الرضي عارضًا رأي المبرد في جواز فتح اللام عند النسب إلى (تغْلِب): "واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثاني، نحو: "تغْلِبيّ"، و"يثْربِيّ"، فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر قياسًا مطردًا؛ وذلك لأن الثاني ساكن، والساكن كالميت المعدوم فلحق بالثلاثي"[٤].

٥- **كأنها مفقودة:** ومن أمثلته قول ابن عقيل عند حديثه عن جواز إمالة الألف مع تباعدها عن الكسرة بالهاء: "إنما أثّرت الكسرة وإن زاد تباعدها عن الألف بالهاء؛ لأن الهاء لخفائها كأنها مفقودة، فصارت صورة التباعد بحرفين متحركين أحدهما الهاء مع الساكن، نحو: (عندها)، كصورة التباعد بحرفين أحدهما

---

(١) عجز بيت من: الطويل، وصدره: فأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي. ولم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في الخصائص: ١٠٣/٣، شرح الكافية الشافية: ٦٤٢/٢، توضيح المقاصد: ٦٣٢/٢، تخليص الشواهد: ص(٥١٣)، المقاصد النحوية: ١٠١٤/٣.

(٢) شرح التسهيل: ١٦٥/٢.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف: ص(١١٩).

(٤) شرح الشافية: ١٩/٢.

ساكن، نحو: "شِمْلال"؛ ولهذا جازت إمالة: "لن يضربها"؛ لأن الهاء لخفائها كالعدم، فأشبه الفصل بحرف واحد متحرك، كـــ"عِمَاد"(١).

٦- **كالعدم:** ومن أمثلته قول الشاطبي عند حديثه عن قلب الواو ياء في (صِبْيَة، وقِنْية): "قولهم: "صِبْيَة"، و"قِنْية"، فقلبوا الواو ياءً؛ لأجل الكسرة مع وجود الحاجز، فلولا أنه كالعدم لم يفعلوا ذلك"(٢).

٧- **في حكم العدم:** ومن أمثلته قول الجامي عند حديثه عن جواز العطف بالرفع على محل اسم (إنَّ): "لأجل أن (إنَّ) المكسورة لا تُغَيِّر معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع؛ لأنها في حكم العدم؛ إذ فائدتها التأكيد فقط"(٣).

(١) المساعد: ٢٩٢/٤، ٢٩٣.

(٢) المقاصد الشافية: ٤٧٣/٧.

(٣) الفوائد الضيائية: ٣٨٨/٢.

المبحث الثاني: موقف النحويين من الاستدلال بما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم، وأثره في الدرس النحوي والصرفي

أولاً- موقف النحويين من الاستدلال بما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم:

اهتم النحويون بالاستدلال بما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم اهتمامًا بالغًا، فأشاروا إليه في مؤلفاتهم، وعوّلوا عليه في بناء قواعدهم، وأحكامهم، وخرّجوا عليه شواهدهم وأمثلتهم، وعضدوا به مذاهبهم وآراءهم، وظهر ذلك جليًّا عند ابن جني؛ حيث عقد بابًا للمحذوف الذي نُزِّلَ منزلة الموجود، بعنوان: **(باب في أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه)**، وذكر من شواهده ما حُذِفَ للضرورة، وقُدِّر ثبوته لاستقامة الوزن؛ حيث قال: "ومما يؤكد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به إنشادهم قول الشاعر:

قَاتِلِي القَوْمَ يَا خُزَاعَ وَلَا ... يَأْخُذْكُمُ مِنْ قِتَالِهِمْ فَشَلُ(١).

فتمام الوزن أن يقال: "فقاتلي القوم"، فلولا أن المحذوف إذا دلّ الدليل عليه بمنزلة المثبت لكان هذا كسرًا لا زحافًا، وهذا من أقوى وأعلى ما يحتج به؛ لأن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به ألبتّة فاعرفه، واشدد يدك به"(٢).

نَصَّ ابن جني على أن المحذوف لدليل يكون بمنزلة المثبت، بل أكّد ذلك، وحثّ على مراعاته والأخذ به؛ لقوته في الاحتجاج، وذكر منه تقدير حذف الفاء في قول الشاعر: **(قَاتِلِي القَوْمَ يَا خُزَاعَ)**.

---

(١) البيت من: المنسرح، وقائله: الشّدّاخ بن يَعْمُر الكناني في ديوان أشعار الحماسة: ص(١٨)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي الأصفهاني: ١٤٤/١، نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب: ٣٧٨/١، ٣٧٩، العيون الغامزة على خبايا الرامزة: ص(١١٤)، وبلا نسبة في الخصائص: ٢٨٨/١، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: ٣٨٠/٣.

(٢) الخصائص: ٢٨٨/١.

وأن تمام الوزن وصحته على تقدير حذف الفاء التي هي بمنزلة المثبت، ولولا هذا التقدير لكان في البيت كسر لا زحاف؛ لوقوع الخرم في غير الوتد المجموع، "والخَرْم: أن تُسقط أول الوتد المجموع في أول البيت"(١).

وتفصيل ذلك أن البيت من المنسرح، وأول أجزائه "مستفعلن"، وقوله: (قاتلي) وزنه "فاعلن"، حذف سين "مستفعلن" بالخبن فبقي "متفعلن"، ثم حذف ميمه بالخرم فصار "تفعلن"، فنُقِل إلى "فاعلن" وهذا شاذ، وإذا رُوِي بالفاء كان وزنه (مفاعلن)، وهذا جائز فيه؛ لأنه خبن "مستفعلن"، وعلى هذا فلا خرم(٢).

وقد رَوَى أبو القاسم الفارسي(٣)، وابن سعيد الأندلسي(٤): البيت على ما يجب من صحة الوزن؛ وهو "فقاتلي القوم يا خزاع"، وهذه الرواية تؤيد ما ذهب إليه ابن جني من تقدير فاء محذوفة هي في حكم الموجود؛ لتمام الوزن.

ونخلص من ذلك إلى أن: اقتضاء الوزن للمحذوف وتمامه به يجعلانه في حكم الثابت في اللفظ؛ ولذلك قُدِّرت الفاء المحذوفة في البيت؛ لتمام الوزن، وللتخلص من شذوذ كسره؛ ويدلُّ على ذلك رواية البيت بالفاء، فقيل: "فقاتلي"، وعلى هذا فلا خرم.

واستدلّ ابن الأنباري على أن التنوين المحذوف في الأعداد المركبة من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) في حكم الموجود؛ لذا فإن مميز هذه الأعداد يكون واحدًا منكورًا يلزمه النصب؛ حيث قال: "إنما كان واحدًا نكرة؛ لأن المقصود من ذكر النوع تبيين المعدود من أي نوع هو، وهذا يحصل بالواحد النكرة ... وإنما وجب أن يكون منصوبًا؛ لأنه من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" أصله التنوين، وإنما حُذِف للبناء وكأنه موجود في اللفظ؛ لأنه لم يقم مقامه شيء يبطل حكمه، فكان باقيًا في الحكم، فمُنِع من الإضافة"(٥).

---

(١) القسطاس في علم العروض: ص(٣١).
(٢) ينظر: العيون الغامزة على خبايا الرامزة: ص(١١٤)، شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٨٠/٣.
(٣) شرح كتاب الحماسة: ١٤١/١.
(٤) نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب: ٣٧٩/١.
(٥) أسرار العربية: ص(٢٢٢).

وذكر الرضي أن ما حُذِف لعلة موجبة يكون في حكم الثابت؛ لذا يعتد به في إثبات الأحكام كأنه ملفوظ به؛ حيث قال: "المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية، كما في "عصًا"، و"قاضٍ" في حكم الثابت؛ فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته"(١).

وجعل ابن هشام اللفظ المعدوم الذي نُزِّلَ منزلة الموجود من أبلغ ما وقع في كلام العرب؛ حيث قال: "وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظًا موجودًا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه؛ وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله(٢):

"**بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا**"(٣).

فقوله: "ولا سابق" معطوف على خبر (ليس)؛ وهو قوله: (مدرك) "بغرض دخول الباء الزائدة فيه؛ فكأنه قَدَّر المعدوم ثابتًا"(٤).

وأما ما نُزِّلَ منزلة المعدوم فلا يَقِلُّ أهمية في الدرس النحوي والصرفي؛ إذ ترتبت عليه بعض الأحكام النحوية والصرفية، ومن ذلك ما استدلّ به ابن يعيش على صحة الياء والواو في (جَيَل، وتَوَم) مخففي "جَيْأَل"، و"توأم" وإن تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ لأن حركتهما عارضة لأجل التخفيف؛ حيث قال: "واعلم أن هذا القلب والإعلال له قيود، منها: أن تكون حركة الواو والياء لازمة غير عارضة؛ لأن العارض كالمعدوم؛ ألا ترى أنه لم يجز القلب في مثل: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾،

---

(١) شرح الكافية: ٤٠٧/١.

(٢) البيت من: الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ص(٧٦)، وفي الكتاب: ٢٩/٣، الأصول في النحو: ٢٥٢/١، شرح الكافية الشافية: ٤٢٧/١، الكناش في فني النحو والصرف: ٨٩/٢، تعليق الفرائد: ٩٠/٤، المقاصد النحوية: ٤١/١، وبلا نسبة في الخصائص: ٣٥٣/٢، المفصل: ص(٣٠١)، مغني اللبيب: ص(٤٥٣).

(٣) مغني اللبيب: ص(٦٤٢).

(٤) المقاصد النحوية: ٧٤٨/٢.

و﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[1]، ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[2]؛ لكون الحركة عارضة لالتقاء الساكنين"[3].

ومنه: ما استدلّ به ابن مالك على إعمال الفعل الأول المُؤَكّد بالفعل الثاني في المعمول بعده؛ حيث قال: "فلو كان ثاني العاملين مؤكدًا لكان في حكم الساقط، كقول الشاعر[4]:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ.

فأتاكِ الثاني توكيد للأول"[5].

ومنه أيضًا: ما استدلّ به أبو الفداء على قلب الياء همزة في كلمة (عيائيل) جمع (عَيِّل) وإن كانت على وزن مفاعيل؛ لأن الياء الثانية نشأت من إشباع الكسرة التي هي في حكم المعدوم؛ حيث قال: "وعيائيل جمع "عَيِّل" وهو أحد العِيَال، يقال: "عنده عشرون عيِّلًا"، فالياء الأخيرة في "عيائيل" مُقدَّر عدَمُها من حيث كانت زائدة للإشباع وهو عكس "عواور"؛ لأن ياءها المحذوفة قُدِّرت موجودة وهي معدومة، وهذه قُدِّرت معدومة وهي موجودة؛ ولذلك لم يعتد بحذف ياء "عواور"، ولا بإثبات ياء "عيائيل"[6].

وبعد، فمما سبق يتبين أن ظاهرة ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم من الظواهر الأصيلة الشائعة في الدرس النحوي والصرفي، ويدلُّ على ذلك اعتداد النحويين بها في صياغة قواعدهم، وبناء أحكامهم، وكثرة الشواهد التي تعضدها من كلام العرب نظمًا ونثرًا.

---

(١) سورة آل عمران: من الآية (١٨٦).

(٢) سورة البقرة: من الآية (٢٣٧).

(٣) شرح الملوكي في التصريف: ص(٢٢٠، ٢٢١).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) شرح التسهيل: ١٦٥/٢.

(٦) الكناش في فني النحو والصرف: ٢٨٢/٢.

ثانياً- أثر ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم في الدرس النحوي والصرفي:

لظاهرة ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم أثر عظيم في الدرس النحوي والصرفي، فقد ترتّبَ على الاستدلال بها كثير من الأحكام النحوية والصرفية، وظهر أثر ذلك في أمور منها:

أولاً: تفسير الأحكام النحوية والصرفية، ومن ذلك ما استدلّ به النحاة على منع صرف المذكر المُسَمّى بـ(جَيَل) مخفف "جَيْأل"؛ لأنه وإن كان ثلاثيًّا في اللفظ إلا أنه رباعيٌّ في الأصل؛ لأن الهمزة المحذوفة للتخفيف في حكم الملفوظ بها.

ومنه أيضًا: حذف الواو في (يَضَع) وإن لم تقع الواو قبل كسر؛ لأن الفتحة بعدها تنزلت منزلة المعدوم؛ لكونها عارضة لأجل حرف الحلق، ولو كانت أصلية لصَحّت الواو كما صَحّت في (يَوْجَلُ).

ثانيًا: تسويغ بعض الأحكام النحوية والصرفية، كالإخبار عن الفعل في قولهم: (تَسْمَعُ بِالْمُعْيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ)، وساغ ذلك على تقدير (أنْ) محذوفة في حكم الثابت، والتقدير: (أنْ تسمعَ)، فـ(خيرٌ) خبر عن المصدر المنسبك من (أنْ) المقدرة والفعل؛ لأن الفعل لا يُخبَرُ عنه، ولولا ذلك ما جاز الإخبار.

ومنه أيضًا: تعدي أفعال القلوب ضمير الفاعل إلى ضمير المفعول الأول وهما متحدان في الرتبة دون المفعول الثاني، نحو: (ظننتُني عالمًا)؛ وساغ ذلك لأن المفعول الأول نُزِّل منزلة المعدوم؛ لأن التعدي في الحقيقة إلى المفعول الثاني؛ لوقوع الشك فيه.

ومن تسويغ بعض الأحكام الصرفية: إعلال بعض الأفعال الزائدة دون أن يُنطَق بالثلاثي منها، كما في "استعان"، فقد أُعِلّ بالنقل ثم بالقلب؛ وذلك على سبيل توهم وجود ثلاثيِّه، فصار في حكم المنطوق به؛ ولذلك أُعِلّ في جميع تصاريفه، فقيل: (أعان، يُعين)، و(استعان، استعانة).

ومنه أيضًا: إبدال الياء واوًا في النسب إلى (راية)؛ تشبيهًا لها بما فيه همزة متطرفة، كـ(شِتَاء)؛ وذلك على سبيل تَوَهُّم وجود الهمزة فيها، فجُعِلت في حكم المنطوق بها؛ ولذلك جاز في النسب إليها: (راويّ)، كما قيل: (شِتَاويّ).

ثالثًا: معرفة المستعمل والمهمل من كلام العرب، ويدلُّ على ذلك إعلال (استعان) وليس تحته ثلاثي معتل؛ لاطراد إعلال جميع تصاريفه في كلامهم، وعليه جاء: (أعان، يُعين)، و(الإعانة، والاستعانة)، فدلّ ذلك على أن ثلاثيّه وإن لم يكن مستعملًا فإنه في حكم ذلك.

ومنه أيضًا: استغناؤهم بجمع الكثرة عن القلة في مميز الثلاثة إلى العشرة؛ إما لشذوذه، كجمع "قَرْء"[(١)] على "أقراء"، فتنزل منزلة المعدوم؛ لخروجه عن القياس؛ لأن واحده "قَرْء" بالفتح وجَمْعه على "أفعال" شاذ، فتُرِك لمخالفته القياس، واستغنوا عنه بجمع الكثرة (قُرُوء)، وإما لقلة استعماله، نحو: "أَشْسَاع"[(٢)] وجَمْعُ مثله على (أفعال) مُطّرد، إلا أن أكثر العرب يستغنون بـ(شُسُوع) عنه.

ومنه: ترك جمع "طلحة" على "طلحين" وجمعه على "طلحات"؛ لأنه قول العرب الذي لم يُسمَع منهم غيره، ولمخالفته القياس؛ "لأن (طلحة) فيه هاء التأنيث، والواو والنون علامة التذكير، ولا يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان"[(٣)].

رابعًا: الاحتجاج لبعض الآراء والمذاهب النحوية والصرفية، ومن ذلك رَدُّ قول الكوفيين باسمية ياء النسب الذين استدلوا بقول العرب: (رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ)، فقالوا: إن (تيم) بدل من ياء النسب؛ لأنها في موضع جر بإضافة الاسم المنسوب إليها؛ لأنه لا يُبدَل الاسم إلا من الاسم، وحكم البدل حكم المُبْدَل منه.

---

(١) القَرْءُ بالفتح: الحيض، والجمع: أقْراءٌ، وقُروءٌ، على فُعولٍ، وأَقْرُؤٌ في أدنى العدد. الصحاح: (ق ر أ) ٦٤/١.

(٢) الشِسْعُ: واحدُ شُسُوعِ النعل التي تُشَدُّ إلى زِمامها. الصحاح: (ش س ع) ١٢٣٧/٣.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ١٤٤/٤.

وردّ البصريون مذهبهم: بأن (تيم) محمول على حذف مضاف في حكم الثابت الملفوظ به، وتقديره: (صاحبَ تيمِ عَدِيٍّ)، فحُذِف (صاحب)، وجُرَّ ما بعده بالإضافة لا بالبدل من ياء النسب كما قال الكوفيون.

ومنه ما استدلّ به الرضي على أن التنوين في (جوارٍ) للعوض عن الياء المحذوفة لا للصرف، فالياء في حكم الثابت، وعليه فإن (جوارٍ) ممنوعة من الصرف؛ لأن صيغة منتهى الجموع لم تسقط بحذف الياء؛ وفي ذلك يقول: "الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في "جاءتني جوارٍ"، وكسر الراء حكم لفظي كالمنع من الصرف، فاعتبار أحدهما دون الآخر تَحَكُّم، وكل ما حذف لإعلال موجب فهو بمنزلة الباقي"(١).

خامساً: تخريج الشواهد النحوية نظمًا ونثرًا، فمن النظم قول الشاعر:

حَنَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي ... وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ(٢).

حيث امتُنِع قلب الواو الثانية في (العواور) همزة وإن جاء الجمع على ما ظاهره وزن "مفاعل" الذي بموجبه تستحق الكلمة الإعلال، إلا أنه اعتبر فيه الأصل؛ وهو "العواوير" بزنة "مفاعيل" حُذِفت منه الياء؛ للتخفيف وهي مرادة، والمراد في حكم الثابت(٣).

---

(١) شرح الكافية: ١٥٣/١.

(٢) الرجز: لجَنْدَل بن المُثَنَّى الطُّهَوِي، وبنسبته في المقاصد النحوية: ٢٠٩٥/٤، التصريح: ٣٧٣/٥، ٣٧٤، وبلا نسبة في الكتاب: ٣٧٠/٤، الأصول في النحو: ٣٩٧/٣، المحتسب: ١٢٤/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٣٢١/٣، الممتع في التصريف: ص(٢٢٥)، شرح الألفية لابن الناظم: ص(٥٩٧)، شرح الأشموني: ٤٨٥/٤.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣٣٨/٤، ٣٣٩، المحتسب: ٢٩٠/١، شرح التصريف للثمانيني: ص(٤٩٥)، الإنصاف: ص(٦٢٨، ٦٢٩).

وقول الآخر:

فِيْهَا عَيَائِيْلُ أُسُوْدٍ وَنُمُرْ[1].

حيث قُلِبت الياء الثانية همزة في (عيائيل) وإن جاء الجمع على ما ظاهره وزن "مفاعيل" الذي بموجبه لا تستحق الكلمة الإعلال، إلا أنه اعتبر فيه الأصل، ولم يعتد بياء الإشباع؛ لأنها في منزلة المعدوم، فصارت كأنها قد وَلِيت الطرف فأُعِلّت لذلك[2].

ومن النثر قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[3]؛ حيث حُذِف الضمير المنصوب المتصل بالفعل في الصِّلة؛ تخفيفًا لطول الكلام بالصلة، والتقدير: (بعثه)، والضمير في حكم المنطوق به، ولولا إرادة الهاء لبقيَ الموصول بلا عائد[4].

وقولهم: (اللهُ أكبرُ)؛ حيث جاء (أفعل) التفضيل مجردًا من (ألْ) والإضافة، وقد حُذِفت منه (مِنْ) الجارة للمفضول لفظًا؛ لأن المُفضّل عليه معلوم، و(مِنْ) في حكم الموجود، ويدلُّ على ذلك منعها من الصرف؛ للزوم الوصفية ووزن الفعل[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾[6]، فإن حركة الواو عارضة؛ لالتقاء الساكنين، والعارض كالمعدوم؛ لذا لم تُعَل بقلبها ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها[7].

---

(١) البيت من: مشطور الرجز، وهو لحكيم بن معية الربعي في المقاصد النحوية: ٢١١٤/٤، التصريح: ٣٧٤/٥، وبلا نسبة في البديع في علم العربية: ٦٠٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦٩/٥، الممتع في التصريف: ص(٢٢٧)، أوضح المسالك: ٣٧٦/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦٩/٥، الممتع في التصريف: ص(٢٢٧)، الكناش في فني النحو والصرف: ٢٨١/٢.

(٣) سورة الفرقان: من الآية (٤١).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤١٩/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١٣١/٤، الفوائد الضيائية: ٢٢٤/٢.

(٦) سورة البقرة: من الآية (١٦).

(٧) ينظر: أوضح المسالك: ٣٩٤/٤، التصريح: ٤٣١/٥.

ثانياً- الدراسة التطبيقية،

وتشتمل على مبحثين:

- **المبحث الأول:** (مواضع ما نُزِّلَ منزلة الموجود)، ويشتمل على مطلبين:
  - **المطلب الأول**: ما نُزِّلَ منزلة الموجود، دراسة نحوية.
  - **المطلب الثاني**: ما نُزِّلَ منزلة الموجود، دراسة تصريفية.

- **المبحث الثاني**: (مواضع ما نُزِّلَ منزلة المعدوم)، ويشتمل على مطلبين:
  - **المطلب الأول**: ما نُزِّلَ منزلة المعدوم، دراسة نحوية.
  - **المطلب الثاني**: ما نُزِّلَ منزلة المعدوم، دراسة تصريفية.

المبحث الأول: مواضع ما نُزِّلَ منزلة الموجود

المطلب الأول: ما نُزِّلَ منزلة الموجود (دراسة نحوية)

جمع المذكر العَلَم المؤنث بالتاء جمْعَ المذكر السالم:

"إذا جَمَعْتَ الاسم المؤنث زدت في آخره ألفًا وتاءً، وتكون التاء مضمومة في الرفع مكسورة في النصب والجر، تقول في الرفع: "هؤلاء الهنداتُ"، وفي الجر: "مررت بالهنداتِ"، وفي النصب: "رأيت الهنداتِ"، فالألف والتاء علامة الجمع والتأنيث، والتاء حرف الإعراب، وضمتها علامة الرفع، وكسرتها علامة الجر والنصب.

فإن كان في الاسم المؤنث هاء التأنيث حذفتَها في الجمع، تقول في جمع "مسلمة": "مسلمات"، وفي جمع "قائمة": "قائمات"، وكان الأصل "مسلمتات"، و"قائمتات"، فحُذِفت التاء الأولى؛ لئلا تجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث"(١).

فإذا سُمِّي رجل بالاسم الذي آخره تاء التأنيث، نحو: (طلحة) فإنه يُجمَع على مذهب البصريين بالألف والتاء؛ لأن العرب قالوا في جمعه: "الطلحات"، وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "وقالوا: "طلحةُ الطلحاتِ"، ولم يقولوا: "طلحةُ الطَّلحينَ"، فهذا يُجمَع على الأصل لا يتغير عن ذلك، كما أنَّه إذا صار وصفًا للمذكر لم تذهب الهاء"(٢).

وأجاز الكوفيون، وابن كيسان جمعه بالواو والنون؛ استدلالاً بسقوط تاء الواحد عند الجمع، وذلك فاسد، ووجه فساده عند ابن الأنباري أن "التاء وإن كانت محذوفة لفظًا إلا أنها ثابتة تقديرًا؛ لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة ... وإذا كانت التاء المحذوفة ههنا في حكم الثابت فينبغي أن لا يجوز أن تجمع بالواو والنون كما لو كانت ثابتة"(٣).

وحُذِفت التاء التي كانت في الواحد؛ لئلا يجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث، "وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم: "رجلٌ بصريٌّ وكوفيٌّ"

---

(١) اللمع: ص(٢٦، ٢٧).
(٢) الكتاب: ٣/٣٩٤.
(٣) الإنصاف: ص(٣٧، ٣٨).

في النسب إلى البصرة والكوفة، والأصل: "بصرتي" و"كوفتي"؛ لئلا يقولوا في المؤنث: "امرأة بصرتية، وكوفتية" فيجمعوا بين علامتي تأنيث، فلأنْ يحذفوا ههنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى"(١).

وخُصَّت التاء الأولى بالحذف؛ لأن الثانية طارئة، والطارئ يزيل حكم الثابت، ولأنه يحصل من الثانية ما يحصل من الأولى؛ إذ إنها تفيد معنى التأنيث ومعنى الجمع، وهي حرف الإعراب، فلمّا كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الأولى أولى(٢).

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبيّن ما يأتي:

أولاً: أن التاء المحذوفة في جمع العَلَم المذكر الذي في آخره تاء التأنيث، نحو: (طلحة، وحمزة) في حكم الثابت؛ ولذلك يُجمَع بالألف والتاء، ولا يجوز جمعه بالواو والنون وإن كان اسم رجل؛ لأن التاء وإن كانت محذوفة لفظًا إلا أنها ثابتة تقديرًا.

ثانياً: أن مذهب البصريين في جمع نحو: (طلحة، وحمزة) بالألف والتاء هو الراجح؛ لأمور منها:

أولاً: أنه "قول العرب الذي لم يُسمَع منهم غيره"(٣).

ثانيًا: أنه القياس؛ "لأن (طلحة) فيه هاء التأنيث، والواو والنون علامة التذكير، ولا يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان"(٤).

ثالثًا: أن الجمع بالواو والنون يؤدي إلى حذف علامة التأنيث، "فتقول: (طَلْحُونَ) وهذا لا يجوز؛ لزوال علامة التأنيث، فإنه خلاف ما قالت العرب من قولهم: (طلحةُ الطّلحَاتِ)(٥).

---

(١) أسرار العربية: ص(٦٠).

(٢) ينظر: المقتضب: ١٤٤/١، علل النحو: ص(١٦٧، ١٦٨)، أسرار العربية: ص(٦٠)، الإنصاف: ص(٣٧، ٣٨)، البديع في علم العربية: ١٠٢/٢. توجيه اللمع: ص(٩٧).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ١٤٤/٤.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ١٤٤/٤.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٣٤/٣.

حذف العائد من الصلة:

يجوز حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل في الصِّلة؛ تخفيفًا لطول الكلام بالصلة، نحو: "كلّمْتُ الذي كلّمْتَه"، أي: "الذي كلّمْتَه"، وأكثر ما جاء منه في القرآن الكريم محذوفًا، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾(١)، أي: "بعثه"، وقد جاء غير محذوفٍ قليلًا، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾(٢)، فأتى بالعائد وهو الهاء(٣).

وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "الذى رأيتُ فلانٌ"؛ حيث لم يذكروا الهاء، وهو في هذا أحسن؛ لأن "رأيتُ" تمامُ الاسم، به يَتمُّ، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كما كرهوا طول "اشْهِيباب"، فقالوا: "اشْهِباب"(٤).

والضمير المحذوف في الشواهد السابقة مرادٌ ملحوظٌ، فهو في حكم المنطوق به، ولولا إرادة الهاء لبقي الموصول بلا عائد، والصلة لا تتم إلا بتقديره، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "اعلم أن المفعول لمَّا كان فضلة تستقل الجملة دونه، وينعقِد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول، جاز حذفه وسقوطه وإن كان الفعل يقتضيه، وحذفُه على ضربين؛ أحدهما: أن يُحذَف وهو مرادٌ ملحوظٌ، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به، والثاني: أن تحذفه مُعرِضًا عنه ألبتَّة، وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرُّض لمن وقع به الفعل، فيصير من قبيل الأفعال اللازمة، نحو: ظَرُفَ، وشَرِقَ، وقَامَ، وقَعَدَ.

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾(٥)، وقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾(٦) ...

---

(١) سورة الفرقان: من الآية (٤١).

(٢) سورة البقرة: من الآية (٢٧٥).

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١٥٨/٦، البديع في علم العربية: ٢٤٩/٢، توضيح المقاصد: ٤٥٣/١.

(٤) الكتاب: ٨٧/١.

(٥) سورة الرعد: من الآية (٢٦).

(٦) سورة هود: من الآية (٤٣).

فكلٌّ هذا على إرادة الهاء، وحذفُها تخفيفًا لطول الكلام بالصلة، ألا ترى أنَّه لولا إرادةُ الهاء بقي الموصول بلا عائد فكان في حكم المنطوق به؛ لأن الدلالة عليه من جهتين: من جهة اقتضاء الفعل له، ومن جهة اقتضاء الصلة؛ إذ كان العائد"(١).

أوضح ابن يعيش في النص السابق أن العائد المحذوف من الصِّلة في حكم المنطوق به، ولولا ذلك لبقي الموصول بلا عائد، وذلك ممتنع.

وذكر السيرافي أن الذي حَسَّن حذف العائد من الصلة: أن "الذي والفعل والفاعل والمفعول جميعًا كاسم واحد، وكذا كل موصول يكون هو والصلة كالشيء الواحد، فاستطالوا أن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فحذفوا منها للتخفيف واحدًا، فلم يكن سبيل إلى حذف الموصول؛ لأنه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل؛ لأنه الصلة، ولا إلى حذف الفاعل؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، فحذفوا المفعول؛ لأنه كالفضلة في الكلام"(٢).

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبيَّن ما يأتي:

أن الضمير المنصوب المتصل بالفعل في الصِّلة يُحذَف تخفيفًا؛ لطول الصلة وهو في حكم المنطوق به؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت، ولولا إرادة الهاء لبقي الموصول بلا عائد.

---

(١) شرح المفصل: ٤١٩/١.

(٢) شرح الكتاب: ٣٨٢/١. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٩١/٢.

الإخبار عن الفعل في قولهم: (**تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ**):

"**المبتدأ:** هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لما يستغنى به"(١).

فالاسم جنس يشمل الصريح، نحو: (الله ربنا)، والمؤول، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾(٢)، أي: (وصيامكم خير لكم)(٣).

وإنما وجب أن يكون المبتدأ اسمًا؛ لأنه مخبر عنه، ولا يجوز الإخبار عن غير الاسم، وأما قولهم: (تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ)(٤)، فتقديره: "أنْ تسمعَ"، و"خيرٌ" خبر عن المصدر المنسبك من "أنْ" المقدرة والفعل؛ لأن الفعل لا يُخبَر عنه، وتقدير المصدر: (سَماعُك بالمعيديِّ خيرٌ من رُؤْيَته)، فحُذِفت "أنْ" وهي مرادة، ولولا أنها في حكم المثبت لم يجز الإخبار، وحَسَّن حذفها وجودها في "أنْ تراه"، وقد رُوِيَ: "أنْ تَسْمَعَ" على الأصل(٥).

ويدلُّ على أنَّ (أنْ) في حكم المثبت: رواية المَثَل بالعطف بـ(لا)، فقيل: (تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ لَا أنْ تَرَاهُ)، فـ(أنْ) مقدرة الوجود؛ لأن الفعل لا يُعطَف عليه بالاسم كما لا يُخبَر عنه، ولولا ذلك ما صحَّ الإخبار والعطف في المَثَل(٦).

---

(١) توضيح المقاصد: ٤٧٠/١.

(٢) سورة البقرة: من الآية (١٨٤).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٥/٢، شرح ابن الناظم: ص(٧٤)، توضيح المقاصد: ٤٧٠/١، أوضح المسالك: ١٨٤/١، ١٨٥.

(٤) مثل يضرب لمن خَبَرُه خَيْرٌ من مَرْآه، ويروى: (لأنْ تَسْمَعَ بالمعيدي خير)، و(أنْ تَسْمَعَ)، ويروى: (تسمعُ بالمعيدي لا أن تراه)، والمختار: (أن تسمعَ). ينظر: مجمع الأمثال: ١٢٩/١، المستقصي في أمثال العرب: ٣٧٠/١.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٨٥/١، اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٨/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٥/٢، شرح الرضي على الكافية: ٨٦/٣، تمهيد القواعد: ٩٠١/٢، شرح الأشموني: ٤٣/١.

(٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٧٠/١.

وأشار الفارسي إلى ذلك بقوله: "ألا ترى أن "خيرًا" خبرٌ عن "تسمع"، وكما أخبَرَ عنه كذلك عَطَف عليه في قولهم: (تَسْمَعُ بِالْمَعْيدِيِّ لَا أَنْ تَـرَاهُ)، والفعـل لا يُعطَف عليه الاسم كما لا يُخبَر عنه، إلا أن المعنى لمَّا كان على الاسم استجيز فيه الإخبار عنه، والعطف عليه"(١).

واستدلّ البغدادي على أنّ (أنْ) في المَثَلِ في حكم المثبت بقولـه: "والـدليل على أنّ (أنْ) في هذا النحو بمنزلة المثبت في اللفظ ما جاء من قولهم: (لأنْ تَسْمَعَ بِالْمَعْيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ) حذفوا "أنْ" من هذا الكلام، فقالوا: "تَسْمَعُ بِالْمَعْيـديِّ"، فلولا أن "أنْ" في حكم المثبت لم يجز هذا الكلام، ألا ترى أنك لا تخبر عن الجمل، ويدلُّ على ذلك قولهم: (تَسْمَعُ بِالْمَعْيدِيِّ لَا أنْ تَرَاهُ)، فلولا أن "أنْ" محذوفـة مثلهـا مثبتة ما جاز أن يعطف على تسمع الذي هو فعل بالاسم، ويدلُّ على أنها محذوفـة في هذا النحو بمنزلتها مثبتة أن أبا عثمان قد حَكَى عن ابن قطرب عن أبيـه أنـه سمع من العرب من يقول:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى(٢).

بالنصب، فلولا أنها في حكم الإثبات لم يُنصَب الفعل"(٣).

تعقيـب:

مما سبق عرضه يتبين ما يأتي:

أولاً: أن (أنْ) في قولهم: (تَسْمَعُ بِالْمَعْيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ) في حكم المثبت، وهي مع الفعل في تأويل المصدر، ولولا ذلك ما جاز الإخبار؛ لأنه لا يخبر عـن الجمل.

ثانياً: يدلُّ على أن (أنْ) في المَثَل في حكم المثبت أنه رُوِي بالعطف، فقالوا: (تَسْمَعُ بِالْمَعْيدِيِّ لَا أنْ تَرَاهُ)، والفعل لا يُعطَف عليه بالاسم.

---

(١) الحجة للقراء السبعة: ٢٧٠/١.

(٢) صدر بيت من: الطويل، وعجزه: وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هلْ أَنْتَ مُخْلِدِى. وهو لطرفة بن العبـد في ديوانه ص(٣٣)، وبنسبته في الكتاب: ٩٩/٣، علل النحـو: ص(٤٤٢)، سـر صـناعة الإعراب: ٢٨٥/١، توجيه اللمع: ص(١٨٦)، المقاصد النحوية: ٦١/١، وبلا نسبة في الحجة للقراء السبعة: ٩٩/٦، اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٨/١، شرح المفصل لابن يعـيش: ٣٤٠/١، شرح التسهيل لابن مالك: ٥٠/٤.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٥/٦.

العطف على التَوَهُّم في: "**ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ**":

من أنواع العطف: العطف على التَوَهُّم، نحو: "ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ" بالجرِّ على تَوَهُّم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك(١).

فـــ(قاعد) هنا مجرور على توهم دخول الباء في خبر (ليس)، وكأنها فـــي تقدير الثبات، وفي ذلك يقول سيبويه: "لمَّا كان الأول تستعمل فيه البـــاء ولا تُغَيِّـــر المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلّموا بها في الأول"(٢).

وقال في موضع آخر: "فإنَّما جرُّوا هذا؛ لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجـــاءوا بالثاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء"(٣).

فكلام سيبويه يؤكد جواز العطف على التوهم في نحو قولهم: "ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ" على تقدير ثبوت العامل المتوهم، وأن الباء المقدَّرة في خبر (ليس) فـــي حكم الثابت، ويدلُّ على ذلك وجود أثرها في المعطوف؛ لأن الباء تدخل في خبـــر ليس كثيرًا، ومنه في الشعر قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا(٤).

ووجه الاستشهاد فيه كما ذكر العيني أن قوله: "ولا سابق" معطوف علـــى خبر (ليس)، "بغرض دخول الباء الزائدة فيه؛ فكأنه قَدَّر المعدوم ثابتًا، ويُرْوَى: (ولا سابقًا) بالنصب عطفًا على اللفظ"(٥).

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ص(٤٥٣).

(٢) الكتاب: ٢٩/٣. وينظر: المفصل: ص(٢٥٦)، شرح المفصل لابن يعيش: ٤٤٨/١، مغنـــي اللبيب: ص(٦٤٢).

(٣) الكتاب: ١٠٠/٣، ١٠١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) المقاصد النحوية: ٧٤٨/٢.

ومثله قول الأحوص:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلّا بَبِيْنٍ غُرَابُها(١).

فخفض (ناعبٍ) على توهم وجود الباء في خبر ليس، وهو قوله: (مصلحين).

وقول الشاعر:

مَا الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدامًا وَلَا بَطَلٍ ... إِنْ لمْ يَكُنْ للهَوَى بِالحَقّ غَلاَّبَا(٢).

فخفض (بطلٍ) بالجرِّ على (مقدامًا) المنصوب، على تَوهُّم أنه مجرور بالباء الزائدة بعد (ما) النافية.

وقد أوضح ابن يعيش مُسوغ العطف بالخفض في الشواهد السابقة، فقال: "لمَّا كثُر استعمال الباء في خبر (ليس) تُوُهِّم وجودها، فخفض بالعطف على تقدير وجودها وإن لم تكن موجودة"(٣).

وذكر ابن هشام أن تنزيل المعدوم منزلة الموجود في مثل هذه الشواهد أبلغ من تنزيلهم لفظًا موجودًا منزلة لفظ آخر؛ لكونه بمعناه(٤).

ورجّح ابن الأنباري نصب المعطوف في هذه الشواهد عطفًا على محل المعطوف عليه؛ معللاً بأن خفضه على التوهم خارج عن القياس؛ "لأن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط فيعدل عن قياس كلامه، وينحرف عن سنن أصوله، وذلك مما لا يجوز القياس عليه"(٥).

---

(١) البيت من: الطويل، وهو للأحوص الرِّياحيّ، وفي الكتاب: ٣٠٦/١، شرح الكتاب للسيرافي: ٢٠١/٢، الإنصاف: ص(٤٥٢)، شرح المفصل لابن يعيش: ٤٤٧/١، المقاصد الشافية: ٣٦٩/٢، وبلا نسبة في الخصائص: ٣٥٤/٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢١٤/١، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٥/١، ارتشاف الضرب: ٢٤٤٩/٥.

(٢) البيت من: البسيط، وهو مجهول القائل، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٦/١، التذييل: ٣١٦/٤، مغني اللبيب: ص(٤٥٣)، المساعد: ٢٨٩/١، تعليق الفرائد: ٢٧٥/٣، المعجم المفصل في شواهد العربية: ١٠٢/١.

(٣) شرح المفصل: ٤٤٨/١.

(٤) مغني اللبيب: ص(٦٤٢).

(٥) الإنصاف: ص(٤٥٢).

وذكر أبو حيان: أن العطف على التوهم "وإن كان لا ينقاس، لكن إنْ وقع شيءٌ وأمكن تخريجه عليه خُرِّج[1].

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبيّن ما يأتي:

أولاً: أن الباء المقدرة في نحو: (ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ) في حكم الثابت، ويدلُّ على ذلك وجود أثرها في خفض المعطوف.

ثانيًا: أن العطف على التوهم وإن كان لا ينقاس، إلا أنه يجوز تخريج ما أمكن تخريجه عليه، ويؤيده ورود السماع به.

(١) البحر المحيط: ٤٤٦/٧.

حذف المضاف في قولهم: (**رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ**):

"**النسب**: معنى طارئ علي الكلمة فافتقر إلى علامة تدلُّ عليه، كالتأنيث، والجمع، والتَّصغير، وغير ذلك من المعاني"(١).

وياء النسب حرف كتاء التأنيث لا موضع لها من الإعراب، خلافًا لِمَا ذهب إليه الكوفيون من أنها اسم، واحتجوا لذلك بقول العرب: (رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ)، فقالوا: إن (تيم) بدل من ياء النسب؛ لأنها في موضع جرٍّ بإضافة الاسم المنسوب إليها؛ لأنه لا يُبدل الاسم إلا من الاسم، وحكم البدل حكم المُبْدَل منه(٢).

وردَّ البصريون مذهبهم بما يأتي:

أولاً: أن ياء النسب حرف دالٌّ على معنى النسب لا موضع له من الإعراب، وليست كنايةً عن مسمًّى؛ فيكون لها موضعٌ من الإعراب(٣).

ثانيًا: أن (تيم) محمول على حذف مضاف، و"التقدير فيه: (صاحبَ تيمِ عَدِيٍّ)، فحُذِف (صاحب)، وجُرَّ ما بعده بالإضافة؛ لأنه في تقدير الثَّبَات"(٤).

وبهذا يبطل ما ذهب إليه الكوفيون من تَوَهُّم أن ياء النسب في قولهم: (رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ) اسم في موضع خفض بإضافة الاسم المنسوب إليها.

قال ابن يعيش مبيّنًا فساد مذهبهم: "وهو فاسدٌ من قِبَل أن الياء حرفُ معنى دالٌّ على معنى النسب، كما أن تاء التأنيث حرف دالٌّ على معنى التأنيث، وليست كناية عن مسمًّى؛ فيكونَ لها موضعٌ من الإعراب، مع أن الاسم الذي له موضعٌ من الإعراب هو الذي يَتعذَّر ظهور الإعراب في لفظه فيُحكَم على محله، وأما ما حكوه

---

(١) البديع في علم العربية: ١٨٤/٢.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٧٣/١، ٢٧٤، البديع في علم العربية: ١٨٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٤٣٩/٣، ائتلاف النصرة: ص(١٧٦)، البرود الضافية: ص(٩٦٤).

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٧٤/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٤٣٩/٣.

(٤) الإنصاف: ص(٣٧٩)، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٧٤/١، ائتلاف النصرة: ص(١٧٦).

من قولهم: "رأيتُ التيميَّ تَيْمِ عَدِيٍّ"، فإن صحَّت الرواية فهو محمولٌ على حذف المضاف، كأنه لمَّا ذكر (التَّيْمِيَّ) دلَّ ذكرُه إياه على (صاحب) فأضمره للدلالة عليه، فكأنه قال: "صاحب تَيْمِ عَدِيٍّ"، أو "ذَا تَيْمِ عديٍّ"، ثم حذف المضاف، وأبقى المضاف إليه على حاله من الإعراب، وجعله وإن لم يُذكَر بمنزلة الثابت الملفوظ به"[1].

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبين ما يأتي:

أولاً: أن ياء النسب لا موضع لها من الإعراب، وهي حرف دالٌ على معنى النسب كما تدلُّ تاء التأنيث على معنى التأنيث.

ثانيًا: أن المضاف المحذوف في قولهم: (رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ) في حكم الثابت الملفوظ به، وعليه فإن (تيم) مجرور بالإضافة لا بالبدل من ياء النسب كما قال الكوفيون.

(١) شرح المفصل: ٤٣٩/٣، ٤٤٠.

حذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفاً:

"الأصل في اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال أن يكون منونًا عاملًا فيما بعده؛ لجريانه على الفعل العامل؛ فلذلك جاز في هذا النوع أبدًا وجهان: إثبات التنوين والنصب، فتقول: "هذا ضاربٌ زيدًا اليومَ"، و"آكلٌ خبزًا غدًا"، والوجه الآخر: حذف التنوين تخفيفًا والجَرِّ، فتقول: "هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ"، و"آكلُ خبزٍ الساعةَ"، فهذه إضافة لفظية لا حقيقية؛ لأنها لم تفد الاسم الأول تعريفًا، بل الاسم نكرة على حاله"(١).

وقد نصَّ سيبويه على ذلك بقوله: "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيَّرُ من المعنى شيء، وينجَرُّ المفعول لكفِّ التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقبًا للتنوين، فجرى مُجرَى "غلامُ عبدِ اللهِ" في اللفظ؛ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل، وليس يُغَيِّرُ كَفٌّ التنوين إذا حذفته مُستخِفًا شيئًا من المعنى، ولا يجعله معرفة"(٢).

وإذا حُذِف التنوين من اسم الفاعل تخفيفًا عاقَبَته الإضافة، والمعنى معنى ثبات التنوين؛ ولذلك لا يكون إلا نكرة، وذلك نحو: "هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غدًا"، فـ(ضاربُ) هنا وصف للنكرة قبله، وهو وإن كان مضافًا إلى معرفة إلا أن إضافته في نية الانفصال، والتنوين مراد، ولولا ذلك لَمَا جَرَى وصفًا على النكرة؛ لأن التنوين المقدَّر في حكم الموجود.

وأشار ابن يعيش إلى ذلك بقوله: "اسم الفاعل إذا أضفتَه وأنت تريد التنوينَ، وذلك قولك: "هذا ضاربُ زيدٍ غدًا" إذا أردت الاستقبال وكذلك الحال، وأصله التنوين والنصب لِمَا بعده، نحو: "هذا ضاربٌ زيدًا"، وجائزٌ أن يكون في الحال وأن تُوقِعه فيما يُستقبل، ولك أن تَحذِف التنوين؛ لضَرْب من التخفيف وتُخفِض ما بعده، وأنت تريد معنى التنوين، كأنَّك تُشبِّهه بالإضافة المحضة بحُكْمِ أنه اسم، والنصب به

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٣٣٢/٢.

(٢) الكتاب: ١٦٥/١، ١٦٦.

إنما هو عارض لشَبَهِ الفعل، فالاسم الأوَّل نكرة وإن كان مضافًا إلى معرفة؛ لأن المعنى على الانفصال بإرادة التنوين؛ ولذلك تقول: "هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غدًا"، كما تقول: "هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا غدًا"؛ لأن التنوين المقدَّرَ حُكْمًا كالموجود لفظًا، ولولا تقديرُ الانفصال لَمَا جَرَى وصفًا على النكرة"(١).

ذكر ابن يعيش في النص السابق أن إضافة اسم الفاعل في نحو: "هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غدًا" على نية الانفصال بإرادة التنوين، والتنوين المقدَّر في حكم الموجود، ويدلُّ على ذلك جواز وصف النكرة به.

ويدلُّ على أنه نكرة أيضًا: دخول (رُبَّ) عليه، تقول: "رُبَّ راكبِ فرسٍ لقيتَ"، وهي لا تدخل إلا على النكرة(٢).

ومنه في التنزيل: ﴿قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَاۚ﴾(٣)، فوصف به النكرة مع إضافته إلى الضمير وهو معرفةٌ، فإضافته على هذا غير حقيقية، وهي منوي بها الانفصال، أي: "ممطرٌ إيّانا"(٤).

قال سيبويه: "فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم تُوصَف به النكرة"(٥).

وعلى هذا أيضًا جاء قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾(٦)، "فنصبه على الحال؛ والحال من شرطها أن تكون نكرة، فلولا أن إضافته في نية الانفصال، والتنوين مرادٌ كالمنطوق به لَمَا جاز نصبه على الحال"(٧).

---

(١) شرح المفصل: ١٢٧/٢. وينظر: المرتجل: ص(٢٣٧).
(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ٢٨٤/١.
(٣) سورة الأحقاف: من الآية (٢٤).
(٤) المرتجل: ص(٢٣٧، ٢٣٨)، وينظر: المقتضب: ١٥٠/٤، شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٢، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٤٧٩/١.
(٥) الكتاب: ١٦٦/١.
(٦) سورة الحج: من الآية (٩).
(٧) المرتجل: ص(٢٣٨)، وينظر: المقتضب: ١٥٠/٤، شرح الألفية لابن الناظم: ص(٢٧٥)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٤٧٩/١.

ومنه في النظم قول الشاعر:

سَلِّ الهُمُومَ بكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ ... نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيَّسِ(١).

حيث وُصِفَ اسم الفاعل المضاف بالنكرة، فقوله: " مُعْطِي رأسِه ناجٍ" جاءت النكرة (ناجٍ) نعتًا للمعرفة "معطي"، وجاز ذلك على تقدير تنكير المنعوت: "معطٍ رأسَه"؛ لأنَّ "كُلًّا" لا يقع بعدها الواحد إلا نكرة؛ لأنها تقع على واحدٍ في معنى الجمع"(٢).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: أن اسم الفاعل قد يُحذَف منه التنوين؛ تخفيفًا والأصل إثباته، وإذا زال التنوين عاقَبَته الإضافة، والمعنى معنى ثبات التنوين؛ ولذلك يُعطَى ما كان له من أحكام مع عدم الحذف.

ثانيًا: أن الإضافة اللفظية في الشواهد السابق ذِكرُها لم تُفِد اسم الفاعل تعريفًا ولا تخصيصًا فهو في حكم النكرة، ولولا ذلك لَمَا جَرَى وصفًا على النكرة أو وُصِفَ بها، ولَمَا جاز نصبه على الحال.

---

(١) البيت من: الكامل، وهو للمرار الأسدي، وفي الكتاب: ١٦٨/١، المعجم المفصل في شواهد العربية: ٧٩/٤، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٢٧/٢، الإيضاح العضدي: ص(١٤٣)، أسرار العربية: ص(١٨٨)، شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٢، المقاصد الشافية: ٢٣/٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٢، ١٢٨.

صوغ (ما أفعل!) من الفعل غير الثلاثي:

"**التعجب:** هو الدهش من الشيء الخارج عن نظائره المجهول سببه"(١).

ويأتي فعل التعجب في الكلام على ضربين؛ أحدهما: (ما أفعَلَه)، والآخر: (أفْعِل به)، ومن شروط صوغهما أن يكون الفعل ثلاثيًّا، فإن فُقِد هذا الشرط "لم يجز صوغ صيغتي التعجب منه، بل يتوصل إلى التعجب منه بصوغهما مما جمع الشروط، ويؤتى بمصدر الفعل الذي عُدِم بعض الشروط فيعامل معاملة الاسم المتعجب منه، فيُنصَب بعد (ما أفعل!)، ويُجَر بالباء بعد (أفعل!) مضافًا إلى اسم المتعجب منه"(٢).

إلا أنهم قد صاغوا (ما أفعل!) من غير الثلاثي، فقالوا: "ما أشَدَّ!"، والمستعمل منه "اشْتَدَّ" المزيد، فصاغوا (ما أفعل!) منه وهو غير ثلاثي على تَوَهُّم وجود الثلاثي منه، فهو منقول من فعل ثلاثي مُقدَّر، وهو وإن لم ينطق به إلا أنه في حكم المنطوق به، وفي ذلك يقول ابن الخشاب: "فأما قولهم: "ما أشَدَّ" وإن كان المستعمل من فعله "اشْتَدَّ" وهو أكثر من ثلاثة أحرف، فإن "اشْتَدَّ" منقول من فعل ثلاثي مُقدَّر، وإن كانوا لا يكادون ينطقون به فهو كالمنطوق به، يدلُّ عليه قولهم في الصفة: "شديد"، و"فعيل" لا يُبنَى في مُطّرد الباب إلا من ثلاثيّ، كـ"ظريف" وفعله "ظَرُف"، و"شريف" وفعله "شَرُف"، ومثله قولهم: "فقير" والفعل المستعمل منه "افتقر"، وقياسه: "فَقُرَ" فهو "فقير"، وإن كان لم ينطق به في فاشي اللغة، فـ"فقير" يشهد به، ويدلُّ على أنه كالمنطوق به"(٣).

ذكر ابن الخشاب في النص السابق أنه قد صيغ (ما أفعل!) في التعجب من الفعل "اشتَدَّ"، وهو غير ثلاثي على سبيل تَوَهُّم وجود ثلاثي له في حكم المنطوق به، وذكر له نظيرًا في صياغة الصفة على وزن "فعيل" من الفعل "افتقر"، وهو غير

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٩٦.

(٢) توضيح المقاصد: ٢/٨٩٨.

(٣) المرتجل: ص(١٥٠).

ثلاثي –وفعيل لا يصاغ إلا من الثلاثي– وذلك على سبيل تَوَهُّم وجود الثلاثي منه وإن لم ينطق به.

وقد أوضح الصبان: أن صوغ فعل التعجب من "أَشْدِد"، أو "أَشَدَّ" المتبادر منه أنهما "مصوغان من فعل مستكمل للشروط؛ لأن القصد من الإتيان بنحو: "أَشْـدِد"، و"أَشَدِّ" التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط، مع أن "أَشْدِد"، و"أَشَدَّ" مصوغان من غير ثلاثي؛ وهو "اشتَدِّ" الخماسي على الظاهر"(١).

وقد حكم ابن مالك بشذوذ بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد فيه، كقـولهم من "اشتدِّ": "ما أشدَّه!"، ومن "اشتاق": "ما أشوقه!"، ومن "اختال": "ما أخوله!"، ومن "اختصر الشيء": "ما أخصره!"، وذلك لوجهين؛ أحدهما: أنه مزيد فيه، والآخر: أنه من فِعْلِ المفعول(٢).

تعقيـب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أنه قد صِيغ (ما أفعل!) من غير الثلاثي، فقيل: "ما أَشَدِّ!"، والمستعمل منـه "اشْتَدِّ" المزيد، وذلك على تقدير ثلاثي منقول منه، فهو في حكم المنطوق وإن لـم ينطق به.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٣/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٤٦/٣.

حذف (مِنْ) الجارة في (أفعل) التفضيل:

اسم التفضيل: هو "الوصف المبني على (أفعل)؛ لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل"(١).

وهو ممتنع الصرف؛ للزوم الوصفية ووزن الفعل، وله ثلاث حالات(٢):

أولها: أن يكون مضافًا، نحو: (زيد أفضل الناس).

وثانيها: أن يكون معرَّفًا بـ(أل)، نحو: (زيد الأفضل).

وثالثها: أن يكون مجردًا من (أل) والإضافة، نحو: (زيد أفضل من عمرو)، ويجب له حكمان(٣):

أحدهما: الإفراد والتذكير، "ولو كان مسندًا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع، نحو قولك: "زيد أفضل من عمرو"، و"هند أفضل من عمرو"، و"الزيدان أفضل من عمرو"، و"الهندان أفضل من عمرو"، و"الزيدون أفضل من عمرو"، و"الهندات أفضل من عمرو"(٤).

والآخر: أن يُؤتَى بعده بـ(مِنْ) جارة للمفضول لفظًا، نحو: "زيد أفضل من عمرو"، أو تقديرًا، نحو: ﴿وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾(٥)، أي: من الحياة الدنيا، "وقد جاء الإثبات والحذف في: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾(٦)، أي: منك"(٧).

---

(١) التصريح: ٤٣٣/٣.

(٢) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٥٨١/١، الفوائد الضيائية: ٢٢٣/٢، ٢٢٤، التصريح: ٤٣٨/٣.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٩٣٣/٣، ٩٣٤، التصريح: ٤٣٨/٣.

(٤) التصريح: ٣٣٨/٣.

(٥) سورة الأعلى: الآية (١٧).

(٦) سورة الكهف: من الآية (٣٤).

(٧) التصريح: ٤٤١/٣، وينظر: توضيح المقاصد: ٩٣٣/٢.

ولا يجوز الجمع بين اثنين من هذه الحالات، فلا يجوز: "زيد الأفضل من عمرو"، وإلا يكون ذِكْرُ (اللام) أو (مِنْ) لغوًا، ولا يجوز خلوه عن الكل أيضًا؛ لفوات الغرض، نحو: "زيد أفضل" إلا أن يكون المُفَضَّل عليه معلومًا، مثل: "اللهُ أكبرُ"، فـ(مِنْ) فيه مرادة، وهي وإن كانت محذوفة إلا أنها في حكم المثبت؛ "لأن الموجود حكمًا كالموجود لفظًا"(١)، ويدلُّ على ذلك منع "أكبر" من الصرف، ولو لم تكن (مِنْ) مرادة لوجب صرفه كما صُرِف "أفكَل" ونحوه، ولا معنى للوصفية فيه، والتقدير: "اللهُ أكبرُ من كل شيء"(٢).

ومن أمثلته أيضًا: (هذا رجلٌ أوّلُ)، أي: (أوّلُ من غيره)، فحُذِف الجارَّ والمجرور؛ تخفيفًا وهما في تقدير الثبات؛ لأن الشيء إذا كان مرادًا كان في حكم المنطوق به(٣).

ومنه قول الشاعر:

يا لَيْتَهَا كانت لأهْلِي إبِلَا ... أوهُزِلَتْ فِي جَدْبِ عامٍ أوَّلَا(٤).

فلم يصرف (أوَّلَا)؛ لأنه صفة، ومعناه: أوّل من عامك(٥).

وقد أكّد ابن يعيش منع صرف (أفعل) في الأمثلة السابقة، فقال في منع صرف (أكبر): "وقالوا: "اللهُ أكبرُ"، والمراد: (أكبرُ من كلِّ شيء)، يدلُّ على ذلك أنه لو لم تكن (مِنْ) مرادة لوجب صرف الاسم كما وجب صرفُ "أفكَل" ونحوه ممَّا هو

---

(١) شرح المفصل: ١٣١/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٣/٢، الفوائد الضيائية: ٢٢٤/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤.

(٤) الرجز: لأبي النجم العجلي في شرح شواهد الإيضاح لابن بري: ص(٣٥١)، المعجم المفصل في شواهد العربية: ٣٦٣/١١، وبلا نسبة في الكتاب: ٢٨٩/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف: ص(٩٣)، شرح الكتاب للسيرافي: ٥٧/٤، التعليقة على كتاب سيبويه: ١٠٣/٣، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤.

على (أفعل)، ولا معنى للوصف فيه، وإذا لم ينصرف دلَّ على أن (مِنْ) مرادة، وأنها كانت محذوفة من اللفظ، فهي في حُكم المُثْبَت"(١).

وقال في منع صرف (أوّل): "فإذا كان صفة لم ينصرف، نحو قولك: "هذا رجلٌ أوَّلُ"، أي: أوَّلُ من غيره، فتحذف الجارَّ والمجرور؛ تخفيفًا وهما في تقدير الثبات؛ ولذلك لم تلزمه الألف واللام؛ لأن الشيء إذا كان مرادًا كان في حكم المنطوق"(٢).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: أن (أفعل) التفضيل إذا جاء مجردًا من (ألْ) والإضافة، نحو: "زيدٌ أفضلُ"، فإنما تلزمه (مِنْ) الجارة للمفضول لفظًا، ولا يجوز حذفها إلا أن يكون المُفَضَّل عليه معلومًا، مثل: "اللهُ أكبرُ" فحينئذٍ تكون في حكم الموجود، ويدلُّ على ذلك منع صرف (أكبر)؛ للزوم الوصفية ووزن الفعل.

ثانيًا: أن (أفعل) إنما يكون صفة إذا كان معه (مِنْ)، فإن حذفته –وأنت لا تريده– صرفته، وكان كسائر الأسماء، نحو: (أَفْكَل).

ثالثًا: أن حذف "الجار والمجرور من نحو هذا في الصفة ضعيفٌ ...؛ لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان، وذلك يُنافي الحذف"(٣).

(١) شرح المفصل: ١٣٤/٤، وينظر: الفوائد الضيائية: ٢٢٤/٢.

(٢) شرح المفصل: ٢٩/٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٤.

ترخيم المنادى على لغة من ينتظر:

في ترخيم المنادى لغتان؛ الأولى: أن يُنوَي المحذوف، والثانية: ألا يُنوَي، والأكثر في كلام العرب أن يُنوَى المحذوف، ويعامل معاملة الموجود، "فلا يُغَيَّر ما بَقِي عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحًا، تقول في "جعفر": "يا جَعْفَ" بالفتح، وعلى كسره إن كان مكسورًا، تقول في "حَارِث": "يا حَارِ" بالكسر، وعلى ضمه إن كان مضمومًا، تقول في "منصُور": "يا مَنْصُ" بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم، وعلى سكونه إن كان ساكنًا، تقول في "هِرَقْل": "يا هِرَقْ" بالسكون"(١).

يقول سيبويه: "واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفتَ ثابتٌ على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحًا أو كسرًا أو ضمًا أو وقفًا؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسمًا ثابتًا في النداء وغير النداء، ولكنك حذفتَ حرف الإعراب تخفيفًا في هذا الموضع، وبَقِي الحرف الذي يلي ما حُذف على حاله؛ لأنه ليس عندهم حرفَ الإعراب، وذلك قولك في حارث: "يا حارِ"، وفي سلَمة: "يا سَلَمَ"، وفي بُرثُن: "يا بُرثُ"، وفي هِرَقْل: "يا هِرَقْ"(٢).

ويدلُّ على أن المحذوف للترخيم في لغة من ينوي المحذوف يعامل معاملة الموجود أنك تقول في ترخيم (كرَوَان)، و(نفَيَان) مُسَمًّى بهما على لغة من ينوي المحذوف: (يا كرَوَ)، و(يا نفَيَ) بحذف الألف والنون، وإبقاء الواو والياء على صورتهما؛ لأن المحذوف بعدهما في نية الملفوظ به، ولولا ذلك لانقلبت الواو والياء فيهما ألفًا.

وأشار إلى ذلك الشاطبي بقوله: "وقد يحذف ذلك الساكن فيعامل معاملة الموجود؛ لأنه في تقدير الوجود وفي بنيته، فيترك الإعلال لأجله، كما إذا رخمِّتَ "كرَوَان"، و"نفَيَان" مُسَمًّى بهما على لغة من نَوَى المحذوف، فإنك تقول: "يا كرَوَ"،

(١) التصريح: ١١٠/٤.

(٢) الكتاب: ٢٤١/٢.

و "يا نفَيَ"، فلا تقلب الياء والواو ألفًا؛ لأن الساكن بعدهما وهو الألف في حكم الموجود"(١).

ذكر الشاطبي أن المنادى المرخم في نحو: (يا كرَوَ)، و(يا نفَيَ) قد بقي على صورته على لغة من ينوي المحذوف، فعومل معاملة الموجود، ويدلُّ على ذلك ترك الإعلال بقلب الواو والياء ألفًا مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ لأنهما لو أعلتا بالقلب لاجتمع ساكنان؛ الألف المنقلبة عن الواو والياء، والألف المحذوفة للترخيم.

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أن المحذوف في المنادى المرخم علَمًا في نحو: (يا كرَوَ)، و(يا نفَيَ) في حكم الثابت على لغة من ينتظر الحرف، ويدلُّ على ذلك صحة الواو والياء دون قلبهما ألفًا مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ لأنهما ليستا طرفًا في التقدير.

(١) المقاصد الشافية: ٩/٢٣٥، وينظر: توجيه اللمع: ص(٣٣٩)، سفر السعادة: ١/٤٣٧، الكافية في علم النحو: ص(٢١)، شرح الرضي على الكافية: ١/٤٠٦، البرود الضافية: ص(٥٢٨)، التصريح: ٤/١١٠.

اتصال المضارع بنون التوكيد اتصالاً غير مباشر:

"الأصل في الأفعال البناء؛ لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها، لاختلاف المعاني التي تعتور عليها، فجاء مثال الماضي والأمر على وفق الأصل، فبني الماضي على الفتح، نحو: قامَ، وقعدَ، وبني الأمر على السكون، نحو: قمْ، واقعدْ،

وأما المضارع فأعرب حملًا على الاسم؛ لشبهه به في الإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته"(١).

وشرط إعراب المضارع ألا يتصل بنون التوكيد أو نون الإناث، فإذا اتصل بنون التوكيد اتصالاً مباشرًا من غير حاجز بينهما بُنِي على الفتح؛ لأنه تركّبَ مع النون تركيب خمسة عشر، فمن اتصاله بالثقيلة قوله تعالى: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾(٢)، والخفيفة قوله تعالى(٣): ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾(٤).

وإن كان اتصاله بها اتصالاً غير مباشر بأن فُصِل بينهما بفاصل ملفوظ به أو مقدر فإنه يُعْرَب، وهو مذهب الجمهور، فالملفوظ به كألف الاثنين، نحو: "هل تضربانَّ يا زيدان؟"، فإن نون الرفع تحذف منه؛ فرارًا من اجتماع النونات، والمقدر كواو الجماعة، وياء المخاطبة، نحو: "هل تضربُنَّ يا زيدون؟"، و"هل تضربِنَّ يا هند؟"، فإن نون الرفع تحذف منهما؛ كراهة توالي الأمثال، ثم تحذف واو الجماعة وياء المخاطبة؛ لالتقاء الساكنين، وتبقى الضمة والكسرة دليلاً عليهما؛ لأن الفاصل المحذوف في حكم الموجود؛ ولذلك بقيت الحركة دليلاً عليه.

وفي ذلك يقول الشاطبي: "نون التوكيد تارة تكون مباشرة للفعل من غير فاصل يفصل بينهما كالمُثُل المتقدمة، وتارة تكون غير مباشرة؛ إما حقيقة كالشديدة مع ألف الاثنين إذا لحقت الفعل، نحو: "هل تضربانِّ يا زيدان؟"، وإما حكمًا كما إذا لحق الفعل واو جماعة أو ياء واحدة مخاطبة، نحو: "هل تضربُنَّ يا زيدون؟"، و"هل

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم: ص(١٤).
(٢) سورة العنكبوت: من الآية (٣).
(٣) سورة العلق: من الآية (١٥).
(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص(١٤، ١٥)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٩٠/١، ٩١، شرح الأشموني: ٦٣/١.

تضربِنَّ يا هندٌ؟" فإن النون وإن باشرت الفعل لفظًا هي غير مباشرة حكمًا؛ إذ أصله: "هل تضربُونَّ؟"، و"هل تضربِينَّ؟"، لكن حذف حرف العلة؛ لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة دالة على الواو المحذوفة، والكسرة دالة على الياء كذلك، فالفاصل هنا في حكم الموجود"(١).

ذكر الشاطبي في النص السابق أن اتصال المضارع بنون التوكيد يكون مباشرًا من غير حاجز، ويكون غير مباشر؛ وذلك إذا فُصِلَ بينهما بفاصل حقيقة؛ أي: ملفوظ به، كألف الاثنين في "هل تضربَانِّ يا زيدان؟"، وأصله: "هل تضربانِنَّ؟"، فاجتمعت ثلاث نونات، فحُذِفت الأولى وهى نون الرفع؛ كراهة توالي الأمثال، ولم تحذف نون التوكيد؛ لفوات المقصود منها بحذفها، فصار "هل تضربانَّ"، ولم تحذف الألف؛ لئلا يلتبس بفعل الواحد.

والفاصل المُقَدَّر كواو الجماعة وياء المخاطبة، نحو: "هل تضربُنِّ يا زيدون؟"، و"هل تضربِنِّ يا هند؟"، والأصل: (تضربُونَنِّ، وتضربِينَنِّ)، حذفت نون الرفع؛ كراهة توالي الأمثال، ولم تحذف نون التوكيد؛ لفوات المقصود منها بحذفها، ثم حذفت الواو والياء؛ لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة والكسرة دليلاً عليهما؛ لأن الفاصل هنا في حكم الموجود.

وذهب الأخفش: إلى بناء المضارع مطلقًا مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أم لم تتصل، ونُقِل عن بعضهم الإعراب مطلقًا وإن اتصلت به نون التوكيد(٢).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أن الواو والياء المحذوفتين في "هل تضربُنِّ يا زيدون؟"، و"هل تضربِنِّ يا هند؟" في حكم الثابت؛ لأنهما حذفتا لعلة تصريفية؛ وهي التخلص من التقاء الساكنين، ويدلُّ على ذلك بقاء الضمة والكسرة دليلاً عليهما.

---

(١) المقاصد الشافية: ١/١٠٥، ١٠٦، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤/٢٥٤، شرح الرضي على الكافية: ٤/٢١، توضيح المقاصد: ١/٣٠٥، ٣٠٦، شرح الأشموني: ١/٦٣.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل: ١/٣٩، شرح الأشموني: ١/٦٤.

منع (لَحْيَان) من الصرف:

يمتنع الوصف المزيد بالألف والنون حال كونه نكرة ومعرفة، بشرط سلامته من قبول تاء التأنيث؛ إما لأنه مؤنث بألف التأنيث المقصورة، كـ(سكران، وعطشان)، فإن مؤنثهما "سكرى"، و"عطشى"، وإما لكونه لا مؤنث له أصلاً؛ لفقد المعنى فيه، كـ(لَحْيَان) لعظيم اللحية[١].

فما كان مؤنثه بألف التأنيث المقصورة، كـ(سكران، وغضبان) فإنه يمنع من الصرف باتفاق؛ لشبهها بألفي التأنيث في "حمراء" في منع لحاق تاء التأنيث، وما كان مؤنثه تقديرًا، نحو: "لَحْيَان" فقد اختلف فيه، والصحيح منعه من الصرف؛ لأن له مؤنثًا تقديرًا، والمُقَدّر في حكم الموجود، وفي ذلك يقول ابن الناظم: "وأما ما لا مؤنث له أصلاً، كـ(لَحْيَان) فبين النحويين فيه خلاف: فمن ذاهب إلى أنه مصروف؛ لانتفاء "فَعْلَى" فلم يكمل فيه شبه الزيادة بألفي التأنيث؛ إذ لم يصدق عليه أن بناء مذكره على غير بناء مؤنثه، ومن ذاهب إلى أنه ممنوع من الصرف؛ لانتفاء "فَعْلَانَة" وهو المختار؛ لأنه وإن لم يكن له "فَعْلَى" وجودًا فله "فَعْلَى" تقديرًا؛ لأنا لو فرضنا له مؤنثًا لكان "فَعْلَى" أولى به من "فَعْلَانَة"؛ لأنه الأكثر، والتقدير في حكم الوجود، بدليل الإجماع على منع صرف نحو: "أَكْمَر"[٢]، و"آدَر"[٣] مع أنه لا مؤنث له"[٤].

ذكر ابن الناظم في النص السابق أن الوصف المزيد بالألف والنون يُمنَع من الصرف بشرط أن يكون مؤنثه بألف التأنيث المقصورة؛ إما حقيقة، نحو: "سكران"، أو تقديرًا، نحو: "لَحْيَان"؛ لأن المُقَدّر في حكم الموجود، وذكر أن حمله في التأنيث

---

(١) ينظر: لسان العرب: (ل ح ا) ٢٤٣/١٥.

(٢) أكمر: عظيم الكمرة؛ وهي الحشفة (رأس الذكر). لسان العرب: (ك م ر) ١٥١/٥.

(٣) الآدَر: مَن يُصيبُه فَتْقٌ في إحدى خُصْيَيْهِ. القاموس المحيط: ص(٣٤٢).

(٤) شرح الألفية: ص(٤٥٣). وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٣٩/٣، ١٤٤٠، توضيح المقاصد: ١١٩١/٣، تمهيد القواعد: ٣٩٧٦/٨، التصريح: ٢٢١/٤، شرح الأشموني: ٤٢٩/٣.

على "فَعْلَى" أولى من حمله على "فَعْلَانَة"؛ لأن باب "سكرى" أوسع من باب "ندمانة" فالإلحاق به أولى.

وقد حُكِي صرف "لَحْيَان"؛ حملًا على باب "ندمان" على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء، وبذلك يكون قد فَقَدَ شبهه بألفي التأنيث في "حمراء" في منع لحاق تاء التأنيث، واتحاد وزن ما سبقهما في كون أُوْلَاهُما ألفًا(١).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: أن الصحيح منع (لَحْيَان) من الصرف؛ لأنه وإن لم يكن له "فَعْلَى" وجودًا إلا أن له "فَعْلَى" تقديرًا؛ والمُقَدَّر في حكم الموجود، بدليل الإجماع على منع صرف "أَكْمَر" مع أنه لا مؤنث له.

ثانيًا: أن "إلحاقه بباب (فَعْلَان فَعْلَى) أولى من إلحاقه بباب (فَعْلَان فَعْلَانَة)؛ لأن الباب الثاني ضيق بقلة النظير، والباب الأول واسع فالإلحاق به أولى"(٢).

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ١١٩١/٣، تمهيد القواعد: ٣٩٧٦/٨، المقاصد الشافية: ٥٨٧/٥.

(٢) تمهيد القواعد: ٣٩٧٦/٨.

حذف الياء من الاسم المنقوص في حال الرَّفع والجرِّ:

المنقوص: "كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، كـ"القاضي"، و "المقتضي"، و "المستقضي"، وهذا يسكن ياؤه في رفعه وجره، ويُقدَّر على حرف إعرابه في حال رفعه ضمة، وفي حال جره كسرة، والمانع من ظهور ما قُدِّر فيه الاستثقال، ويظهر فيه بحال نصبه الفتحة؛ لخفتها، فتقول: "جاءني القاضِي"، و"مررت بالقاضِي" و"رأيت القاضيَ"، فتنقص من إعرابه حركتان؛ فلذلك سُمِّي منقوصًا"(١).

فإن كان نكرة وقفت عليه بحذف الياء؛ تخفيفًا في حال الرفع والخفض، وساغ ذلك لدلالة الكسرة التي قبله عليه، فتقول في حال رفعه وخفضه: "هذا قاضٍ"، و"هذه جَوارٍ"، و"مررت بقاضٍ"، و"مررت بجوارٍ"، وفي حال نصبه يوقف عليه بالألف المبدلة من التنوين؛ لخفَّتها مع إثبات يائه، فتقول: "رأيت قاضيًا"، و"رأيتُ جَواريَ"، ويجوز إلحاق الياء به فتقول: "هذا قاضي"، و"هذه جَواري"(٢).

واختلف النحاة في كون (جوارٍ) رفعًا وجرًّا منصرفًا أو غير منصرف، **فذهب الأخفش**(٣)، **والزجاج**(٤)، **وابن مالك**(٥): إلى أن التنوين في نحو (جوارٍ) للصرف؛ لزوال وزن مفاعل الذي هو شرط المنع من الصرف فصار منصرفًا، والإعلال مقدم على منع الصرف وعلى الإعراب مطلقًا.

---

(١) اللمحة في شرح الملحة: ١/١٧٥.

(٢) ينظر: الممتع في التصريف: ص(٣٥٢)، اللمحة في شرح الملحة: ١/١٧٧.

(٣) معاني القرآن: ١/٣٢٥، وينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص(٤٥٩)، توضيح المقاصد: ٣/١١٩٨، ١١٩٩، مغني اللبيب: ص(٣٣١)، التصريح: ٤/٢١٤.

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف (٤٧)، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/١٥٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٤٢٦.

وذهب الخليل، وسيبويه[١]: إلى أن التنوين عوض من الياء المحذوفة لا تنوين صرف، يقول سيبويه: "واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع، وذلّك أنَّهم حذفوا الياء فخف عليهم، فصار التنوين عوضًا"[٢].

ووجه حذف الياء في (جوارٍ) أنَّ "العرب تستثقل الرفع والخفض فيها مع ثقل الاسم الذي لا ينصرف، فتحذف الياء بحركتها فينقص البناء، فيدخل التنوين فيصير التنوين عوضًا من الياء المحذوفة، فتقول: "هذه جَوارٍ"، و"مررت بجوارٍ"، و"هذا أُعَيمٍ"، و"مررت بأُعيمٍ"[٣].

وإنما قال سيبويه وأصحابه بمنع صرف "جوارٍ" مع حذف يائه؛ لأنها في حكم الثابت بدليل كسرة الراء، وفي ذلك يقول الرضي: "الياء الساقط في حكم الثابت، بدليل كسرة الراء في "جاءتني جوارٍ"، وكسر الراء حكم لفظي كالمنع من الصرف، فاعتبار أحدهما دون الآخر تَحَكُّم، وكل ما حذف لإعلال موجب فهو بمنزلة الباقي"[٤].

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبين ما يأتي:

أولاً: أن التنوين في الاسم المنقوص في حال الرَّفع والجرِّ، نحو: (هذا قاضٍ)، و(مررت بقاضٍ) تنوين عوض لا صرف، والياء المحذوفة في حكم الموجود، ويدلُّ على أنها في حكم الثابت كسر آخر المفرد في نحو: (هذا قاضٍ)، فلم يُحرَّك بحسب العوامل، "ولو كان في حكم العَدَم لوجب أن يقول: "هذا قاضُ"

(١) ينظر: الكتاب ٣٠٨/٣.

(٢) الكتاب: ٣٠٨/٣.

(٣) الممتع في التصريف: ص(٣٥٢)، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٧٩/١، شرح الرضي على الكافية: ١٥٤/١، مغني اللبيب: ص(٣٣١).

(٤) شرح الرضي على الكافية: ١٥٣/١.

بضم الضاد، ولولا تقدير وجودها ما وجب كسر الضاد في حال الرفع، فالموجب لكسر الضاد كونها في حكم الوجود"(١).

ويدلُّ على ذلك أيضًا: "أنهم لا يحذفون في مثل "الجواري"، و"الأُعَيمِي"، و"جَوارِيك"، وأُعَيمِيك؛ لأنهم لو حذفوا لم يكن لهم سبيل إلى العوض؛ لأنَّ التنوين لا يمكن اجتماعه مع الإضافة، ولا مع الألف واللام، وهم قد عزموا على ألا يحذفوا إلا بشرط العِوَض، فامتنع الحذف لذلك"(٢).

ثانياً: أن صيغة الجمع الأقصى في نحو: (جاءتني جوارٍ) حاصلة تقديرًا بعد الإعلال؛ ولذلك يمنع من الصرف، فالياء وإن كانت محذوفة لفظًا إلا أنها ثابتة تقديرًا.

(١) أمالي ابن الحاجب: ٥٩٨/٢، وينظر: مغني اللبيب: ص(٣٣١)، توضيح المقاصد: ١١٩٩/٣.

(٢) الممتع في التصريف: ص(٣٥٣).

منع (أُصَيْلَال) من الصرف:

تبدل الأحرف من غيرها إبدالًا شائعًا لغير إدغام في تسعة أحرف يجمعها (هَدَأتُ مُوطِيًا)، وأما غير هذه الأحرف فإبدالها من غيرها شاذ، وذلك كإبدال اللام من النون في قولهم: "أُصَيْلالٌ"(١)، وإنما هو "أُصَيْلَان" تصغير "أُصْلان"، وجاز ذلك؛ لقرب مخرجها، وهو قليل(٢).

يقول سيبويه: "وقد أبدلوا اللام من النون وذلك قليل جدًّا، قالوا: "أُصيلالٌ"، وإنما هو "أُصيلانٌ"(٣).

واللام في (أُصَيْلَال) وإن كانت مبدلة من النون إلا أنه إذا سُمِّي بها يمنع الاسم من الصرف؛ إعطاء للبدل حكم المبدل منه.

يقول ابن يعيش موضحًا الأصل في (أُصَيْلَال): "اللام بدل والنون أصل، وأنها في حكم المنطوق بها؛ ولذلك لو سَمَّيتَ به رجلًا، لم تصرفه في المعرفة؛ لأن النون كالثابتة، يدل على ذلك ثبات الألف قبلها كما كانت إرادة التأنيث في "حمراء"، و"صفراء" بمنزلة ثبات الألف، وكذلك كان "هَرَاق" إذا سَمَّيتَ به بمنزلة "أراق"، فكما أن هذه الأشياء في حكم ما انقلبت عنه كذلك اللام هنا في حكم النون"(٤).

ذكر ابن يعيش في النص السابق أن اللام في (أُصَيْلَال) مبدلة من النون في (أُصَيْلَان)، وأن النون المبدل منها في حكم المنطوق بها؛ ولذلك تُمنَع "أُصَيْلَال" من الصرف إذا سُمِّي بها؛ للعلمية وزيادة الألف واللام المبدلة من النون، كما لم

---

(١) الأصيلُ: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعه: أُصُلٌ وآصال وأصائل، كأنه جمع أصيلة، ويجمع أيضًا على "أُصْلان". الصحاح: (أ ص ل) ١٦٢٣/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٤٠/٤، اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥١/٢، شرح الكافية الشافية: ٢٠٧٨/٤، أوضح المسالك: ٣٧٠/٤، شرح ابن عقيل: ٢١٠/٤.

(٣) الكتاب: ٢٤٠/٤.

(٤) شرح المفصل: ٤٠٥/٥، وينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣٨٣/٤، شرح الشافية للرضي: ٢٢٦/٣، ارتشاف الضرب: ٨٥٦/٢، توضيح المقاصد: ١٢٠٦/٣، المساعد: ٢٣٠/٤، تمهيد القواعد: ٥٢٤٨/١٠.

تُصرَف "أُصَيْلان" في التسمية أيضًا؛ إعطاءً للبدل حكم المبدل، وإجراءً للنون المبدل منها مجرى الثابت المنطوق به.

ويدلُّ على أن اللام مبدلة من النون: أن "اللام لو كانت أصلاً لم تثبت الألف قبلها في التصغير، ولانقلبت على حد انقلابها في "شِملال"، و"سِربال"، وكنت تقول: "أُصَيليل" كما تقول: "شُمَيليل"، و"سُرَيبيل"، ولمّا لم يُقَل ذلك بل ثبتت دلّ أن اللام بدل والنون أصل"(١).

واختلف في (أُصَيْلَال): فذهب قوم إلى أنه جمع(٢)، "كأنهم جمعوا "أصِيلاً" على "أُصْلان" على حد (رغيف ورُغفان)، ثم صغروه فصار "أُصَيلانًا"، ثم أبدلوا اللام من النون، وقالوا: "أُصَيلال"(٣) وهو شاذ من وجهين؛ أحدهما: إبدال اللام من النون، والآخر: تصغير جمع الكثرة على لفظه(٤). والصحيح أنه مفرد؛ لأن جمع الكثرة إذا صُغِّر رُدَّ إلى المفرد(٥).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: أن النون في (أُصَيلال) في حكم الموجود؛ ولذلك تنزلت اللام المبدلة منها منزلتها، فتمنع من الصرف إذا سُمِّي بها؛ إعطاءً للبدل حكم المبدل منه.

ثانيًا: الصحيح في (أُصَيلال) أنها اسم مفرد؛ لأن جمع الكثرة إذا صُغِّر رُدَّ إلى المفرد.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٠٥/٥.

(٢) كالزجاجي، والرضي، وديكنقوز. ينظر: اللامات: ص(١٤٢)، شرح الشافية: ٢٦٧/١، ٢٦٨، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ص(١٥٢).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٠٥/٥.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٢٦/٣.

(٥) ينظر: الدرر اللوامع: ٤٨٥/١.

منع المذكر المسمى بالمؤنث الزائد على الثلاثة أحرف من الصرف:

إذا سُمِّي المذكر بالمؤنث الثلاثي فإنه يُصرَف مطلقًا؛ لخفة التذكير سواء أكان ساكن الوسط، نحو: (حَرْب) أم متحركًا، نحو: (فَخِذ)، "خلافًا للفراء وثعلب؛ إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه، نحو: "فَخِذ" أم سكن، نحو: "حَرْب"، ولابن خروف في المتحرك الوسط"(١).

وإن كان المؤنث زائدًا على ثلاثة أحرف لفظًا، نحو: "سعاد"، و"زينب"، أو تقديرًا، نحو: "جَيَل" مخفف "جَيْأَل" فإنه يمنع من الصرف، وذكر سيبويه أن هذه الأسماء تمنع من الصرف إذا سُمِّي بها المذكر؛ لتمكنها في المؤنث واختصاصها به، وفي ذلك يقول: "وإذا سميت رجلاً بسعاد أو زينب أو جيأل، وتقديرها "جَيْعَل" لم تصرفه من قِبَل أنَّ هذه أسماءٌ تمكّنت في المؤنث، واختَصَّ بها وهي مشتقة، وليس شيء منها يقع على شيء مذكر، كالرَّباب، والثوَّاب، والدَّلال"(٢).

ويُمْنَع (جَيَل) مخفف "جَيْأَل" من الصرف وإن كان على ثلاثة أحرف؛ لأنه رباعيٌّ في الأصل، ثم خُفِف بحذف الهمزة بعد نقل حركتها للساكن قبلها، فالهمزة وإن كانت محذوفة إلا أنها في حكم الموجود، ويدلُّ على ذلك أن الياء لم تقلب ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن حركتها عارضة من أجل الهمزة التي حذفت تخفيفًا.

وأشار ابن مالك إلى ذلك بقوله: "ولو قيل في (جَيْأَل) اسم رجل: "جَيَل" لم يجز صرفه وإن كان في اللفظ ثُلاثيًّا؛ لأن الهمزة منوية الثبوت؛ ولذلك لم تقلب الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها"(٣).

---

(١) توضيح المقاصد: ١٢٠٨/٣، وينظر: الهمع: ١١٤/١.

(٢) الكتاب: ٢٣٩/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٤٢٥/٣، وينظر: الكتاب: ٢٣٩/٣، شرح الكتاب للسيرافي: ٤٧٣/٣، شرح التسهيل لابن مالك: ٧/٣، مغني اللبيب: ص(٣٣١)، المساعد: ٢٠/٣، الهمع: ١١٤/١.

و(جَيَل) هو علم للضبع، وأصله: "جَأل" فزيدت الياء؛ للإلحاق بجعفر فصار "جَيْأل"، ثم خُفِف بنقل حركة الهمزة إلى الياء الساكنة، ثم حذفت وصارت (جَيَـل) بالتخفيف(١).

تعقيـب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أن المذكر المُسَمَّى بـــ(جَيَل) مخفف (جَيْأل) ممنوع من الصرف؛ للعلميـة والتأنيث، وهو وإن كان ثلاثيًا في اللفظ إلا أنه رباعيٌّ في الأصـل؛ لأن الهمـزة المحذوفة للتخفيف في حكم الملفوظ بها، ويدلُّ على ذلك عدم قلب الياء ألفًـا مـع تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن تحركها عارض منويٌّ في محلِّه السكون.

(١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١٧١/٢، شرحان على مراح الأرواح: ص(١٠٢).

إعراب التمييز بعد (أحد عشر) وبابه:

العدد المركب: من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر"، والأصل أن يُعطَف الآخر على الأول، فيقال: (أَحَدٌ وَعَشَرٌ)، و(تِسْعَةٌ وَعَشَرٌ) بالتنوين، فلما حُذِف حرف العطف، وجُعِل الاسمان بمنزلة اسم واحد بُنِيَا للتركيب، وبُنِيَا على حركة؛ لأن لهما حالة تمكن قبل البناء، واختير لهما الفتح؛ لأنه أخف الحركات إلا (اثْنَيْ عَشَرَ) فجزؤه الأول معرب؛ لأن عَلَم التثنية فيه هو عَلَم الإعراب، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية[١].

يقول سيبويه: "فإذا زدتَ على العشَرَة شيئًا من أسماء أدنى العدد فإنه يُجعَل مع الأول اسمًا واحدًا استخفافًا، ويكون في موضع اسمٍ منَّونٍ، وذلك قولك: "أَحَدَ عَشَرَ درهمًا"، و"اثنا عَشَرَ درهمًا"، و"إحْدَى عشرة جاريةً"[٢].

"وبُنِي الأول من الأعداد المذكورة؛ لشبهه بصدر الكلمة؛ لأن "خمسة" من "خمسة عشر" مثل (جَعْ) من (جعفر)، وبُني الثاني من "أحد عشر"، و"اثني عشر" إلى "تسعة عشر"؛ لتضمُّنه معنى الحرف، أعني: الواو"[٣].

والتنوين المحذوف في الأعداد المركبة من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" في حكم الموجود؛ لذا فإن مميز هذه الأعداد نحو: (عندي أحد عشر رجلاً) يكون واحدًا منكورًا يلزمه النصب؛ لأن العدد فيه نية التنوين فوجب نصب ما بعده، فكأنه موجود في اللفظ، ولكن بناءه منع من ظهور التنوين فصار حكمه مراعًي في اللفظ، وجرى مجرى اسم الفاعل المجموع الممنوع من الصرف في نصب المفعول بعده في نحو قولهم: "هؤلاءِ حَوَاجُّ بيتَ اللهِ عندي"؛ إذ تنوينه مقدر الوجود، وسقط منه لعدم الصرف لا للإضافة؛ ولذلك نصبوا الاسم بعده على الإعمال[٤].

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٥٩/٢، شرح الكتاب للسيرافي: ٨٧/٢، أسرار العربية: ص(٢١٩، ٢٢٠)، توجيه اللمع: ص(٤٣٧)، اللمحة في شرح الملحة: ٩٠٨/٢.

(٢) الكتاب: ٢٠٦/١.

(٣) الكناش في فني النحو والصرف: ٢٧٩/١، ٢٨٠، وينظر: توجيه اللمع: ص(٤٣٧)، شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٤/٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٦٢/٢، علل النحو: ص(٤٩٩، ٥٠٠)، شرح المفصل لابن يعيش: ١٦٧/٣، ٨/٤.

وأشار ابن الأنباري إلى ذلك بقوله: "إنما كان واحدًا نكرة؛ لأن المقصود من ذكر النوع تبيين المعدود من أي نوع هو، وهذا يحصل بالواحد النكرة، وكان الواحد النكرة أولى من الواحد المعرفة؛ لأن الواحد النكرة أخف من الواحد المعرفة، ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف إلى ما بعده؛ ولأنه ليس بمضاف فيتوهم أنه جزء مما بينته كما يلزم بالمضاف؛ فلذلك وجب أن يكون واحدًا نكرة، وإنما وجب أن يكون منصوبًا؛ لأنه من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" أصله التنوين؛ وإنما حذف للبناء وكأنه موجود في اللفظ؛ لأنه لم يقم مقامه شيء يبطل حكمه، فكان باقيًا في الحكم فمُنِع من الإضافة"(١).

وعلل ابن سيده وجوب نصب مميز هذه الأعداد المركبة بقوله: "وانتصب ما بعدهما من قِبَلِ أن فيهما تقدير التنوين، ولا يصح إلا كذلك؛ إذ تقديره: (خمسةٌ وعشرةُ)، فالخمسة ليس بعدها شيء أضيفت إليه فوجب أن تكون منونة، والعشرة محلها محل الخمسة فكانت منونة مثلها، وأيضًا فإنا لم نرَ شيئين جُعِلا اسمًا وهما مضافان، أو أحدهما مضاف، فوجب نصب ما بعدهما للتنوين المقدر فيهما، وجعل ما بعدهما واحدًا منكورًا"(٢).

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبيّن ما يأتي:

أولاً: أن الذي أوجب سقوط التنوين في الأعداد المركبة، كـ(أحد عشر) وبابه هو البناء، ومشابهة الحرف؛ لتضمنها معنى واو العطف.

ثانيًا: أن التنوين الساقط للبناء في هذه الأعداد المركبة في حكم الموجود؛ ولذلك صار حكمه مُراعى في اللفظ، ويدلُّ على ذلك نصب التمييز بعدها، كما قُدِّرَ وجود التنوين ونصب المفعول في قولهم: "هؤلاءِ حَوَاجُّ بيتَ اللهِ" وهو لا ينصرف.

---

(١) أسرار العربية: ص(٢٢٢)، وينظر: علل النحو: ص(٤٩٩، ٥٠٠).

(٢) المخصص: ١٩٥/٥.

المطلب الثاني: ما نُزِّلَ منزلة الموجود (دراسة تصريفية)

حذف لام الاسم المقصور:

الاسم المقصور: "هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف لازمة، كـ"الفتى"[١].

وسُمِّي مقصورًا؛ إما لأنه ضد الممدود، أو لأن إعرابه يُقدّر في رفعه ونصبه وجره، فيكون الاسم على صورة واحدة في الأحوال الثلاث[٢].

ولام المقصور تحذف في حالتين:

الحالة الأولى: المفرد المنون في حالات الإعراب الثلاثة؛ وذلك تخلصًا من التقائها ساكنة مع التنوين، والألف في هذه الحالة في حكم الموجود بدليل تقدير الإعراب فيها، فتقول: "هذه عصًا، ورأيت عصًا، و"مررت بعصًا"، ففي الألف ضمة منوية، وفتحة منوية، وكسرة منوية، وفي ذلك يقول ناظر الجيش: "فإن الألف التي هي لام الاسم حُذِفت لالتقاء الساكنين في اللفظ، وأما في النية فهو كالملفوظ بها؛ والدليل على ذلك تقدير الإعراب فيها، فهي مع كونها محذوفة مرادة، وإلا لزم من ذلك أن لا يكون في الاسم إعراب"[٣].

الحالة الثانية: عند جمعه جمعَ مذكر سالمًا تُحذَف الألف؛ لالتقائها ساكنة مع واو الجمع، وتبقى الفتحة قبل علامة الجمع دليلاً عليها؛ تنزيلاً للألف المحذوفة منزلة الموجود، فتقول: "هُم الأعلَوْنَ"، و"مررت بالأعلَيْنَ"، و"رأيت الأعلَيْنَ".

وفي ذلك يقول الفارسي: "فجاء ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[٤]، و"هم المصطفَون" مفتوحًا ما قبل الواو منه، وهلَّا نُقِلت الحركة كما نُقِلت في نحو: ﴿هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾[٥]، فالقول في ذلك أنَّ المحذوف لالتقاء الساكنين في حكم الثابت في اللفظ"[٦].

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٢١٥/١.
(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ٦٨٨/١، اللمحة في شرح الملحة: ١٧٩/١.
(٣) تمهيد القواعد: ٥٢١٣/١٠، ٥٢١٤، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٦٣/١.
(٤) سورة آل عمران: من الآية (١٣٩).
(٥) سورة المعارج: من الآية (٣١).
(٦) الحجة للقراء السبعة: ٩٨/٢.

فالألف المحذوفة من الاسم المقصور عند الجمع في حكم الثابت في اللفــظ، ويدلُّ على ذلك بقاء الفتحة قبل علامة الجمع دليلاً عليها.

تعقيــب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أن لام الاسم المقصور المحذوفة في حال المفرد من أجل التقائها ساكنة مــع التنوين، أو في حال الجمع من أجل التقائها ساكنة مع علامة الجمع في حكم الثابت الموجود، ويدلُّ على ذلك أنه في حال المفرد يُقدَّر الإعراب فيه كما كان يُقدَّر فــي حال وجود الألف، وفي حال الجمع تبقى الفتحة قبل علامة الجمع على حالها.

النسب إلى ما آخره ياء ثالثة مفردة وقبلها ألف:

يجوز في النسب إلى ما آخره ياء ثالثة مفردة وقبلها ألف، نحو: (آية، وغاية، وراية) ثلاثة أوجه(١):

الوجه الأول: ترك الياء على حالها كما في "ظَبْيِيٍّ"؛ لأنها يدخلها الإعراب، فتجري مجرى الحروف الصحاح ولا تقلب همزة إلا إذا تطرفت بعد ألف زائدة، والألف هنا أصلية، فنقول: (آييّ، وغاييّ، ورايّ) وإن كان في إبقائها اجتماع الياءات، وهو المختار عند سيبويه(٢)، والأقيس عند ابن يعيش(٣)، والرضي(٤).

الوجه الثاني: قلبها الياء همزة؛ تخفيفًا من ثقل اجتماع الياءات، تشبيها لها بـ(شقاء، ورداء)، وقياسًا على سائر الياءات المتطرفة المستثقلة بعد الألف، فإنها تقلب ألفًا ثم همزة، فقلبت هذه أيضًا همزة وإن كان بين الألفين فرق؛ لأن الألف هنا أصلية منقلبة عن العين وليست زائدة، فقيل: (آئيّ، وغائيّ، ورائيّ).

الوجه الثالث: قلب الياء واوًا؛ تشبيهًا لها بما فيه همزة متطرفة، كما قيل: "شتاويّ" في النسبة إلي "شتاء"؛ لأن ما فيه همزة متطرفة يجوز قلبها واوًا، فقيل: (آويّ، وغاويّ، وراويّ)، وهو المختار عند المبرد(٥).

والهمزة في (راويّ) ونحوها ليست موجودة في الأصل وإنما هي متوهمة، وبعد حذف ياء النسب تصير الهمزة مقدرة، وهي مع تقديرها كالمنطوق بها، فقد

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٦٦/٣، علل النحو: ص(٥٤٢)، البديع في علم العربية: ٢٠٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦٢/٣، شرح الشافية للرضي: ٥١/٢، ارتشاف الضرب: ٢٥٩/١، المساعد: ٩٣/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٥٠/٣، ٣٥١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤٦٢/٣.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٥١/٢.

(٥) المقتضب: ٢٨٥/١.

تُوهِم وجود الهمزة؛ ولذلك جاز في النسب إليها: (راويّ)؛ تشبيهًا لها بما فيه همزة متطرفة.

وفي ذلك يقول الخوارزمي: "أما (رايِيٌّ) فـــ"كظَبْيِيٍّ" في ظَبيةٍ، وأما "رائِيٌّ" فـــ"كشقائِيّ"، وأما "راوِيٌّ" بالواو؛ فلأن الهمزة لو كانت متطرفة في مثل هذا لقلبت واوًا، كقولهم: "شتاوِيّ" في النسبة إلى شتاءٍ، وهاهنا وإن لم تكن الهمزة موجودةً في الأصل إلا أنها بعد حذف الياء صارت الهمزة مقدرةً، والمقدرة كالمنطوق بها"(١).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: أن إقرار الياء على حالها في النسب إلى (راية) ونحوها هو المختار؛ لخفة ثقل الياء بسكون ما قبلها؛ ولأنها تتحمل حركات الإعراب فجرت مجرى الحرف الصحيح، فأُقِرَّت الياء فيها عند النسب كما أُقِرَّت في الصحيح، نحو: "ظَبْيِيٍّ".

ثانيًا: أن الأولى عدم إبدال الياء في (راية) همزة؛ لئلا يتوالى إعلالان؛ "لكون الألف الأصلية في الأسماء لا تكون إلا منقلبة، فإذا أخذْتَ تقلب ما بعدها، والَيتَ ما بين إعلالين، وذلك إجحاف"(٢).

ثالثًا: أن إبدال الياء واوًا في النسب إلى (راية)؛ تشبيهًا لها بما فيه همزة متطرفة، كـــ"شتاء"؛ إنما هو على سبيل تَوَهُّم وجود الهمزة فيها، فجُعِلت في حكم المنطوق بها؛ ولذلك جاز في النسب إليها: "راويّ" كما قيل: "شتاويّ" في النسب إلى "شتاء".

---

(١) التخمير شرح المفصل: ٣/٢٥.

(٢) الكناش في فني النحو والصرف: ٢/٢٩٦.

اجتماع أربع متحركات في نحو: (**جَنَدِلٍ**)، **و** (**ذَلَذِلٍ**):

تقتضي القاعدة عند العرب ألا يجتمع في الكلمة الواحدة أربع متحركات أو خمس دون أن يكون فيها حرف ساكن يفصل بينها؛ فرارًا من ثقل توالي هذه المتحركات؛ ولذلك سكنت اللام في نحو: (ضَرَبْتُ)؛ لأن التاء صارت كجزء الكلمة(١).

وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "ومع هذا أيضًا أنهم كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات، أو خمسٌ ليس فيهن ساكن، نحو: "ضَرَبَكُنَّ"، و"يَدُكُنّ"، وهي في غير هذا ما قبلها ساكنٌ كالتاء، فعلى هذا جرت هذه الأشياء في كلامهم"(٢).

وقد ورد اجتماع أربع متحركات في نحو: (جَنَدِلٍ)، و(ذَلَذِلٍ)، و(عُلَبِطٍ) مخففي (جَنَادِل)(٣)، و(ذَلَاذِل)(٤)، و(عُلابِط)(٥)؛ حيث حُذِفت ألف الجمع تخفيفًا، وهي مع حذفها في حكم الموجود؛ ولذلك جاز اجتماع أربع متحركات، وفي ذلك يقول ابن يعش: "مُراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو البابُ، ألا ترى أنهم قالوا: "ذَلَذِلًا"، و"جَنَدِلًا" فصرفوه وإن كان المراد "ذَلاذِلَ"، و"جَنادِلَ" غير مصروفَيْن؛ لأنهما بزنة "مَساجِدَ"، لكنهم حذفوا الألف منهما تخفيفًا، وما حُذِف للتخفيف كان في حكم المنطوق به، ويؤيد وضوحًا أن الألف مرادةٌ، أنه قد اجتمع فيها أربع متحركات متواليات في كلمة مع كون الألف مرادة، فهو مصروفٌ لمراعاة اللفظ"(٦).

أكّد ابن يعش في النص السابق أن الألف المحذوفة في الجمع تخفيفًا في نحو: (جَنَدِلٍ)، و(ذَلَذِلٍ) في حكم المنطوق به، ويدلُّ على ذلك أنه ساغ اجتماع أربع

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٤٩/١.

(٢) الكتاب: ٢٠٢/٤.

(٣) الجنادل: الشديد من كل شيء. لسان العرب: (جندل) ١٢٩/١١.

(٤) الذلاذل: أسافِلُ القَميص الطويل. القاموس المحيط: (ذلّ) ص(١٠٠٢).

(٥) العُلَبِطُ والعُلابِطُ: الضخم، والعُلبِطُ والعُلَبِطَةُ والعُلابِطَةُ والعُلابِطُ: القطيع من الغنم. الصحاح (ع ل ب ط): ١١٤٤/٣.

(٦) شرح المفصل: ١٩٤/١، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٦٤/١.

متحركات فيهما؛ اعتبارًا بالألف الساكنة المحذوفة في الجمع، وذكر أنهما مصروفتان؛ لزوال سبب المنع بالألف المحذوفة؛ لأنهم يراعون اللفظ في باب ما لا ينصرف، وقد تحوّل بناء "مفاعل" بحذف الألف عن أصله، فاعتُبِر ما آل إليه اللفظ.

وليس في (جَنَدِلٍ)، و(ذَلَذِلٍ) دليل على إثبات وزن "فَعَلِل" في أبنية الرباعي؛ لأن توالي الحركات حملهما على باب جَنادِل وذَلاذِل؛ إذ قالوا: "جَنادِل"، و"ذَلاذِل" في معناهما، فهما مخففان منهما بحذف الساكن، "ومما يؤيد ذلك أنه لا يتوالى في كلامهم أربعة أحرف بالتحريك؛ ولأجل ذلك سُكِّن آخر الفعل في "ضربْتُ"؛ لأن ضمير الفاعل تنزَّلَ من الفعل منزلة جزء من الكلمة، فكرهوا لذلك توالي أربعة أحرف بالتحريك، فإذا كان ممتنعًا فيما هو كالكلمة الواحدة، فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أحرى"(١).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: أن القول بأنه لا يجتمع أربع حركات متواليات في كلمة واحدة قد حملهم على أن حكموا بأن هناك محذوفًا في نحو: (جَنَدِلٍ)، و(ذَلَذِلٍ)، و(عُلَبِطٍ)؛ ولذلك صارت الألف المحذوفة في الجمع في حكم الموجود، ويؤيد ذلك تسكين آخر الفعل في نحو: "ضربْتُ"؛ تخلصًا من ثقل توالي الحركات.

ثانيًا: أنه لا يعتد بـ(جَنَدِلٍ)، و(عُلَبِطٍ) في أبنية الرباعي؛ "لأنَّ كلامهم لا يجتمع فيه أربع حركات متوالية في كلمة واحدة، فحُمِلا على أنَّ الأصل جَنادِل، وعُلابِط"(٢).

ثالثًا: أنه لما فُقِدَ الشبه اللفظي بحذف الألف من صيغة مفاعل في (جَنَادِل)، و(ذَلَاذِل) صارتا مصروفتين، وتنزلت الألف المحذوفة تخفيفًا منزلة المعدوم، وإن كان المحذوف تخفيفًا يقتضي أن يكون في حكم المنطوق به؛ إلا أن المراعى في باب ما لا ينصرف هو اللفظ.

---

(١) الممتع في التصريف: ص(٥٥، ٥٦). وينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٠/٢، الكناش في فني النحو والصرف: ٣٨٨/١، ٣٨٩.

(٢) الكناش في فني النحو والصرف: ٣٨٨/١، ٣٨٩.

ضم همزة الوصل في الفعل (اُغْزِي):

همزة الوصل أبدًا مكسورة، نحو: "اِضرب"، و"اِذهب"؛ "لأن فتحها أو ضمها موقع في الالتباس بهمزة المتكلم؛ لأنها مضمومة في الرباعي، مفتوحة في غيره"(١).

إلا أن ينضم ثالث الأفعال ضمًّا لازمًا فتُضَم؛ كراهية الخروج من كسر إلى ضم، نحو: "اُقتُل"، و"اُخرُج"(٢).

"فإن زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنث، نحو: "اُغْزِي" جاز في الهمزة الوجهان، أجودهما الضم؛ لأن الأصل "اغْزُوِي"(٣).

فالكسرة في الزاي من "اُغْزِي" عارضة كما أن الضمة في الشين من "اِمشُوا" عارضة، فجاءت الهمزتان في أولهما على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما.

وذكر سيبويه أنهم أشَمُّوا الزاي؛ للدلالة على أن الأصل فيها الضم؛ حيث قال: "كما قالوا للمرأة "اُغْزِي"، فأشَمُّوا الزاي ليُعلِموا أن هذه الزاي أصلها الضم"(٤).

وإنما كان الأجود ضم الهمزة في نحو (اُغْزِي) والثالث مكسور؛ مراعاة للضمة المنوية قبل الياء؛ لأن أصلها (اُغْزُوِي)، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاي ثم حذفت الواو؛ لالتقائها ساكنة مع الياء، فالكسرة في الزاي عارضة؛ ولذلك روعي ضم الحرف الثالث في الأصل، فضُمَّت همزة الوصل من أجل ذلك وإن كان في ذلك تتابع ضم وكسر؛ تنزيلاً للضمة المقدرة قبل الياء منزلة الموجود، وفي ذلك يقول ابن جني: "ألا ترى أن أصل "اُغْزِي": "اُغْزُوِي" بوزن "اقتُلي" وأصل "اِمشُوا": امشِيُوا" بوزن "اضربوا"، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاي،

(١) شرح الكافية الشافية: ٤/٢٠٧٥.
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/١١٦.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٤/٢٠٧٦.
(٤) الكتاب: ٤/٤٢٣.

واستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين فسَكَنَتا، وبعد كل واحدة منهما حرف ساكن فحذفتا؛ لالتقاء الساكنين، فالكسرة في الزاي من "اُغْزِي" عارضة كما أن الضمة في الشين من "امشوا" عارضة، فجاءت الهمزتان في أولهما على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما"(١).

وقد أوضح الشيخ خالد أن ضم همزة الوصل في "اُغْزِي" بالنظر إلى أن الضمة الأصلية مقدرة، والمُقَدّر كالموجود، والكسر بالنظر إلى الحالة الراهنة، ومرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعارض وعدمه(٢).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أن الأجود في حركة همزة الوصل في الفعل (اُغْزِي) هو الضم؛ مراعاة للضمة المقدرة قبل الياء، والمُقَدّر كالموجود، ويجوز فيها الكسر؛ نظرًا إلى الاعتداد بالكسرة العارضة لمناسبة الياء.

(١) المنصف: ٥٥/١، وينظر: سر صناعة الإعراب: ١١٦/١، توضيح المقاصد: ١٥٥٦/٣.

(٢) التصريح: ٣٥٤/٥، ٣٥٥.

تصحيح الواو الثانية في (العواور):

من مواضع قلب الواو والياء همزة وجوبًا أن تقع إحداهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف "مفاعل"، سواء أكان اللِّينان ياءين، كـــ"نيائف" جمع "نيِّف"، وهو الزائد على العِقد، أم واوين، كـــ"أوائل" جمع "أوَّل"، والأصـــل: "أواول"، أم مختلفـــين، كـــ"سيائد" جمع "سيِّد"، أصله "سيود"(١).

فإذا وقعت الواو في صيغة "مفاعيل"، نحو: "طواويس" جمع "طاووس" امتنع القلب؛ لبعد حرف العلة عن الطرف، حتى وإن جاء الجمع على مـــا ظـــاهره وزن مفاعل فإنه يعتبر فيه الأصل، ويمتنع القلب كما في: (العواور) جمع "عُوَّار"، وهو الرمد الشديد؛ إذ أصله: "العواوير" حذفت منه الياء؛ للتخفيف وهي مرادة، والمـــراد في حكم الثابت، وفي ذلك يقول الفارسي:

"ومثل هذا ممَّا هو في حكم الثبات في اللفظ وإن كان محذوفًا منه، قوله:

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاورِ(٢).

فلولا أن الحرف في حكم الثبات لهَمزْتَ كما هَمَزْتَ "أوائل" ونحوه"(٣).

ذكر الفارسي في النص السابق أن الواو الثانية صَحَّت في (العواور)، ولـــم تعل بقلبها همزة؛ لأن الياء المحذوفة تخفيفًا مرادة، والمراد في حكم المنطوق بـــه، فلولا أن الياء باعتبار الأصل في حكم الموجود للزم قلبها همزة، كما قالوا في جمع "أوّل": "أوائل"، والأصل "أواول".

---

(١) ينظر: توضح المقاصد: ١٥٧١/٣، التصريح: ٣٧٣/٥، شذا العرف فـــي فـــن الصـــرف: ص(٢٠٤).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الحجة للقراء السبعة: ٣٣٨/٤، ٣٣٩، وينظـــر: المحتســـب: ٢٩٠/١، شـــرح التصـــريف للثمانيني: ص(٤٩٥)، الإنصاف: ص(٦٢٨، ٦٢٩)، شرح الشافية للرضي: ٤٨٠/٤، الكناش في فني النحو والصرف: ٢٨١/٢، التصريح: ٣٧٤/٥، شرح الأشموني: ٤٨٥/٤.

وعلة تصحيح الواو الثانية فيها هي بُعدها بالياء المُقَدّرة عن الطرف؛ الـذي هو محل التغيير(١).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: أن الياء المحذوفة في (العواور) في حكم الثابت، والأصل فيه (العواوير)، ويدلُّ على ذلك صحة الواو، فلم تعلّ بقلبها همزة كما أعِلّت الواو الثانية في "أوائل".

ثانياً: أن الواو قد قَوِيت ببُعدها بالياء المقدرة عن الطرف الذي هو محَلُّ التغيير والاعتلال فلم تقلب همزة.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦٨/٥، الممتع في التصريف: ص(٢٢٥).

إسناد الفعل الناقص إلى المثنى المؤنث:

"تاء التأنيث الساكنة حرف يلحق الأفعال الماضية خاصة؛ للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث، نحو: "قامتْ هند" ... وهذه التاء التي تلحق الأفعال لا تكون إلا ساكنة وصلًا ووقفًا إلا إذا لقيها ساكن فإنها تُحرَّك؛ لالتقاء الساكنين، فهي ساكنة بالذات، ومتحركة بالعَرَض"(١).

ومن مواضع ذلك إذا أسند الفعل المعتل المؤنث بتاء التأنيث إلى ألف التثنية، كما في مثل: (الهندان رَمَتَا، وغَزَتَا)، فإن التاء تتحرك؛ لالتقاء الساكنين، والأصل فيهما (رميتا، وغزوتا)، قلبت الياء والواو ألفًا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فصارتا (رماتا، وغزاتا)، ثم حذفت الألف؛ لسكونها وسكون التاء بعدها في الأصل؛ تنزيلاً للساكن منزلة الموجود لأصالته، والمتحرك منزلة المعدوم لعروضه؛ ولذلك لم تُرَد الألف المنقلبة عن اللام.

وعقد سيبويه بابًا في ذلك، فقال: "هذا باب ما لا يُرَدُّ من هذه الأحرف الثلاثة لتحرك ما بعدها، وسأخبرك لِمَ ذلك إن شاء الله؟ وهو قولك: "لم يخفِ الرجل"، و"لم يبعِ الرجل"، و"لم يقلِ القوم"، ورَمَت المرأة، ورَمَتَا؛ لأنهم إنما حرّكُوا هذا الساكن لساكنٍ وقع بعده، وليست بحركة تلزم"(٢).

وذكر ديكنقوز أن سكون تاء التأنيث في "رَمَتَا"، و"غَزَتَا" في حكم الموجود لأصالته؛ ولذلك لم تُرَدّ الألف المنقلبة عن اللام فيهما، وفي ذلك يقول: "لأن التاء فيه في حكم الساكن؛ لأن حركته في حكم السكون؛ لأنها كانت ساكنة فحُرِّكت لألف التثنية، فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم، فتكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور، ومن ثمة، أي: ومن أجل أن حركة التاء في (ضَرَبتَا) في حكم السكون

(١) الكناش في فني النحو والصرف: ١٢٣/٢.

(٢) الكتاب: ١٥٨/٤.

تسقط الألف في كل اللغات في مثل (رمَتَا)، أصله (رميتا) قلبت الياء ألفًا ثم حُذِفت؛ لسكونها وسكون التاء؛ لكون الحركة فيه عارضة بسبب ألف التثنية"[١].

ومن العرب من قال: "رَمَاتا" فرَدَّ الألف الساقطة لتحرُّك التاء، وأجرى الحركة العارضة مُجْرَى اللازمة، وذلك لغة رديئة لا تجيء إلَّا في ضرورة الشعر، ومنه قول الشاعر:

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَاكُمَا ... أكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ[٢].

أراد: خَظَتَا".

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبين ما يأتي:

أولاً: حركة التاء في (رمَتَا) غير لازمة لعروضها، والعارض في حكم المعدوم، ولو كانت معتبرة لرجعت الألف الساقطة.

ثانياً: أن الساكن المعدوم قد تنزل منزلة الموجود لأصالته، وأن الساكنين في (رمَتَا) وإن لم يجتمعا حقيقة فقد اجتمعا تقديرًا؛ تنزيلاً للمعدوم منزلة الموجود.

ثالثاً: أن الحركة العارضة في (رمَتَا) قد تنزلت منزلة الموجود من حيث إنه لا يجوز حذف أحد الساكنين؛ أما التاء فلأنها علامة التأنيث، وأما الألف فلأنها علامة التثنية، فاعتبر صورة الحركة ضرورة[٣].

---

(١) شرحان على مراح الأرواح: ص(٢٩).

(٢) البيت من: المتقارب، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص(١٦٤)، شرح الكتاب للسيرافي: ٢٨/٥، سر صناعة الإعراب: ٤٨٤/٢، وبلا نسبة في البديع في علم العربية: ٨٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١٥١/٥، الممتع الكبير: ص(٣٣٧)، شرح التسهيل لابن مالك: ٦٢/١.

(٣) ينظر: شرحان على مراح الأرواح: ص(٢٩).

إعلال الفعل (استعان):

الإعلال بالنقل: هو نقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته إن جانس الحركة، كـــ(يقُول، ويَبِيع)، أو ينقلب حرفًا آخر، كـــ(استعان)، وهذا النوع من الإعلال خاص بالواو والياء دون الألف؛ لأنهما يتحركان وهي لا تتحرك مطلقًا(١).

وقد اشتُرِط للإعلال في الفعل غير الثلاثي أن يكون قد أُعِلّ في فعله الثلاثي، وقد أُعِلّت بعض الأفعال الزائدة دون أن يُنْطَق بالثلاثي منها كما في "استعان"، فإنه وإن لم ينطق بثلاثيّه فإنه في حكم المنطوق به، وعليه جاء "أعان يُعِين"، كـــ"قام يقوم".

وفي ذلك يقول ابن جني: "فإن قلت: فما تقول في (استعان)، وقد أُعِلّ وليس تحته ثلاثيٌّ معتل؛ ألا تراك لا تقول: "عان يعون" كـــ"قام يقوم"؟، قيل: هو وإن لم يُنطق بثلاثيّه فإنه في حكم المنطوق به، وعليه جاء "أعان يُعين"، وقد شاع الإعلال في هذا الأصل، ألا تراهم قالوا: "المعونة" فأعلوها كـــ(المثوبة، والمعوضة، والإعانة، والاستعانة)، فأما المعاونة فكالمعاودة صَحَّت؛ لوقوع الألف قبلها، فلما اطّرد الإعلال في جميع ذلك دلّ أن ثلاثيّه وإن لم يكن مستعملًا فإنه في حكم ذلك"(٢).

أوضح ابن جني أن الفعل (استعان) قد أعلّ وإن لم يعل في فعله الثلاثي على تَوَهُّم وجود ثلاثيّه والنطق به، فصار وإن لم يكن مستعملاً في حكم ما نُطِق به واستُعمِل، ويدلُّ على ذلك اطّراد إعلاله في جميع تصاريفه.

والأصل في "استعان": "اسْتَعْوَنَ"، نُقلت حركة العين وهي الواو إلى الساكن قبلها، فسكنت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفًا(٣).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أن الفعل (استعان) قد أُعلّ بالنقل ثم بالقلب مع أنه لم يعل في فعله الثلاثي، وساغ ذلك على سبيل تَوَهُّم وجوده، كأنه في حكم المنطوق به؛ ولذلك أُعِلّ في جميع تصاريفه، فقيل: (أعان، يُعين)، و(الإعانة، والاستعانة).

---

(١) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ص(٢٢٠)، النحو الوافي: ٧٩٤/٤.

(٢) الخصائص: ١٢١/١، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٦٨/٢.

(٣) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ص(٤٥٩).

تصحيح الواو في (يُوعِد) ونحوها:

تحذف الواو من المضارع إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة؛ وذلك استثقالًا لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، نحو: "وَقَف يَقِف"، و"وَصَل يَصِل".

وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: "ياجَلُ"، و"يبجَلُ"، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يَفعِلُ، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرةٍ؛ إذ كرهوها مع ياء فحذفوها"(١).

فإذا لم تقع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة فلا تُحذَف، نحو: "يُوعِد" مضارع "أوعَدَ"؛ لأن الواو وقعت في الأصل بين همزة وكسرة؛ إذ أصلها "يُؤَوْعِدُ"، ثم حذفت الهمزة للتخفيف، وهي في حكم المنطوق بها؛ ولذلك لم تعل الواو بحذفها.

وفي ذلك يقول ابن يعيش: "فأما قولهم: "أورَدَ يُورِد"، و"أوعَدَ يُوعِد" فثبوت الواو فيهما مع وقوعها بين ياء وكسرة، إنما كان من أجل أنك إذا قلت في المضارع: "أُوعِد"، فأصله "أُؤَوعِد" بهمزتين، فحذفوا الهمزة الثانية؛ لاجتماع همزتين، وحملوا سائر الباب عليه، كما قلنا في "أُكرِم"، البابُ واحدٌ، فلم يجمعوا عليه حذف همزته، وحذف الواو التي هي فاء، فيتوالى عليه إعلالان وهو إجحاف، مع أن الهمزة في "أوعد" إنما حذفت للتخفيف؛ لاجتماع همزتين، وما حذف للتخفيف فهو في حكم المنطوق به، وإذا كانت الهمزة في حكم المنطوق به كانت فاصلة بين الياء والواو حكمًا؛ فلذلك لم تحذف"(٢).

ذكر ابن يعيش في النص السابق أن الواو لم تعل في (يوعد)؛ لأن الهمزة المحذوفة في الأصل حالت بين الواو والياء، فهي في حكم المنطوق بها، وأيضًا لو حُذِفت الواو لتوالى إعلالان، وفيه إجحاف بالكلمة.

---

(١) الكتاب: ٥٢/٤، ٥٣.

(٢) شرح الملوكي في التصريف: ص(٣٣٨)، وينظر: شرح التصريف للثمانيني: ص(٣٨٣)، الإنصاف: ص(٦٢٨)، الممتع في التصريف: ص(٢٨٠).

ويدلُّ على أن الهمزة في حكم المنطوق بها أنها قد تظهر، ومن ذلك قول الشاعر:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا(١).

حيث أخرج قوله: "يُؤَكْرَمَا" على الأصل للضرورة، والقياس فيه: "يُكْرَمَا" بحذف الهمزة للتخفيف.

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبيّن ما يأتي:

أن الهمزة المحذوفة في (يُوعِد) ونحوها قد حالت بين الواو والياء، فهي في حكم الثابتة؛ ولذلك لم تعل الواو بحذفها.

(١) البيت من: الرجز المشطور، نسب إلى أبي حيان الفقعسي في التصريح: ٤٦٥/٥، وبلا نسبة في الأصول في النحو: ١١٥/٣، علل النحو: ص(٥٥٩)، الخصائص: ١٤٤/١، شرح التصريف للثمانيني: ص(٣٨٢)، المرتجل: ص(١٢١)، شرح الكافية الشافية: ٢١٦٥/٤، المقاصد النحوية: ٢١٠٤/٤، المعجم المفصل في شواهد العربية: ٥٧/١٢.

المبحث الثاني: مواضع ما نُزِّلَ منزلة المعدوم

المطلب الأول: ما نُزِّلَ منزلة المعدوم (دراسة نحوية)

العطف بالرفع على محل اسم (إنَّ) المكسورة:

يجوز العطف على محل اسم (إنّ) باعتبار اللفظ على الإطلاق، سواء أجاء المعطوف بعد الخبر، نحو: (إنَّ زيدًا في الدار وعمرًا) أم قبله، نحو: (إنَّ زيدًا وعمرًا في الدار)، وأما العطف باعتبار الموضع فإنه يجوز بشرط وقوعه بعد استكمال الخبر، نحو: (إنّ زيدًا قائمٌ وعمرو)[١]، فإن عُطِف عليه قبل تمام الخبر لزم نصب المعطوف لا غير، فتقول: "إنّ زيدًا وعمرًا في الدار"، وعدّه سيبويه غلَطًا؛ حيث قال: "واعلم أن ناسًا من العرب يغلَطون، فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبوان"، و"إنّك وزيدٌ ذاهبان"[٢].

وعلة جواز العطف على محل اسم (إنّ) المكسورة أنها لا تُغَيّر معنى الجملة، ولا تخرجها عن كونها جملة؛ إذ فائدتها تأكيد الجملة فقط، فقولك: "إنَّ زيدًا قائمٌ" في معنى قولك: "زيدٌ قائمٌ" مع زيادة التأكيد[٣]؛ لذلك صحّ أن تقدر كالعَدَم؛ لأنَّ معنى الابتداء باقٍ في الاسم، وفي ذلك يقول الجامي: "لأجل أن (إنَّ) المكسورة لا تُغَيّر معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع؛ لأنها في حكم العَدَم؛ إذ فائدتها التأكيد فقط"[٤].

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٦٥/٢، ٣٦٦.

(٢) الكتاب: ١٥٥/٢.

(٣) ينظر: الفوائد الضيائية: ٣٨٣/٢، ٣٨٤.

(٤) الفوائد الضيائية: ٣٨٨/٢، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٥٠/٤، الكناش في فني النحو والصرف: ٩٤/٢.

وذلك بخلاف (أنَّ) المفتوحة فإنه لا يجوز العطف على محل اسمها بالرفع؛ لأنها لمَّا غيَّرت معنى الجملة، وجعلتها في تأويل المفرد، نحو: "أعجبني أنَّك قائمٌ"، أي: "قيامُك" لم يصح فرض عدمها(١).

والعطف بالرفع على محل اسم (إنَّ) المكسورة جائز، سواء أكانت مكسورة لفظًا، نحو: "إنَّ زيدًا منطلق وعمرو"، أم حكمًا؛ حيث تكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة، وهي "الداخلة على ما أصله المبتدأ والخبر، كالداخلة على مفعولي أفعال القلوب فهي مكسورة حكمًا(٢) وإن كانت مفتوحة لفظًا، نحو: "ظننت أنَّ زيدًا قائمٌ"، فيجوز العطف على موضع اسمها بالرفع، وإنما قلنا: (إنَّ) المفتوحة بعد أفعال القلوب في حكم المكسورة؛ لأنَّ هذه الأفعال إذا عُلِّقت رجع ما بعدها إلى أصله من المبتدأ والخبر، نحو: "علمت لزيدٌ قائمٌ""(٣).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

يجوز العطف بالرفع على محل اسم (إنَّ) المكسورة لفظًا أو حكمًا؛ لأنَّ معنى الابتداء باقٍ فيه، فهي في حكم العَدَم؛ إذ فائدتها التأكيد والمبالغة، فلم تُغَيِّر معنى الجملة، ولم تخرجها عن كونها جملة.

(١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٩١/٢، الفوائد الضيائية: ٣٨٩/٢.

(٢) لأنها تسد مسد مفعوليها؛ اللذين أصلهما المبتدأ والخبر. البرود الضافية: ص(١٧٥٦).

(٣) الكناش في فني النحو والصرف: ٩٤/٢، وينظر: البرود الضافية: ص(١٧٥٦).

تعدِّى أفعال القلوب ضمير الفاعل إلى ضمير المفعول الأول مع اتحادهما في الرُّتبة:

الغالب من الفاعِلِين إيقاع الفعل بغيرهم، فلا يجوز أن يتعدى الفعل ضمير الفاعل إلى ضمير المفعول، ويكون الضميران متحدين في الرُّتبة؛ بأن يكونا متصلين للمتكلم أو المخاطب؛ لأنه إذا اتّحد الضميران فقد اتّحد الفاعل والمفعول، فلا يقال: "ضربتُني"؛ لأنه لا بد من المغايرة، فيجوز: "ما ضَرَبَنِي إلا أنا"؛ لاختلاف الضميرين من جهة أن أحدهما متصلٌ، والآخر منفصلٌ(١).

وقد نصَّ سيبويه على ذلك بقوله: "ولا يجوز أن تقول: "ضربتُني"، و"لا ضربْتُ إيَّاي"، لا يجوز واحدٌ منهما؛ لأنهم قد استغنوا عن ذلك بـ"ضربْتُ نفسي"، و"إيَّاي ضربْتُ"(٢).

وأما أفعال القلوب التي هي "ظننت" وأخواتها فيجوز ذلك فيها، فيتعدى الفعل ضمير الفاعل إلى ضمير المفعول الأول دون الثاني؛ لأن الأول كالمعدوم، والتعدي في الحقيقة إنما هو إلى الثاني؛ لأن الشك وقع فيه، نحو: "ظننتُني عالمًا"، فتأثير هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني دون الأول، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "وأما أفعال القلب التي هي "ظننت" وأخواتها، فإنه يجوز ذلك فيها ويَحْسُن، فيتعدَّى ضمير الفاعل فيها إلى ضمير المفعول الأول دون الثاني، فتقول: "ظننتُني عالمًا"، و"حسبتَكَ غنيًّا"؛ وذلك لأن تأثير هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني، ألا ترى أن الظن والعلم إنما يتعلقان بالثاني؛ لأن الشك وقع فيه، والأول كان معروفًا عنده فصار ذكرُه كاللغو؟ فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الأول إلى الثاني؛ لأن الأول كالمعدوم، والتعدي في الحقيقة إلى الثاني"(٣).

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١٢١/٢، شرح الكتاب للسيرافي: ٤٢٣/١، ٤٢٤، شرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٣/٤، شرحان على مراح الأرواح: ص(٣٩).

(٢) الكتاب: ٣٦٦/٢.

(٣) شرح المفصل: ٣٣٣/٤.

وأوضح ديكنقوز المسوّغ لذلك التعدي بشيء من التفصيل، فقال: "المفعول الأول ليس بمفعول في الحقيقة؛ لأن المفعول الذي تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني، فذِكْر الأول إنما هو ليترتب الثاني عليه، فلم يؤد الجمع بينهما إلى مكروه؛ لأنهما ليسا في نفس الأمر فاعلًا ومفعولًا؛ ولهذا، أي: لأجل أن الأول ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره، أي: تقدير ما ذُكِرَ من "علِمتُك فاضلًا": "علِمتُ فضلَك"، ومن "علِمتُني فاضلًا": "علِمتُ فضلي"، فيظهر بهذا التقدير أن الأول ليس بمفعول حقيقة"(١).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: أنه إذا اتحدّ ضميرا الفاعل والمفعول في الأفعال المؤثرة لم يجز أن يتعدى الفعل إلى ضمير المفعول إلا أن يختلفا، نحو: "ما ضَرَبَنِي إلا أنا" فإنه يجوز، "وإنما حَسُن ذلك من قِبَلِ أن المضمر المنفصل يجري مجرى الأجنبي"(٢).

الثاني: أن أفعال القلوب يجوز فيها أن يتعدى ضمير الفاعل إلى ضميره الذي هو المفعول الأول؛ لأنه كالمعدوم، فيصير كاللغو، وإنما التعدي في الحقيقة إلى الثاني؛ لوقوع الشك فيه.

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ص(٣٩، ٤٠).

(٢) شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٦/٢.

توكيد ثاني العاملين في باب التنازع:

التنازع هو: "أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يُشْبهانهما، أو فعل متصرف واسم يُشْبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى"(١)، نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾(٢)، فالعاملان: (آتوني، وأفرغ) تأخر عنهما المعمول، وكلاهما يطلبه مفعولًا به، "فآتوني يطلب "قِطرًا" على أنه مفعول ثانٍ له، و"أفرغ" يطلبه على أنه مفعوله، وعمل الثاني؛ وهو "أفرغ" في "قطرًا"، وأعمل "آتوني" في ضميره، وحذفه؛ لأنه فضلة، والأصل: "آتونيه"، ولو أعمل الأول لقيل: "أفرغه"(٣).

فإذا وقع التنازع بين فعلين أُكِّد أولهما بالثاني أُعْمِل الأول ولم يُعمَل الثاني؛ لأنه لم يُؤتَ به للإسناد إليه، بل لتوكيد الفعل وتقويته فلا عمل له، فيتنزل منزلة الساقط، وفي ذلك يقول ابن مالك: "فلو كان ثاني العاملين مُؤَكِّدًا لكان في حكم الساقط، كقول الشاعر:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ(٤).

فأتاكِ الثاني توكيد للأول؛ فلذلك لك أن تنسب العمل إليهما؛ لكونهما شيئًا واحدًا في اللفظ والمعنى، ولك أن تنسبه للأول وتُلغي الثاني لفظًا ومعنى؛ لتنزُّله منزلة حرف زيد للتوكيد، فلا اعتداد به على التقديرين، ولولا عدم الاعتداد به لقيل: "أتاك أتوك اللاحقون"، أو "أتوك أتاك اللاحقون"، وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي: "متفقان لغير توكيد"(٥).

---

(١) أوضح المسالك: ١٨٦/٢.

(٢) سورة الكهف: من الآية (٩٦).

(٣) التصريح: ٤٢٠/٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) شرح التسهيل: ١٦٥/٢، وينظر: المساعد: ٤٤٩/١.

ذكر ابن مالك في النص السابق أن الفعل الطالب للمعمول إنما هو الأول، وأن "أتاكِ" الثاني ملغى في اللفظ والمعنى؛ لأنه جاء لمجرد توكيد الفعل الأول وتقويته، فتنزّل لذلك منزلة الساقط، ولو كان من التنازع لأعمل أحدهما فيه والآخر في ضميره، وأجاز أيضًا أن يُنْسَبَ العمل في الفاعل إلى الفعلين معًا؛ لاتحادهما لفظًا ومعنًى كأنهما عامل واحد، وعلى كِلَا التقديرين لا اعتداد به.

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبيّن ما يأتي:

أولاً: أن الفعل الثاني في (أَتَاكِ أَتَاكِ اللّاحِقُونَ) ليس من باب التنازع؛ لأنه لم يُؤتَ به للإسناد، بل جيء به لمجرد تقوية الفعل الأول وتأكيده، فهو في حكم الساقط، والعمل في المعمول إنما هو للفعل الأول.

ثانياً: أن قول ابن مالك بجواز نسبة العمل إليهما؛ لكونهما شيئًا واحدًا مردود بـ "أنّ الحكم الثابت للأول باستقلاله، فكيف يجعل جزء عامل بعد ما استقرّ له أنّه عاملٌ تامٌّ؟"[1].

(١) تخليص الشواهد: ص(٥١٤).

تقديم معمول اسم الفاعل عليه:

يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه، نحو: "هذا زيدًا ضاربٌ"، أي: "ضاربٌ زيدًا"، إلا أن يكون مقترنًا بـــ(أل)، نحو: "هذا الضـــاربُ زيـــدًا"، أو مجـــرورًا بالإضافة، نحو: "جاءني غلامُ ملازمٍ بابَك"، أو بحرف جرٍّ غير زائد، نحو: "مررتُ بضاربٍ زيدًا"، فلا يجوز تقديم معموله عليه في هذه الصور.

فإن جُرَّ بحرف جر زائد، نحو: "ليس زيـــدٌ بضـــاربٍ عمـــرًا"، فالمشـــهور والصحيح جواز تقديمه، فتقول: "ليس زيدٌ عمرًا بضاربٍ"، وحُكِي عن المبرد منعه، جعل الزائد في ذلك كغير الزائد(١).

وإنما جاز تقديم معمول اسم الفاعل عليه إن جُرَّ بحرف جر زائد، نحو: "ليس زيدٌ عمرًا بضاربٍ"؛ لأنَّ حرف الجرِّ الزائد في حكم الساقط، فكأنه غير موجـــود، وفي ذلك يقول ناظر الجيش: "وعُلِم من تقييد الخافض بكونه غير زائد أن التقـــديم على الحرف الزائد لا يُمتَنع، فيقال: "ليس زيدٌ عمرًا بضاربٍ"؛ لأن الزائد في حكم الساقط، فيحكم للعامل المصاحب له بما يستحقه في ذاته"(٢).

فالحرف الزائد كما قال ناظر الجيش في حكم الساقط؛ لذلك لا حكم لـــه ولا تأثير، ويدلُّ على ذلك أنه يدخل على المبتدأ فلا يُغَيِّر حكمه، وذلك نحـــو قـــولهم: "بحَسْبِكَ زيدٌ"، والمراد: "حسبُك زيدٌ"، وفي ذلك يقول الشاطبي: "فقد يدخل الحـــرف الزائد على المبتدأ، كقول الله سبحانه: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾(٣)، فـــ"خالق" مبتدأ وإن دخلت عليه "مِنْ"؛ لأنها زائدة، والزائد لا حكم له، وقالوا: "بحسبك زيدٌ"، فالباء زائدة أيضًا، و"حسْبُك" مبتدأ خبره "زيدٌ"(٤).

تعقيـــب:

مما سبق عرضه يتبيّن ما يأتي:

أن اسم الفاعل يجوز تقديم معموله عليه إن جُرَّ بحرف جر زائد، نحو: "ليس زيدٌ عمرًا بضاربٍ"؛ وسوّغ ذلك أن الحرف الزائد في حكم الساقط.

---

(١) ينظر: التذييل: ٣٥٥/١٠، ارتشاف الضرب: ٢٢٧٨/٥، ٢٢٧٩.

(٢) تمهيد القواعد: ١٧٤٩/٤.

(٣) سورة فاطر: من الآية (٣).

(٤) المقاصد الشافية: ٥٩١/١.

الاستغناء بجمع الكثرة عن القلة في مميز الثلاثة إلى العشرة:

حق مميز الثلاثة إلى العشرة أن يكون جمع قِلّة؛ ليطابق عدد القلة، وذلك نحو: "ثلاثة أفلُسٍ"، و"عشرة غِلْمةٍ"، إلا إذا كان جمع القلة قليلاً في الاستعمال، أو خارجًا عن القياس، فإنه يُنَزَّل لذلك منزلة المعدوم، ويعدل عنه إلى جمع الكثرة، فالأول "نحو: "شُسُوعٍ" أوثر على "أشْسَاع"؛ لقلة استعمال "أشْسَاع" وإن لم يكن شاذًا؛ لأن "شَسْعًا" ينقاس فيه أفْعَال"(١).

والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾(٢)، فأضاف "ثلاثة" إلى جمع الكثرة "قروء" مع وجود جمع القلة وهو "أقراء"؛ لأن واحده "قَرْء" بالفتح، وجمع "فَعْل" صحيح العين على "أفْعَال" شاذ(٣).

وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "فأما "القِرَدَة" فاستُغنى بها عن "أقْرَاد" كما قالوا: "ثلاثة شُسُوع"، فاستغنوا بها عن "أشْسَاع"، وقالوا: "ثلاثة قُرُوء"، فاستغنوا بها عن "ثلاثة أقرُؤٍ"(٤).

ونصّ ابن هشام على أن هذين الجمعين قد تَنزّلا منزلة المعدوم، فقال: "ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين؛ إحداهما: أن يهمل بناء القلة، نحو: "ثلاثُ جوارٍ"، و"أربعةُ رجالٍ"، و"خمسةُ دراهمَ"، والثانية: أن يكون له بناء قِلّة، ولكنه شاذ قياسًا أو سماعًا، فيُنَزّلُ لذلك منزلة المعدوم، فالأول نحو: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾، فإن جَمْع "قَرْء" –بالفتح– على "أقراء" شاذ، والثاني نحو: "ثلاثة شُسُوع"، فإن "أشْسَاعًا" قليل الاستعمال"(٥).

---

(١) البحر المحيط: ١٩٨/٢، وينظر: علل النحو: ص(٤٩٠).

(٢) سورة البقرة: من الآية (٢٢٨).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٦/٢، توضيح المقاصد: ١٣٢٢/٣، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٨٣٣/٢، شرح الألفية لابن عقيل: ٦٨/٤.

(٤) الكتاب: ٥٧٥/٣.

(٥) أوضح المسالك: ٢٥٤/٤.

ذكر ابن هشام في النص السابق أن العدد من الثلاثة إلى العشرة لا يضاف إلى بناء الكثرة إلا في مسألتين؛ إحداهما: إذا أُهمِل جمع القلة، نحو: "ثلاث جوار"، فلم يستعمل لجارية جمع قِلّة؛ ولذلك عدل إلى استعمال جمع الكثرة، والثانية: أن يكون له بناء قِلّة، ولكنه تَنزّل منزلة المعدوم؛ لقلة استعماله، كجمع "شِسْع" على "أشْسَاع"، أو لشذوذه، كجمع "قَرْء" على "أقْرَاء"، وقيل: إن (قُرُوء) في الآية جمع "قُرْء" بضم القاف فلا شذوذ فيه(١).

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبيّن ما يأتي:

أن جمعي القلة في نحو: (أشْسَاع)، و(أقْرَاء) قد تنزّلا منزلة المعدوم، فاستغني عنهما بجمعي الكثرة "شُسُوع"، و"قُرُوء"؛ وذلك لقلة استعمال "أشْسَاع" مع أن جَمْعَ مثلِهِ على "أفعال" مُطّرد، لكن أكثر العرب يستغنون بـ(شُسُوع) عنه؛ ولخروج "أقْرَاء" عن القياس؛ لأن واحده "قَرْء" بالفتح، وجَمْعُه على "أفْعَال" شاذ، فتُرِك لمخالفته القياس.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٤٩/٢، توضيح المقاصد: ١٣٢٢/٣.

المطلب الثاني: ما نُزِّلَ منزلة المعدوم (دراسة تصريفية)

إبدال الهاء من الياء في (هُنَيْهَة):

"الهَنُ خفيف النون: كناية عن كل اسم جنس ... ومنه يقال: "مَكَثَ هُنَيْهَةً"، أي: ساعة لطيفة"(١).

"وتقول للمرأة: "هَنَةٌ"، و"هَنْتٌ" أيضًا بالتاء ساكنة النون، كما قالوا: "بنتٌ"، و"أختٌ"، وتصغيرها "هُنَيَّة" تردها إلى الأصل وتأتى بالهاء، كما تقول: "أُخَيَّة"، و"بُنَيَّة"(٢).

وحُكِيَ عن العرب إبدال الهاء من الياء في تصغير "هَنَة"، فقالوا: "هُنَيْهَة" بإبدال الهاء من الياء، والأصل "هُنَيْوةٌ"؛ لقولهم في الجمع: "هَنَواتٌ" اجتمَعَت الياء والواو، وسبق الأوَّل منهما بالسكون، فقُلبَت الواو ياءً، وأُدْغِمَت الياء في الياء فصارت "هُنَيَّة"، ثم استثقلوا التّضعيف فأبدلوا من الياء الثانية هاء، فقالوا: "هُنَيهةٌ"، فهذه هاءٌ أبدلت من ياء أبدلت عن واو(٣).

وحكى ذلك سيبويه، فقال: "ومن العرب من يقول في "هَنْتٍ": "هُنَيهَةٌ"، وفي "هَنٍ": "هُنَيَّةٌ"، يجعلها بدلاً من الياء كما جعلوا الهاء بدلاً من الياء في ذه"(٤).

ويرى ابن جني أن الهاء في "هُنَيهَة" بدل من الياء لا من الواو الأصلية في "هُنَيْوةٌ"؛ لأنها صارت كالمعدوم، وصارت الياء المبدلة منها كأنها أصل؛ لأنه الدائر المستعمل في كلامهم، وفي ذلك يقول: "فلما اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأول منهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء على حدِّ "سيِّد"، و "ميِّت"، ثم أبدلوا الهاء من الياء الثانية فصارت: "هُنَيهَة".

---

(١) المصباح المنير: ص(٢٤٥).

(٢) الصحاح: (ه ن و) ٢٥٣٦/٦.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٥٩/٢، ٥٦٠، شرح التصريف للثمانيني: ص(٣٥٧)، الممتع في التصريف: ص(٢٦٦)، المساعد: ٢٣٧/٤، تمهيد القواعد: ٥٢٥٨/١٠.

(٤) الكتاب: ٤٥٥/٣.

فإن قيل: فهلَّا قلتم إن الهاء مبدلة من الواو الأصلية المبدلة منها الياء! قيل: لمَّا كان الإبدال في الواو إذا اجتمعت معها الياء، وقد سبق الأوَّل منهما بالسكون لازمًا، والأصل يُقدَّر تقديرًا من غير أن يستعمل صار كالمعدوم، وصارت الياء كأنها أصل؛ ألا ترى أن "دَوْلَجًا"(١) أُوقِعَ في جميع مَواقِع "تَوْلَجٍ" وإن كان بدلاً من بدل؛ لأجل أن الأصل الذي هو "وَوْلَجٌ" غير مستعمل، وإنما هو شيء يقدَّر بمقتضى الاشتقاق"(٢).

وأجاز ابن عقيل أن تكون الهاء مبدلة من الواو باعتبار الأصل، ومن الياء باعتبار ما آلت إليه الواو، "وعلى هذا جرى ابن جني، وتبعه المصنف"(٣).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أن الهاء في "هُنَيْهَة" بدل من الياء لا من الواو الأصلية؛ لأن الواو باعتبار ما آلت إليه؛ وهو إبدال الياء منها صارت كالمعدوم، والطارئ يزيل الثابت.

---

(١) الدَّوْلَجُ: السَّرَبُ تحت الأرض، والدولج: كِناسُ الوَحْشِ. شمس العلوم: ٤/٢١٤٠.

(٢) شرح الملوكي في التصريف: ص(٣١٣، ٣١٤)، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/٥٥٩، ٥٦٠.

(٣) المساعد: ٤/٢٣٧، ٢٣٨.

النسب إلى الاسم الرباعي المكسور العين وثانيه ساكن:

إذا نُسِبَ إلى اسم ثلاثي على وزن (فَعِلٍ) مكسور العين، نحو: "نَمِر" فإن العين تفتح تخفيفًا؛ لثقل اجتماع الكسرتين مع ياء النسب المشددة، فيقال في النسب إليه: "نَمَريٌّ" بفتح العين، وفي "سَلِمة": "سَلَميٌّ"(١).

فإن كان الاسم رباعيًّا وما قبل آخره مكسور وثانيه ساكن، نحو: "تَغْلِب" فإنه ينسب إليه على لفظه دون تغيير، فتقولُ: "تَغْلِبِيٌّ"؛ لأنَّ فيه حرفين غير مكسورين؛ وهما التاء المفتوحة والعين الساكنة، وأجاز المبرد(٢) النسب إليه بفتح العين، فقال: "تَغْلَبَيٌّ" قياسًا على فتحها في الثلاثي المكسور العين، كـ"إبِل"، و"نَمِر"؛ تنزيلاً للثاني الساكن منزلة المعدوم، "وأما ما لم يسكن ثانية، نحو: "عُلَبِط" فلا بد من كسر ثالثه في النسب، فيقال: "عُلَبِطِيّ" لا غير"(٣).

وفتح اللام في النسب إلى "تَغْلِب" ليس بقياس عند الخليل وسيبويه، وإنما هو مقصور على السماع، يقول سيبويه: "وكأنَّ الذين قالوا: "تغلَبِيٌّ" أرادوا أن يجعلوه بمنزلة "تَفْعَل"، كما جعلوا "فَعِل" كفَعَلٍ للكسرتين مع الياءين، إلا أنَّ ذا ليس بالقياس اللازم"(٤).

وعلّل الرضي مذهب المبرد في فتح اللام في النسب إلى "تَغْلِب" بأن الثاني الساكن كالمعدوم؛ لذا عومل معاملة الثلاثي؛ حيث قال: "واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثاني، نحو: "تغْلِبيّ"، و"يثْربِيّ"، فأجاز

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٦٤/٣، شرح الألفية لابن الناظم: ص(٥٦٦).

(٢) ونُسِب أيضًا إلى ابن السراج، والفارسي، والرماني. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٠١/٤، شرح المفصل لابن يعيش: ٤٤٤/٣، شرح الكافية الشافية: ١٩٤٧/٤، شرح الشافية للرضي: ١٩/٢، ارتشاف الضرب: ٦١٧/٢، ٦١٨، توضيح المقاصد: ١٤٥٠/٣، المساعد: ٣٦٩/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٩٤٨/٤.

(٤) الكتاب: ٣٤٣/٣. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٤٤/٣، ارتشاف الضرب: ٦١٧/٢، المساعد: ٣٦٩/٣.

الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر قياسًا مطردًا؛ وذلك لأن الثاني ساكن، والساكن كالميت المعدوم فلحق بالثلاثي، والقول ما قاله الخليل(١)؛ إذ لم يُسْمَع الفتح إلا في "تغلِبِيّ"(٢).

والفتح عند المبرد: قياس مطرد، وقد سُمِع أيضًا في: "يَثْرَبِيّ"، و"مَشْرَقِيّ"، و"مَغْرَبِيّ"، و"يَحْصَبِيّ".

والشائع في النسب إلى "تغلِب" كسر العين؛ لأن أول الكلمة حرفان غير مكسورين فقَوِيَ صدر الكلمة؛ ولانجبار ثقل الكسرتين بخفة سكون ما قبلهما(٣).

وعلّل الرضي بقاء الكسر في النسب إلى (تَغْلِب) بأنها: "زائدة على الثلاثة فلا يُسْتَنكر تتالي الثقلاء الأمثال فيها؛ إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة"(٤).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: أن الحرف الساكن في (تَغْلَبِيّ) قد تنزل منزلة المعدوم لضعفه؛ ولذلك جاز قلب الكسرة فتحة؛ كراهة اجتماع الكسرتَيْن والياءين.

ثانيًا: أرى صحة ما ذهب إليه المبرد؛ لورود السماع به، فقد سُمِع في أكثر من كلمة، كـ"يَثْرَبِيّ"، و"مَشْرَقِيّ"، و"مَغْرَبِيّ"، و"يَحْصَبِيّ".

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٣٤١، ٣٤٢.

(٢) شرح الشافية: ٢/١٩، وينظر: المقاصد الشافية: ٧/٤٧٢.

(٣) ينظر: علل النحو: ص(٥٢٩)، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٤٤٤، الكناش في فني النحو والصرف: ١/٣٦٦.

(٤) شرح الشافية: ٢/١٨.

إمالة الألف مع وجود الفاصل بينها وبين الكسرة قبلها:

الإمالة هي: "أن يُنْحَى جوازًا في فعل، أو اسم متمكن بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء"(١).

ومن أسباب إمالة الألف: تقدمها على كسرة تليها، نحو: "عالِم"، أو تأخرها عنها بحرف نحو: "كِتاب"، أو بحرفين أولهما ساكن، نحو: (شِمْلاَل، ومِصْباح، ومِقْلاع)، أو كلاهما متحرك وأحدهما هاء، نحو: "بينَهَا"، و"عندَهَا"، و"لن يضربِهَا"، فتجوز إمالة الألف فيهما؛ أما نحو: (بينها)؛ فلأن الهاء لخفائها كأنها مفقودة، وأما نحو: (شِمْلاَل، ومِصْباح)؛ فلكونهما بالسكون كالميت المعدوم، فلو فَصَلَ غير ذلك لم تجز الإمالة(٢).

وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان، الأول ساكنٌ؛ لأن الساكن ليس بحاجز قويٍّ، ... وذلك قولهم: سِربالٌ، وشِملالٌ، وعِمادٌ، وكِلابٌ"(٣).

وقال في موضع آخر: "هذا باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير؛ وذلك قولك: "يريد أن يضربِهَا"، و"يريد أن ينزِعَهَا"؛ لأن الهاء خفية، والحرف الذي قبل الحرف الذي يليه مكسور، فكأنه قال: "يريد أن يضربِبَا"(٤).

وعلّل الرضي إمالة الألف في نحو: "مِصْباح" بأن الثاني الساكن كالمعدوم؛ حيث قال: "وأما إن كانت حروف الاستعلاء ساكنة قبل حرف الألف بعد الكسرة،

---

(١) التسهيل: ص(٨٥).

(٢) ينظر: الكتاب: ١١٧/٤، ١٢٣، شرح المفصل لابن يعيش: ١٩٠/٥، شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٧٢، ١٩٧٣، توضيح المقاصد: ١٤٩٥/٣، ١٤٩٦، تمهيد القواعد: ٥٢٨٦/١٠، ٥٢٨٧.

(٣) الكتاب: ١١٧/٤.

(٤) الكتاب: ١٢٣/٤.

نحو: (مِصْباح، ومِقْلاع، ومِخْدام، ومِطْعان)، فبعض العرب لا يعتد بحرف الاستعلاء؛ لكونه بالسكون كالميت المعدوم فيُمِيل"[١].

وعلّل ابن عقيل إمالة الألف في نحو: "لن يضربِهَا" بأن الهاء لخفائها كالعدم؛ حيث قال: "إنما أثّرت الكسرة وإن زاد تباعدها عن الألف بالهاء؛ لأن الهاء لخفائها كأنها مفقودة، فصارت صورة التباعد بحرفين متحركين، أحدهما الهاء مع الساكن، نحو: (عندها)، كصورة التباعد بحرفين أحدهما ساكن، نحو: "شِمْلال"؛ ولهذا جازت إمالة: "لن يضربِهَا"؛ لأن الهاء لخفائها كالعَدَم، فأشبه الفصل بحرف واحد متحرك كـ"عِمَاد"[٢].

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبيّن ما يأتي:

أن الألف تجوز إمالتها مع وجود حاجز بينها وبين الكسرة قبلها إذا كان الفاصل هاءً؛ لأن الهاء لخفائها كالعَدَم، أو كان الفاصل ساكنًا؛ لأنه في حكم المعدوم لضعفه.

---

(١) شرح الشافية: ١٧/٣، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٩٠/٥، تمهيد القواعد: ٥٢٨٧/١٠.

(٢) المساعد: ٢٩٢/٤، ٢٩٣، وينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١٥٢/٢، تمهيد القواعد: ٥٢٨٧/١٠.

قلب الياء همزة في (عيائيل):

إذا وقعت الواو والياء ثاني حرفين لينين بينهما ألف "مفاعل"، فإنهما تقلبان همزة، وذلك نحو: "نيائف"، و"سيائد"، وأصلهما "نيايف"، و"سياود".

فإذا وقعت الواو في صيغة "مفاعيل"، نحو: "طواويس" جمع "طاووس" امتُنِع القلب؛ لبُعْد حرف العلة عن الطَرَف، إلا إذا جاء الجمع على صيغة مفاعيل بإشباع الكسرة في وزن مفاعل، فحينئذ لا يعتد بالياء التي نشأت عن إشباع الكسرة؛ لأنها في منزلة المعدوم، ويجب قلب الياء بعد ألف مفاعل همزة، وذلك نحو: (عيائيل) جمع "عَيِّل"، فإن ظاهر الجمع أنه على صيغة مفاعيل، ولكنه في الأصل على صيغة مفاعل، والياء مزيدة للإشباع كما زيدت في "الصياريف"؛ ولذلك أُعِلّت الياء بقلبها همزة؛ لأن الياء في النية تلي الطَرَف.

وفي ذلك يقول أبو الفداء: "وعيائيل جمع "عيّل" وهو أحد العِيَال، يقال: "عنده عشرون عيِّلًا"، فالياء الأخيرة في "عيائيل" مُقدَّر عدمُها من حيث كانت زائدة للإشباع، وهو عكس "عواور"؛ لأن ياءها المحذوفة قُدِّرت موجودة وهي معدومة، وهذه قدِّرت معدومة وهي موجودة؛ ولذلك لم يعتد بحذف ياء "عواور"، ولا بإثبات ياء عيائيل"[(١)].

وعلة قلب الياء الثانية همزة في (عيائيل) أنه لم يعتد بياء الإشباع، فصارت الياء كأنها قد وَلِيت الطرف، فأعِلّت لذلك[(٢)].

وقد زيدت الياء في (عيائيل) للضرورة في قول الشاعر:

فِيْهَا عَيَائِيْلُ أُسُوْدٍ وَنُمُرْ[(٣)].

---

(١) الكناش في فني النحو والصرف: ٢٨٢/٢، وينظر: البديع في علم العربية: ٦٠٠/٢، الممتع في التصريف: ص(٢٢٧).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦٩/٥، سفر السعادة: ٣٩٠/١، الممتع في التصريف: ص(٢٢٧).

(٣) سبق تخريجه.

فالأصل (عيائل) لكنه أشبع الهمزة؛ اضطرارًا فنشأت الياء.

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبيّن ما يأتي:

أن الياء الثانية في (عيائيل) قد أُعِلّت بقلبها همزة؛ لأن أصلها "عيائل" جمع "عَيِّل"، والياء مزيدة فيها للإشباع كياء "الصَّياريف"، فرُوعِي فيه الأصل ولم يعتد بزيادتها؛ لأنها في حكم المعدوم، فصارت الياء بعد الألف كأنها قد وَلِيَت الطرف فهُمِزت لذلك.

قلب الواو ياء في نحو: (**قِنْيَة**):

تُعَلُّ الواو المكسور ما قبلها بقلبها ياء؛ لمناسبة الكسرة، نحو: "غازِية"، و"محنِية"، والأصل: "غازوة"، و"محنوة"؛ لأنه من (غزوتُ، وحنوتُ)(١).

وقد تُعَلُّ بقلبها ياء دون وقوعها إثر كسرة؛ لوجود حاجز ساكن بينها وبين الحرف المكسور، وذلك نحو: "قِنْيَة" من قَنَوْتُ، و"صِبْيَة" من صَبَوْتُ، و"عِلْيَة" من عَلَوْتُ؛ تنزيلاً للحرف الساكن منزلة المعدوم، فصارت الكسرة كأنها قد باشرت الواو، وفي ذلك يقول ديكنقوز: "ومن أجل أن الحرف الساكن لا يكون حاجزًا حصينًا يُجْعَل واو "قِنْوَة" ياء، ويقال: "قِنْيَة" مع أن ما قبلها ليس بمكسور، إلا أن النون لما كان ساكنًا جُعِل كأنه معدوم، وأن ما قبل الواو وهو القاف مكسور، فقلبت الواو ياء"(٢).

أوضح ديكنقوز أن الساكن الحاجز بين الواو في "قِنْوَة" وبين الحرف المكسور قبلها غير حصين؛ لضعفه، فهو في حكم المعدوم؛ ولذلك أُعِلّت الواو بقلبها ياء.

وأضاف الفارسي في سبب الإعلال في (قِنْيَة) –إلى جانب ضعف الساكن الحاجز– خفاء النون، فقد اجتمع إلى سكون الحاجز أنه خَفِيٌّ؛ ولذلك أُعِلّت(٣).

وذكرَ ابن جني أن القلب في هذه الأمثلة ليس بواجب، ولا قوة له في القياس؛ لأن الواو لم تلِ الكسرة إلا أنها أُعِلّت؛ لضَرْبٍ من الاستحسان وهو طلب الخفة، وسوّغ ذلك ضعف الحاجز الساكن بينهما(٤).

---

(١) ينظر: المفصل: ص(٤١٤)، الكناش في فني النحو والصرف: ٢٩٧/٢.

(٢) شرحان على مراح الأرواح: ص(٥٦)، وينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢١٠/١، سر صناعة الإعراب: ٧٣٦/٢، ٧٣٧، شرح الشافية للرضي: ١٦٧/٣، ١٦٨، المقاصد الشافية: ٤٧٣/٧.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢١٠/١، التعليقة على كتاب سيبويه: ٩٤/٥.

(٤) ينظر: الخصائص: ١٣٧/١، ١٦٢/٣.

وحَكَمَ ابن الحاجب بشذوذ إعلال الواو في هذه الأمثلة؛ لأنه اعتبر الحرف الساكن حاجزًا، والواو لم تباشر الكسرة[١].

ولا يُسَلّم بأنه شاذ؛ حيث حكاه سيبويه قائلًا: "وقالوا: (قِنْيَةٌ)؛ للكسرة وبينهما حرف، والأصل "قِنْوةٌ"[٢].

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: أن الحرف الساكن في (قِنْيَة) ونحوها قد نُزِّلَ منزلة المعدوم؛ لضعفه، ويدلُّ على ذلك أن الواو قد أُعِلّت بقلبها ياء، فصارت الكسرة كأنها قد باشرت الواو.

ثانياً: أن الإعلال في (قِنْيَة) ليس له قوة في القياس؛ لعدم استيفائها شرط الإعلال، وهو وقوعها حقيقة أو حكمًا إثر كسر، وإنما أُعِلّت من باب الاستحسان استخفافًا لا عن علة موجبة.

(١) ينظر: الشافية: ص(٩٢).

(٢) الكتاب: ٣٨٨/٤.

حكم إبدال الواو والياء ألفاً مع عروض حركتهما:

من شروط إبدال الواو والياء ألفًا: أن يتحركا؛ فلذلك صَحَّتَا في "القَوْل" و"البَيْع"؛ لسكونهما، وأن تكون حركتهما أصلية غير عارضة؛ ولذلك صَحَّتَا في (جَيَل، وتَوَم) مخففي "جَيْأَل"، و"تَوْأَم" وإن تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما؛ لأن حركتهما عارضة للتخفيف، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾(١)، فإن حركة الواو عارضة لالتقاء الساكنين، والعارض كالمعدوم؛ لذا لم يَجُز قلبها ألفًا(٢).

وفي ذلك يقول ابن يعيش: "واعلم أن هذا القلب والإعلال له قيود، منها: أن تكون حركة الواو والياء لازمة غير عارضة؛ لأن العارض كالمعدوم، ألا ترى أنه لم يَجُز القلب في مثل: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾، و﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾(٣)، ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ﴾(٤)؛ لكون الحركة عارضة لالتقاء الساكنين"(٥).

فالواو لم تعل بقلبها ألفًا في الشواهد السابق ذكرها؛ لأن حركتها عارضة والعارض كالمعدوم، فكأنه غير موجود.

وأوضح الثمانيني أن ضمة الواو في قوله تعالى: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ غير لازمة؛ لأنها لالتقاء الساكنين، "والتقاء الساكنين غير واجب، فإذا لم يجب التقاء الساكنين فالحركة التي تجيء عن التقائهما غير واجبة، ألا تراك تقول: "اشتَرَوْا ثَوبًا"، فيَسْلَمُ سكون الواو لمَّا لم يلقها ساكن بعدها"(٦).

تعقيب:

مما سبق عرضه يتبيَّن ما يأتي:

أن الواو والياء تُعَلان بالقلب ألفًا إذا تحركتا بحركة لازمة غير عارضة، فإذا كانت حركتهما عارضة صَحَّتَا، كما في (جَيَل، وتَوَم) مخففي "جَيْأل"، و"تَوْأم"؛ لأن العارض كالمعدوم لا اعتداد به.

---

(١) سورة البقرة: من الآية (١٦).

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٣٩٤/٤، التصريح: ٤٣١/٥.

(٣) سورة آل عمران: من الآية (١٨٦).

(٤) سورة البقرة: من الآية (٢٣٧).

(٥) شرح الملوكي في التصريف: ص(٢٢٠، ٢٢١)، وينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٢٢٦/٢.

(٦) شرح التصريف: ص(٣٢٧).

حذف الواو والياء في فعل الأمر المعتل العين:

تحذف الواو والياء في فعل الأمر المعتل العين؛ لالتقاء الساكنين، نحو: (قُلْ)، و(بِعْ)، فإذا تحرك ثاني الساكنين لعارض، نحو: (قُلِ الحَقَّ)، و(بِعِ الثوبَ) فإن العين المحذوفة لا تردّ، وفي ذلك يقول ديكنقوز: "ويحذف الواو في "قُلِ الحَقَّ" وإن لم يجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بأن تقول: "قُولِ الحَقَّ"؛ لأن الحركة فيه حصلت بالخارجي، وهو لام التعريف في "الحق"، فيكون حركة اللام في "قُلِ الحَقَّ" في حكم السكون؛ لأن العارض كالمعدوم، فيتحقق اجتماع الساكنين تقديرًا، فحذف الواو؛ لدفعه"(١).

ذكر ديكنقوز في النص السابق أن فعل الأمر المعتل العين في نحو: (قُلِ الحَقَّ) تحذف واوه وإن لم تجتمع ساكنة مع اللام في الظاهر، وتفسير ذلك أن سكون اللام في حكم الثابت؛ ولذلك لا يعتد بحركة اللام العارضة من أجل لام التعريف بعدها في كلمة (الحق)، والعارض كالمعدوم؛ لذا تحقق اجتماع الساكنين تقديرًا، فحُذِفَت الواو؛ لدفعه.

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أن سكون لام الأمر في نحو: (قُلِ الحَقَّ) في حكم الثابت، وأن حركتها عارضة؛ لالتقاء الساكنين، ويدلُّ على ذلك أن الواو المحذوفة لم تردّ.

---

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ص(١٣١)، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٦/٤، شرح التصريف للثمانيني: ص(٤٥٧)، توجيه اللمع: ص(٥٢٥)، المقاصد الشافية: ٥٦٠/٥.

حذف الواو في نحو: (**يَضَع، ويَدَع**):

تحذف الواو من مضارع كل فعل ثلاثي فاؤه واو، مفتوح العين في الماضي، مكسورها في المضارع؛ وذلك استثقالًا لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، وتجري باقي حروف المضارعة عليها وإن لم تقع الواو بين ياء وكسرة؛ ليأتي المضارع على وتيرة واحدة طردًا للباب، فتقول في المضارع من "وقَفَ": "يَقِف" بحذف الياء؛ لاستيفاء شروط حذفها(١).

فإذا جاءت عين المضارع مضمومة أو مفتوحة فإن الواو لا تُعَل بحذفها، إلا إذا كان الفتح لعارض فإنها تحذف، وفي ذلك يقول سيبويه: "وأما وطِئْتُ ووطِئ يطَأُ، ووسِع يسَعُ فمثل ورِمَ يَرِمُ، ووثِقَ يثِقُ، ولكنهم فتحوا يَفعَلُ وأصله الكسر، كما قالوا: قلَعَ يقلَعُ، وقرَأَ يقرَأ، فتحوا جميع الهمزة وعامّة بنات العين، ومثله وضَعَ يضَعُ"(٢).

وأشار ابن يعيش إلى عِلّة حذف الواو من "يَضَع"، و"يَدَع" بقوله: "فأما قولهم: "يَضَع"، و"يَدَع" فإنما حذفت الواو منهما؛ لأن الأصل: "يَوضِع"، و"يَودِع"؛ لِمَا ذكرناه من أن "فَعَلَ" من هذا إنما يأتي مضارعه على "يَفْعِل" بالكسر، وإنما فُتِح في "يَضَع"، و"يَدَع" لمكان حرف الحلق، فالفتحة إذًا عارضة، والعارض لا اعتداد به فهو كالمعدوم، فحُذِفَت الواو فيهما؛ لأن الكسرة في حكم المنطوق بها"(٣).

ذكر ابن يعيش في النص السابق أن الواو في نحو: (يَضَع، ويَدَع) تُعَل بحذفها لعروض الفتحة بعدها، ومعلوم أن شرط حذف الواو في المضارع من

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١٠٨/٣، شرح الكافية الشافية: ٢١٦٣/٤، الكناش في فني النحو والصرف: ٢٥٤/٢.

(٢) الكتاب: ٥٥/٤.

(٣) شرح الملوكي في التصريف: ص(٣٣٧)، وينظر: شرح التصريف للثمانيني: ص(٣٧٧)، اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٤/٢، الممتع في التصريف: ص(٢٨٥)، الكناش في فني النحو والصرف: ٢٥٤/٢.

الثلاثي المثال أن تقع بين ياء وكسرة؛ لعدم تجانسها معهما؛ ولذلك لا تُحْذَف في نحو: (يَوْضُؤُ)، و(يوْجَل)؛ لعدم وجود الكسرة بعدها، إلا أنه يُسْتَثنَى من ذلك فتح ما بعد الواو فتحًا عارضًا، نحو: (يَضَع، ويَدَع)، فإن العين فيهما مكسورة تقديرًا بحسب الأصل، ولكن فُتِحَت من أجل حرف الحلق فلم يعتد بها لعروضها، والعارض كالمعدوم؛ لذا كانت الكسرة في حكم المنطوق بها، وحُذِفَت الواو من أجل تقدير وجودها.

إذًا فحذف الواو يدلُّ على عروض الفتحة فيهما، وأنهما في الأصل (يَوضِع، ويَودِع) بكسر العين، وأنها فُتِحَت من أجل حرف الحلق، ولولا أصالة كسر العين لم تحذف الواو، كما لم تحذف في "يَوجَل" ونحوه(١).

تعقيب:

مما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: أن كسرة العين في (يَضَع، ويَدَع) ونحوهما أصلية، وهي تقديرًا في حكم المنطوق به؛ ولذلك حُذِفت الواو ولم يعتد بالفتح العارض بعدها.

ثانياً: أن سقوط الواو في (يَضَع، ويَدَع) يرشد إلى كونهما فرعًا عن الكسرة، ولو كانت الفتحة فيهما أصلية لصَحَّت الواو كما صَحَّت في (يَوْجَلُ)، فنقول: (يَوضَع، ويَودَع)(٢).

(١) ينظر: الممتع في التصريف: ص(٢٨٥)، شرح الكافية الشافية: ٢١٦٣/٤.

(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١٦٩/٤، الممتع في التصريف: ص(١٢١، ١٢٢)، شرح الشافية للرضي: ١٢١/١.

الخاتمة

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على صفوة خلقه الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد وفقني الله تعالى لإتمام هذا البحث، ولا يسعني في ختامه إلا أن أقدِّمَ خلاصة موجزة عن أهم النتائج التي خَلَصَ إليها البحث، ومنها ما يأتي:

١- ترتّبَ على ظاهرة ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم بناء كثير من الأحكام النحوية والصرفية، كالصرف، ومنعه، والتقديم والتأخير، والإعلال، والإبدال، والتخفيف، والحذف، وترك ما يخالف القياس والاستعمال، وغير ذلك من الأحكام التي توصلت إليها الدراسة.

٢- خلَصَ البحث إلى استنباط تعريف اصطلاحي لِمَا نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم من خلال ما تمت دراسته، وما عوّل عليه النحويون في بناء أحكامهم، وثبت من خلال ذلك أن ما نُزِّلَ منزلة الموجود هو: (ما ليس له صورة في اللفظ، وله وجود في التقدير، وأثر في الصناعة النحوية والصرفية، فصار في حكم الملفوظ به).

وأما ما نُزِّلَ منزلة المعدوم فهو: (ما له صورة في اللفظ، وليس له أثر في الصناعة النحوية والصرفية، فصار في حكم غير الملفوظ به).

٣- أثبت البحث أهمية الاعتداد بهذه الظاهرة في الاحتجاج والترجيح للمذاهب النحوية والصرفية، ويدلُّ على ذلك أن المسائل الخلافية الواردة في البحث قد ترجَّحَ فيها مذهب النحويين الذين استندوا إلى هذه الظاهرة، ومن ذلك ترجيح مذهب سيبويه والجمهور في القول بمنع (جوارٍ) من الصرف؛ تنزيلاً لليـاء المحذوفة منزلة الموجود، وأن صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديرًا بعد الإعلال، كما ترجَّحَ أيضًا مذهب المبرد في جواز النسب إلى "تَغْلَبَيٌّ" بفتح العين، قياسًا على فتحها في الثلاثي المكسور العين، كـ(إبَلِيّ، ونَمَرِيّ)؛ تنزيلاً للثاني الساكن منزلة المعدوم، ومنه أيضًا رَدُّ مذهب الكوفيين القائلين باسمية ياء النسب في قولهم: (رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ)؛ محتجين بأنها في موضع جَرٍّ بإضافة الاسم المنسوب

إليها، وقد أبدل (تيم) منها، وخُرِّجَ الخفض في (تيم) على تقدير مضاف في حكم الثابت الملفوظ به.

٤- تعددت آثار ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم في الدرس النحوي والصرفي بين بناء قواعد اللغة، وتعليل أحكامها، أو تسويغ بعض الأحكام التي لا تقتضيها القاعدة، أو ترك ما يخالف كلام العرب سماعًا وقياسًا، أو الاحتجاج لصحة بعض الآراء والمذاهب النحوية والصرفية، أو تخريج الشواهد نظمًا ونثرًا.

٥- تبيَّن من خلال البحث أن المحذوف لعلة موجبة قياسية في حكم الثابت، ومن ذلك المحذوف تخفيفًا، كحذف العائد المنصوب من الصلة في نحو: "كلّمْتُ الذي كلّمْتَ"، أي: "الذي كلّمْتَه" فالضمير المحذوف في حكم الموجود، ولولا ذلك لبقي الموصول بلا عائد، وكالمحذوف لالتقاء الساكنين، كـ(المصطفَون)؛ حيث حذفت ألف الاسم المقصور؛ لالتقائها ساكنة مع واو الجمع، وبقيت الفتحة قبل الواو دليلاً عليها.

وقد استثنى النحويون من هذه القاعدة باب ما لا ينصرف؛ حيث اعتدوا فيه بالشبه اللفظي؛ ولذلك صُرِف الجمع في (جَنَدِلٍ)، و(ذَلَاذِلٍ)؛ لفقدانهما الشبه اللفظي بحذف الألف من صيغة مفاعل في (جَنَادِلَ)، و(ذَلَاذِلَ)، فلم يعتدُّوا بالألف المحذوفة مع أنها حُذِفت لعلة قياسية؛ وهي التخفيف، فصارت في منزلة المعدوم فيهما؛ ولذلك صرفتا.

٦- قد يقع الإعلال لغير علة موجبة، كقلب الواو ياءً في (قِنْيَة)، فإعلالها بالقلب ليس له قوة في القياس؛ لعدم استيفائها شرط الإعلال، وهو وقوعها حقيقة أو حكمًا إثر كسر، وإنما أُعِلّت من باب الاستحسان استخفافًا؛ ولذلك نُزِّل الساكن قبلها منزلة المعدوم.

٧- ظهر أثر ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم في معرفة المستعمل والمهمل من كلام العرب، ويدلُّ على ذلك إعلال (استعان) بالنقل ثم بالقلب، وليس تحته ثلاثي معتل؛ لاطِّراد إعلال جميع تصاريفه في كلامهم، وعليه جاء: (أعان، يُعين)، و(الإعانة، والاستعانة)، فدلّ ذلك على أن ثلاثيَّه وإن لم يكن مستعملًا فإنه في حكم ذلك.

كما ظهر أثره في ترك ما يخالف كلامهم سماعًا وقياسًا، ويدلُّ على ذلك أنهم استغنوا بجمع الكثرة (قُرُوء) عن جمع القلة (أَقْـرَاء)؛ لشـذوذه، وبجمـع الكثـرة (شُسُوع) عن (أَشْسَاع)؛ لقلة استعماله.

٨- تبيَّن من خلال البحث أن ما نُزِّلَ منزلة الموجود يكون تقديره مُحقّقًـا، كـ"الياء" في "جوارٍ"، وواو الجماعة في "لتضربُنّ يا زيدون"، والتنوين في "أحـدَ عشرَ" وبابه، ويكون مُتَوهَّمًا كما تُوهِّمَ وجود الثلاثي في (ما أشد!)؛ لتسويغ التعجب منه، والثلاثي أيضًا في (استعان)؛ لتسويغ إعلاله، وكما تُوهِّمَ المؤنث من (لَحْيَـان) على وزن (فَعْلَى)؛ لتسويغ منعه من الصرف، وكما تُوهِّمَ وجود الهمزة في (راية)؛ لتسويغ قلب الياء واوًا عند النسب، فقيل: (راويّ)؛ تشبيهًا لهـا بمـا فيـه همـزة متطرفة، كقولهم: (شِتَاوِي) في النسبة إلى شِتَاء.

٩- ثبت من خلال البحث أن الذي سَوَّغ وصف النكرة بالمعرفة في نحـو: (هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غدًا) أن اسم الفاعل قد حُذِف منه التنوين؛ تخفيفًا، والأصل إثباته؛ لأن التنوين المُقدَّر حُكْمًا كالموجود لفظًا، فـ(ضاربُ) وصف للنكرة قبله، وهو وإن كان مضافًا إلى معرفة إلا أن إضافته في نية الانفصال؛ لأنها لم تفد اسم الفاعل تعريفًا ولا تخصيصًا، ولولا ذلك لَمَا جرى وصفًا على النكرة.

١٠- تباينت تعبيرات النحويين عن ما نُزِّلَ منزلة الموجـود أو المعـدوم، فنراهم يعبرون عن الموجود بالثابت، والمنطوق به، والملفوظ به، وعن المعـدوم بالساقط، والمفقود، والعدم، وغير الموجود.

١١- تعددت صور ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم، فمن صور ما نُـزِّلَ منزلة الموجود مجيئه في الحركة كما في "أُغْزِي"، وفي التنوين كـ"أحد عشـر" وبابه، وفي الساكن كما في إسناد الفعل الناقص إلى المثنى المؤنث، نحو: (الهندان رَمَتَا، وغَزَتَا)، وفي الحرف كالياء المحذوفة في "جوارٍ"، وفي الاسـم كالضـمير المقدر في "كلّمْتُ الذي كلّمْتَ"، وفي الفعل كـ(ما أشد!) في التعجب، وفي الأبنية كتقدير المؤنث في "لَحْيَان" على بناء (فَعْلَى).

– ومن صور ما نُزِّلَ منزلة المعدوم مجيئه في الحركة، كفتح العين في "يَضَع"، والساكن كالتاء في "تغْلَبيّ"، والنون في "قِنْيَة"، والحرف كالياء الزائدة للإشباع في "عيائيل"، والاسم كالمفعول الأول في "ظننتُني عالمًا"، والفعل كالفعل الثاني في قول الشاعر: (أَتَاكِ أَتَاكِ اللّاحِقُونَ)، والأبنية كـ"أَقْرَاء" جمع "قَرْء" بفتح القاف، و"أَشْسَاع" جمع "شِسْع".

١٢– تبيّن من خلال البحث أن اللفظ قد يُنَزّل منزلة الموجود؛ لأصالته كالضمة المنوية قبل الياء في (أُغزِي)، وسكون التاء في الأصل في (الهندان رَمَتَا، وغَزَتَا)، أو لوجود ما يدلُّ عليه كتقدير الإعراب في (قاضٍ، وجوارٍ)، وفتح ما قبل واو الجمع دليلاً على الألف المحذوفة في (المصطفَون)، أو لدرء ما يخالف الصناعة النحوية كتقدير (أنْ) المصدرية في قول العرب: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ لَا أنْ تَرَاهُ)؛ لأنه لا يخبر عن الجمل، أو لاطِّرَاد الحكم كما أُعِلّ (استعان) في جميع تصاريفه وليس له ثلاثي معتل، أو لتَرَتُّب بعض الأحكام النحوية والصرفية عليه كمنع صرف أفعل التفضيل في قولهم: (اللهُ أكبرُ)، وصحة الواو الثانية في (العواور).

– وقد يُنَزّل اللفظ منزلة المعدوم؛ لعروضه كالفتحة العارضة في عين الفعل (يَضَع)، أو لسكونه كسكون الحرف الثاني في (تَغْلِب)، و(قِنْية)، أو لزيادته كزيادة الباء في اسم الفاعل، نحو: "ليس زيدٌ عمرًا بضاربٍ"، أو لشذوذه كـ"أَقْرَاء" جمع "قَرْء" بفتح القاف، أو لقلة استعماله كـ"أَشْسَاع" جمع "شِسْع"، أو لوجود ما يدلُّ عليه كقلب الياء همزة في (عيائيل)، أو مخالفة ما تقتضيه قواعد الصناعة النحوية كتعدي أفعال القلوب ضمير الفاعل إلى ضمير المفعول الأول مع اتحادهما في الرُّتبة، نحو: (ظننتُني عالمًا).

وفي الختام: أسأل الله العلي القدير أن يرزقني التوفيق والسداد، وأن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني وينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلِّ اللهم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

-ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لأبي بكر الزبيدي: تحقيق/ د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيَّان الأندلسي: تحقيق د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين ابن قيم الجوزية: تحقيق د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

- أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري: تحقيق/ محمد بهجت البيطار- مطبوعات المجمع العلمي العربي- بدمشق.

- الأصول في النحو لابن السراج: تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- أمالي ابن الحاجب: تحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان- الأردن، دار الجيل، بيروت- لبنان، ١٤٠٩ه- ١٩٨٩م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري: تحقيق/ د. جودة مبروك محمد مبروك، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

- الإيضاح العضُدي لأبي علي الفارسي: تحقيق: د/ حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

- البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري: المجلد الأول تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، والمجلد الثاني تحقيق د. صالح حسين العايد، ط١، ١٤٢٠ه- ١٤٢١هـ- جامعة أم القرى.

- البرود الضافية والعقود في شرح الكافية لجمال الدين الصنعاني: رسالة دكتوراه، إعداد/ محمد عبد الستار على أبو زيد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق- جامعة الأزهر، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري: تحقيق/ د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي: تحقيق/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، **دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان، ط١**، ١٩٩٠.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي: تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم بدمشق – كنوز إشبيليا بالسعودية.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: المطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية، ط١، ١٣١٩هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري: تحقيق/ د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي –القاهرة، ط١، ١٤١٣ه– ١٩٩٢.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي: تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود بالرياض، ط١، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني: تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١،١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: تحقيق/ أ. د علي محمد فاخر وآخرون، أ. د جابر محمد البراجة، أ.د إبراهيم جمعة العجمي، أ. د جابر السيد المبارك، أ. د علي السنوسي محمد، أ. د محمد راغب نزال، دار السلام بالقاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.
- توجيه اللمع لابن الخبّاز الموصلي: تحقيق/ أ.د فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: تحقيق أ.د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٢ه– ٢٠٠١م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: تحقيق/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية بالقاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي: وضع حواشيه/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩ه– ١٩٩٩م.
- ديوان أشعار الحماسة لأبي تمام الطائي: طبع بنفقة لطف الله الزهار صاحب المكتبة الوطنية بسوق أبي النصر، مطبعة جمعية الفنون في بيروت، ١٣٠٦ه– ١٨٨٩م.
- ديوان امرئ القيس: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف– القاهرة، ط٥.
- ديون زهير بن أبي سلمى: اعتنى به وشرحه/ حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م.
- ديوان طرفة بن العبد: اعتنى به/ حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق– ط٢، ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة للإمام علم الدين السخاوي: تحقيق/ د. محمد أحمد الدالي، قدِّم لـه/ د. شاكر الفحام، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥.
- شذا العرف في فن الصرف لأحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي: قدم له وعلق عليه: د/ محمد بن عبد المعطي، خرج شواهده ووضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان بالرياض.
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد، المعروف بديكنقوز، وبهامشه "الفلاح في شرح المراح" لابن كمال باشا: مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، ط٣، ١٣٧٩هـ- ١٩٥٩م.
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي: تحقيق/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط١، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
- شرح ألفية ابن مالك للأشموني: تحقيق/ د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، بالقاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر بالقاهرة، ط١، ١٤١٠ه- ١٩٩٠م.
- شرح التصريف للثمانيني عمر بن ثابت: تحقيق/ د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد -الرياض، ط١، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.
- شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز: تحقيق/ أ. د هادي نهر، أ. د هلال ناجي المحامي، دار الفكر- الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي الأصفهاني: تحقيق/ غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي: تحقيق/ الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح شواهد الإيضاح لعبد الله بن بري: تحقيق/ د. عيد مصطفى درويش، مراجعة/ د. محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية بمصر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- شرح الكافية للرضي الإستراباذي: تحقيق/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك الأندلسي: تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح كتاب الحماسة لأبي القاسم زيد بن علي الفارسي: تحقيق/ د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي بالدوحة، ط١.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل للزمخشري، تأليف أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي: قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المُحْسِبة لابن بابشاذ: تحقيق/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية- الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: تحقيق/ د. فخر الدين قباوة، مطابع المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميري: تحقيق/ د. حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الصِحاح تاج اللغة وصِحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري: تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط٤، يناير ١٩٩٠م.
- علل النحو لابن الوراق: تحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- العيون الغامزة على خبايا الرامزة لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني: تحقيق/ الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ- ١٩٧٣م، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: تحقيق/ محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.
- الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو لنور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي: تحقيق الشيخ/ أحمد عزّو عناية، والأستاذ/ علي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب: تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- القُسطاس في علم العروض لجار الله الزمخشري: تحقيق/ د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط لا بن الحاجب: تحقيق/ د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب بالقاهرة.
- الكتاب لسيبويه: تحقيق/ د. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨ه- ١٩٨٨م.
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: تحقيق/ د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بدون طبعة.
- كتاب اللامات لأبي القاسم الزجاجي: تحقيق/ مازن المبارك، دار الفكر- دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للعلامة محمد علي التهانوي: تحقيق/ د. علي دحروج، راجعه د. رفيق العجم، مكتبة لبنان- بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي: تحقيق د/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.
- الكُنّاش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، الشهير بصاحب حماة: تحقيق د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري: تحقيق/ غازي مختار طليمات، د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر -دمشق، ط١، ١٤١٦ه- ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: دار صادر- بيروت.
- اللمحة في شرح المُلحة لمحمد بن حسن الصايغ: تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق د. سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي- عمان، ١٩٨٨م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج: تحقيق/ هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- مجمع الأمثال للميداني: تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده أبي الحسن علي بن إسماعيل: تحقيق/ د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- المخصص لابن سيده أبي الحسن علي بن إسماعيل: قدّم له/ د. خليل إبراهيم جفّال، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي- بيروت لبنان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: تحقيق/ علي حيدر، أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: تحقيق د/ محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ط١، ١٤٠٢ه- ١٩٨٢م.
- المستقصي في أمثال العرب للزمخشري: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- المصباح المنير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري: مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- معاني القرآن للأخفش: تحقيق د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١١ه- ١٩٩٠م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: إعداد/ د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري: تحقيق د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه د/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.
- مفاتيح العلوم للخوارزمي محمد بن أحمد بن يوسف: تحقيق/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- المفصل للزمخشري: تحقيق ودراسة د/ فخر صالح قَدارَة، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي: تحقيق مجموعة محققين؛ وهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البنا، د. عياد بن عيد الثبيتي، د. عبد المجيد قطامش، د. سليمان بن إبراهيم العايد، د. السيد تقي. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- ط١، ١٤٢٨ه- ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني: تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ أحمد محمد توفيق السوداني، د/ عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام بالقاهرة، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- المقتضب لأبي العباس المبرد: تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، ١٣٩٩ه- ١٩٧٩م، ط٣، ١٤١٥ه- ١٩٩٤م، القاهرة.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي: تحقيق/ د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- المنصف في شرح التصريف لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ أ. إبراهيم مصطفى، أ. عبد الله أمين، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.
- النحو الوافي: تأليف/ أ.د عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٣.
- نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب لابن سعيد الأندلسي: تحقيق/ د. نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى، عمان- الأردن، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨ه- ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	الملخص	١٩٢١
٢-	Abstract	١٩٢٢
٣-	المقدّمة	١٩٢٣
٤-	التمهيد: (ما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم - دراسة نظرية)،	١٩٢٧
٥-	المبحث الأول: الموجود والمعدوم في اللغة والاصطلاح، والألفاظ المرادفة لهما	١٩٢٨
٦-	المبحث الثاني: موقف النحويين من الاستدلال بما نُزِّلَ منزلة الموجود أو المعدوم، وأثره في الدرس النحوي والصرفي	١٩٣٥
٧-	ثانيًا- الدراسة التطبيقية،	١٩٤٣
٨-	المبحث الأول: مواضع ما نُزِّلَ منزلة الموجود	١٩٤٤
٩-	المطلب الأول: ما نُزِّلَ منزلة الموجود (دراسة نحوية)	١٩٤٤
١٠-	المطلب الثاني: ما نُزِّلَ منزلة الموجود (دراسة تصريفية)	١٩٧٨
١١-	المبحث الثاني: مواضع ما نُزِّلَ منزلة المعدوم	١٩٩٣
١٢-	المطلب الأول: ما نُزِّلَ منزلة المعدوم (دراسة نحوية)	١٩٩٣
١٣-	المطلب الثاني: ما نُزِّلَ منزلة المعدوم (دراسة تصريفية)	٢٠٠٢
١٤-	الخاتمة	٢٠١٦
١٥-	ثبت المصادر والمراجع	٢٠٢٠
١٦-	فهرس الموضوعات	٢٠٢٦

تم بحمد الله